الـجـمـهـوريـة الـجـزائـريـة الـديـمـقـراطـيـة الـشـعـبـيـة

وزارة التعليـم العـالـي و البـحـث العـلـمـي

كليـة الآداب و اللـغـات

قسـم اللغة و الأدب العربـي

مـذكرة مقدمـة لنيـل شهـادة المـاستر فـي اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

رمز المذكرة: 62/017/ل.ع

الـمـــوضـــــوع

جهود المحدثين في تيسير الدرس النحوي

(مصطفى الغلاييني نموذجا)

إعداد الطالبة:

♦ بناجي سميرة

إشراف :

♣ أ.د. طرشي سيدي محمد

لجنة المناقشة		
أ.الدكتور	قريش أحمد	رئيسا
أ.الدكتور	مصطفاوي عبدالجليل	ممتحنا
أ.الدكتور	طرشي سيدي محمد	مشرفا مقررا

العام الجامعي: 1438هـ.1439هـ/2017م.2018م

الشكر و التقدير

جاء في التنزيل الحكيم ..

﴿﴿ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾﴾ [إبراهيم ، الآية 07]

فأشكر الله عز وجل حق الشكر على وافر نعمه، وأحمده تعالى على عونه و تيسيره وإتمام هذا البحث و أسأله جل جلاله أن يرزقني صلاح النية و السداد في القول و العمل.

ثم أشكر والدتي على دعائها وتشجيعها المتواصل على طلب العلم، وأسأل الله عز وجل أن يرحم أبي ويجعل مثواه الجنة رغم أني تمنيت أن يرى جهدي و عملي، فأهدي عملي له.

والشكر موصول لأستاذي الكريم الدكتور طرشي سيدي محمد الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة.

كما أرفع وافر الشكر و التقدير إلى شعبة لسانيات عربية على ما أتاحته لي من فرصة مواصلة طلب العلم، فجزى الله القائمين عليها خيرا وجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

ثم أتقدم بأمس الشكر و التقدير إلى جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان .

ولا يفوتني أن أرفع برقيات الشكر و الثناء إلى كل من ساعدني ولو بالقليل من الأصدقاء الذين وقفوا بجانبي فجزاهم الله عني خير الجزاء .

وفقني الله و إياكم لما يحبه و يرضاه.

الطالبة: بناجي سميرة

الإهداء

إلى من رقت إليه القلوب و اشتاقت إليه العيون إلى حبيبي وقدوتي المصطفى إيمانا وتصديقا إلى من أوصاني ببرهما و طاعتهما و الدعاء لهما .

يا من أحمل اسمك بكل فخر، يا من أفتقدك منذ الصغر، يا من يرتعش قلبي لذكرك، يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث أبي يرحمك الله.

إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله أمي الغالية، إلى سندي وقوتي و ملاذي بعد الله التي أحاطتني بدعواتها المباركة أطال الله في عمرها و أمدها الصحة و العافية .

إلى أستاذي الفاضل صاحب العلم الوافر الدكتور طرشي سيدي محمد الذي أكرمني بتوجيهاتها و توصياتها، سهل الله طريقه في الجنة وزاده من فضله و بارك له في علمه وعمله.

إلى كل من يحمل لقب " بناجي" و "غانمي"

إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة، أخواتي و أزواجهم (أمال و أحمد) (لمياء و حسين) (نسيم، علاء الدين، إيهاب)، أما خاصة توأم روحي و رفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة، التي سِرتُ الدرب خطوة بخطوة معها وما زالت ترافقني حتى الآن أختي الحبيبة "أمال"

إلى الروح التي ستسكن روحي، خطيبي وروجي المستقبلي (محمد) و إلى كل عائلتي الثانية المستقبلية "بشعايب".

إلى جميع صديقاتي اللاتي كن سندا لي في دراستي و مسيرة حياتي (نسرين، حنان، منى، سلمى، روضة)،

إلى كل من تتلمذت على يديه أو قدم لي النصح و العون إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

الطالبة: بناجي نسرين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام البلغاء و قدوة الفصحاء، وخير الآنام، وعلى آله وصحبه أجمعين، لا شك أن علماء اللغة العربية كانوا حرصين على حماية اللغة و صيانة اللسان من اللحن و حفظ لغة القرآن من اللحن، فاندفعوا إلى جمع المادة النحوية دارسين ومستقرئين، ومستخلصين قواعد الضبط اللسان و سرعان ما أخذ التعقيد يدب إلى الدرس النحوي ومنهجه، فتعالت أصوات الدارسين تشكو صعوبته، وتضيق به درعا ولم يقتصر هذا التبرم على الدارسين فحسب، بل انسحب الى المدرسين قديما وحديثا، فلا غرابة من أن تؤلف الكتب المبسطة والموجزة في النحو، منذ القرن الثاني للهجرة، لغرض تعليم الناشئة.

فظهرت محاولات تدعوا الى تجديد النحو و تيسيره، وما زالت اجتهادات العلماء متواصلة الى يومنا هذا، ومن أسباب اختياري لهذا البحث رغبتي في مقاربة جهودات المحدثين في تيسير الدرس النحوي ومن بينهم الشيخ مصطفى الغلاييني.

فيهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على جهود هذا العلامة في هذا السياق، فظهر جهود ومحاولات الكثير من العلماء تبلورت في اتجاهين:

أحدهما: ينادي بالتيسير في المادة النحوية تحت عناوين مختلفة كالإحياء و التجديد و الإصلاح، وربما ذهب بعضهم الى حد المساس بأصول النحو وجوهر اللغة، والاتجاه الآخر: يرى أن التيسير يكمن في طريقة عرض المادة و تبسيطها، وإعادة ترتيب أبوابها مع المحافظة على أصول النحو وقواعده التي أرساها القدماء.

وقد تناول كثير من الباحثين تلك المحاولات بالبحث و الدراسة، وفي خضم هذه الدعوات المختلفة وما دار حولها من جدل أخذ بعض العلماء في العصر الحديث على عاتقهم مهمة تيسير تطبيقا لا تنظيرا ولعل من أبرزهم الشيخ مصطفى الغلاييني.

وقد اعتمدت في هذا البحث على وضع اختيار بعض النماذج التطبيقية لمقارنة بعض قضايا القدامى وجهود المحدثين في تيسير الدرس النحوي، فكان الهدف من هذا البحث تيسير الدرس النحوي للمتعلم، وقسمته الى مقدمة، مدخل، ثلاثة فصول، خاتمة، ملخص، فهرس.

تحدثت في المدخل عن مفهوم مفردة (التيسير) اصطلاحا ولغة، واستخراج المعاني الاصطلاحية من هذه المفردة، أما الفصل الأول تحدثت فيه عن موقف القدماء من بعض القضايا النحوية.

أما الفصل الثاني تحدثت فيه عن جهود المحدثين في تيسير الدرس النحوي.

أما الخاتمة فيها أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، فمن خلال هذا البحث أطرح الإشكاليات التالية:

- ماهي نظرة المحدثين في القضايا النحوية؟
- ما مواقف مصطفى الغلاييني من بعض المسائل النحوية؟

أما الصعوبات:

ما من عمل بحثي يخلو من الصعوبات وقد أعانني الله تعالى في التغلب على معظمها وكان أهمها:

- صعوبة الحصول على بعض المصادر و المراجع وخاصة كتب المحدثين وكذلك مؤلفات الشيخ مصطفى الغلاييني.

فغايتي من هذا البحث عرض محاولات و إسهامات لجهود المحدثين لتيسير الدرس النحوي ومعالجة بعض قضاياه العسيرة.

وبعد، فلا أدعي أنني قد وفيت البحث حقه، ولكنني اجتهدت، وحسبي أجر المجتهد.

المدخل : مفهوم تيسير النحو

I. المعنى اللغوي و الاصطلاحي للتحديد و التيسير :

من خلال مادرسناه من مختلف المحاولات التيسيرية للنحو العربي في العصر الحديث سواء كانت نظرية أم تطبيقية وجدنا مصطلحات مختلفة يقصد بها التيسير منها : الإحياء، التجديد، اليسير و التهذيب، الاصطلاح وغيرها ولمعرفة ما تتضمنه هذه المحاولات من آراء لحل مشكلة صعوبة تدريس النحو و تعقده ومن ثم تركيب معرفة المعاني اللغوية و الاصطلاحية لكل من هذه المصطلحات الموجودة في تلك المحاولات التيسيرية تتوقف عند بعض المعاني اللغوية والاصطلاحية كل من المصطلحات :

1) المعاني اللغوية :

- التيسير : لغة جاء في معجم الوسيط في مادة (يسر) ما يلي :"يسر الشيء:(ييسر يسرا: سهل و أمكن ". [1]
- التجديد: لغة جاء في مادة (جد) من المعجم "جَدد الشيء صيره جديدا". [2]
- التبسيط: لغة جاء في مادة (بسط) "بسط الشيء: جعله بسيطا لا تعقيد فيه[3] ، وهي كلمة محدثة كما في المعجم الوسيط .
- الإحياء: لغة جاء في مادة (حي)من أحيا الله فُلانا: جعله حيا وأحيا الله الأرض : أخرج فيها النبات . [4]
- التهذيب:لغة جاء في مادة (هذب) من نفس المعجم:" هذب الكلام: خلصه مما يشينه عند البلغاء، ويقال هذب الكتاب:لخصه وحذف ما فيه من إضافات مقحمة أو غير لازمة " .[5]
- الإصلاح : لغة جاء في مادة (صلح) من معجم الوسيط (أصلح) في عمله الأمر: أتى بما

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية ، ط3 ، ج1 ، ص 1104 .

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[3] المرجع نفسه، ص 58 .

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

هو صالح ونافع، وأصلح الشيء: أزال فساده .[1]

- السهولة :لغة جاء في مادة (سَهُلَ) من نفس المعجم: خُطو اللفظ من التكلف و التعسف.[2]

2) المعاني الاصطلاحية:

- الإحياء: ظهر لأول مرة هذا المصطلح في كتاب إبراهيم مصطفى الموسوم بعنوان (إحياء النحو) وقد بين المؤلف المقصود من الإحياء في قوله في مقدمته "أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ في الفقه بأساليبها".[3] فالإحياء هنا حسب قول الدكتور إبراهيم مصطفى محاولة تقريب المادة النحوية من المتعلم "إذا المقصود بالإحياء كما يفهم من دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى يكون على أساس التحديد للوظائف الدلالية لحركات الإعراب في الأسماء اذ حاول أن يعيد تبويب النحو ، فاستغنى عن بعض أبوابه، وأدمج عددا منها في بعضها، وقدم فهما جديدا لبعض ثالث " [4].فهذا ما قصده المؤلف من تغيير منهج البحث النحوي ، وهذه قضية تربوية تعليمية يختص بها الجانب التربوي ، فالإحياء أذا يقصد به التيسير لتعليم النحو العربي.
- التيسير : وما شابهه من مصطلحات مثل : التسهيل، التبسيط، الاصلاح .. وغيرها فهو تقريب مادة النحو العربي من المتعلمين بتقديمها على صورة أبسط مما هي في السابق و الاقتصار على النحو الوظيفي الذي يحتاجه الطالب عبر مراحله التعليمية .
- التجديد : يقول الدكتور حلمي خليل في قضية تجديد النحو العربي : " وبالتالي أصبح من الضروري على اللغوي أن يخطو لنفسه منهجا جديدا لا يعتمد على ثرات أخذ من فلسفة الإغريق وقواعد اللغة اليونانية". [5]، يقصد به البحث عن الشيء الجديد لم يسبق له الوجود وهذا غير ممكن

---

[1] المرجع نفسه، ص 539 .

[2] المرجع نفسه ، ص 476

[3] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، ص 1 .

[4] إبراهيم عمر سليمان زبيدة ،حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية ،ط1 ليبيا:2004،دار الكتب الوطنية ص 18.

[5] حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي،ذ.ط، الإسكندرية : 1996،دار المعرفة الجامعية ، ص170.

لأننا لا نستطيع هدم الثرات النحوي الذي تركه لنا علماؤنا الفطاحل،ونأتي بغيره لأن ذلك يسيء الى اللغة العربية و أصولها .

II. مفهوم التيسير النحو :

وهو ليس اختصار ولا حذفا للشروح و التعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها و استيعابها وتمثلها، ولكن التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولا و مسائل ولن يتم هذا إلا بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى : إذ نلخص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل، وهو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل)

الثانية :أن نحدد موضوع الدرس الغوي ، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه. [1]

فلا غرابة بعد هذا التعقيد الذي اكتنف كتب النحو أن تشكو الناشئة قديما من النحو وتتبرم به، فالجاحظ (ت 255هـ) قديما قد (طالب معلمي العربية بتبسيط النحو للناشئة و الاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسية التي تكفل له السلامة من اللحن في كتاب إن كتبته وشيء إن وصفته ، وشعر ان أنشدته) [2].

تجسدت محاولة الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد و توجيه) فقد دعا فيه الى تخليص (الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه) [3].

ولا بد من الاشارة هنا الى الجهود المتميزة للدكتور أحمد عبدالستار الجواري في هذا المجال ، فقد أسهم في تيسير النحو إسهاما جادا ، ولا سيما في كتابه (نحو التيسير) وكذلك في كتبه الأخرى (نحو القرآن) و (نحو المعاني) و (نحو الفعل) فهو يرى أن النحو (قد استقل عند المتأخرين ،كما كان منذ نشأته الأولى بمعنى ضيق محدود، هو تغيير أواخر الكلام بحسب مواقعها من التركيب، وهو الذي يعرف بالإعراب،

---

[1] في النحو اللغوي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، ص 3 .

[2] رسائل الجاحظ،ج3 ،ص38 ، وينظر: تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ، 1986، ص 3 .

[3] في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986م ، ص 19 .

وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت به مبلغ الجمود المتقطع ... فلم يعد يعني في مفهومه في التعبير عن الأفكار و المشاعر، و لا دخل له في الأساليب التي تختلف باختلاف المعاني و الأفكار) [1].

ولا بد من وقفة موجزة هنا لتسليط الضوء على محاولة الدكتور شوقي ضيف فوضع كتابا بعنوان(تجديد النحو) ليكون تطبيقا عمليا لمحاولته و اقتراحاته في التيسير ،فيقول فيه:(رأيت من واجبي أن أضع كتابا تطبيقيا أصور فيه كيف يصاغ النحو صياغة مبسطة تذلل قواعده للناشئة ،وترفع عنها كل ما يبهظها من صعوباته و تعقيداته العسرة)[2] ،وفي سبب تسميته (تجديد النحو) أنه يرى أن (التيسير غايته) [3].

أما كتابه الأخير في هذا الميدان فهو (تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع منهج تجديده) عرض في هذا الكتاب بجهود القدامى و المحدثين في تيسير النحو فيقول فيه: (و رأيت دعما له، أي تجديد النحو، وآداء لحقه أن أؤلف هذا الكتاب الجديد لأزوده بحشد من الدراسات و الأدلة المستقصية المستأنية حتى يستبين نهجي غاية الاستبانة ، فيما سمته للنحو التعليمي من تجديد و تيسير) .[4]

ولعل أهم ما دعا اليه شوقي في التيسير هو تصنيف أبواب النحو و تنسيقها تنسيقا دقيقا (بحيث يصبح النحو آلة محكمة لرصد الظواهر النحوية في لغتنا العربية) [5] ن فهو يرى أن جل الصعوبة النحو تكمن في اضطراب الأبواب في الكتب النحوية إذا النحو العربي ليس صعبا من حيث هو ، وانما الصعب فيه هو طريقة تصنيفه فان الحالة الواحدة لا نجدها في مكان معين، وانما نجدها مبعثرة في أمكنة متفرقة) [6]

كما يرى الأستاذ عبد الستار الجواري في كتابه(نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي(إذ يرى أن محاولة التيسير تستدعي معرفة عميقة لأساليب العربية و أنه على الدارسين العودة بالنحو الى أصوله و أن التيسير يحصل بإدراك ما يجب أن يبقى ، وما ينبغي أن يحذف ، وما اختلط بالدرس النحوي من أمور غريبة خارجة عن طبيعته و يرى كذلك أنه لو إهتم النحاة القدامى بالقرآن و بأسلوبه لما حصل هذا

---

[1] ينظر: تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، شوقي ضيفن دار المعارف، القاهرة، ط2، ص6 .

[2] المرجع نفسه ، ص 72 .

[3] المرجع نفسه ، ص 6 .

[4] تجديد النحو ، الدكتور شوقي ضيف ،دار المعارف ، مصر ، 1982، ص 30 .

[5] مدخل الرد على النحاة ، ص 60 .

[6] مدخل الرد على النحاة ، ص 60.

الإضطراب في مادة النحو ، اذ يقول : " لو اهتمو بالقرآن وسلامة أسلوبه لكانت صورة النحو أقرب الى الذهن ... ونجاح أية محاولة لتيسير النحو يجب أن تقوم على تحديد معناه و فهمه " [1] .

مفهوم تجديد النحو كما يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح : " هو تكييف النحو و الصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو ، لا في النحو ذاته " [2] .

[1] عبد الستار الجواري، نحو التيسير : دراسة و نقد منهجي ، طرو، بغداد:1984، مطبعة المجتمع العراقي ، ص 12 .

[2] ينظر : صاري محمد ، تيسير النحو : موضة أم ضرورة ؟ بحث منشور في أعمال ندوة تيسير النحو ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، 2001 م ، ص 119 .

الفصل الأول

المبحث الأول: الإعراب التقديري و المحلي (المعرب، المبني)

يرى اللغويون و النحويون أن الإعراب التقديري و المحلي : أن الحركة الإعرابية هي دالة متكلم العربية وقارئها لأدراك وجهة المعاني و تبيين مسارها ، يتفق في ذلك غالبية جمهور النحاة قدماؤهم و محدثيهم. وقد شدت عن هذا الإجماع قليلة من القدماء المحدثين إذا أنكرت فضل الحركة الإعرابية في توجيه المعنى، فمن بين القدماء نذكر قطرب محمد ابن المستنير المتوفى سنة 206 هـ، كان يزعم أنه لا أثر للحركة الإعرابية في الدلالة على المعنى (لأننا نجد في كلام العرب أسماء متفقة المعاني مختلفة الإعراب ، وأسماء مختلفة المعاني متفقة الإعراب، فما اتفق إعرابه و اختلف معناه قولك : "إن زيد أخوك " و لعل "زيدا أخوك" و " كأن زيدا أخوك ". ومما اختلف إعرابه و اتفق معناه قولك: " ما زيد قائم " و ما زيد قائما، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للتفريق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه و قد أعربت العرب كلامها ليجعلوا حركات التحريك معاقبة للإسكان عند الوقف.[1] وقدره جمهور النحاة بأنه لو كان الأمر زعم قطرب لجاز خفض الفاعل و نصبه و رفعه وجاز نصب المضاف مادام الغرض من ذلك هو مجرد حركة تعقب سكونا يعتدل به الكلام. ثم ماذا يقول قطرب في الحركات الإعرابية الفرعية (الواو ، الألف و الياء) في نحو قولنا " وصل المسافرونَ، وذهبَ المحمدان، ورحبت بالزائرينَ وحيّيت أباكَ ...الخ " إذن هي علامات إعراب لا دخل لها في تسهيل النطق، إما ما ذهب إليه قطرب من اتفاق الإعراب و اختلاف المعنى في إن و أخواتها فمردود ، لان الحركة الإعرابية ليس في شأنها تفسير المعنى العجمي للكلمة وكل ما يمكن أن تؤديه الحركة الإعرابية في مجال التفريق بين الأسماء و الأفعال من وظائف هو توجيه المعنى العام للكلام لأن أصل دخول الإعراب على الأسماء التي تذكر بعد الأفعال أن يذكر بعدها اسمان ، أحدهما فاعل و الآخر مفعول ، ومعناهما مختلف ، فموجب التفريق بينهما [2] .

---

[1] الإيضاح في علل النحو لأبي قاسم الزجاجي ، تحق مها مازون المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر، دمشق، سوريا ،ص 29.

[2] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص 81.

وإذا كان النحاة القدماء قد ردوا رأي قطرب السالف فإننا نجد في العصر الحاضر مع ذلك من يقول: (ليست حركة الإعراب في رأي عنصر من عناصر البنية في الكلمات وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة بيد إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب إذ يوقف على كليهما بالسكون و تبقى مع هذا، أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا) [1].

وإذا كانت حركات الإعراب لا تدل على المعاني، فما الذي يقوم بهذه المهمة ؟ إن الذي يحدد المعاني الفاعلية، أو المفعولية أو غيرهما فيعود في رأيه إلى نظام الجملة العربية و ما يحيط بها من ظروف و ملابسات تعين الباحث على التعرف على مواضع الفاعل و المفعول، ثم مواضع فضلات الكلام .

فمن ذلك ما أسماه بموقف الفاعل من المفعول في الجملة حيث (اهتدى) إلى أن الفاعل لا يعرف بضم آخره و لا المفعول بنصب أخرى بل يعرف بمكانه من الجملة التي حدثته أساليب اللغة ، فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل و يسبق المفعول و لا يتأخر الفاعل إلا في أحوال منها : أسلوب القصر نحو: " ما يعلم تأويله إلا الله " [2] .

- الإعراب في نظر ابن مضاء

لعل الغاية التي كان يريد الوصول إليها ابن مضاء عندما دعا إلى إلغاء العامل و الأقيسة هو التنويه بالحركة الإعرابية وما لها من دور و فضل في توجيه المعنى، وكل ما عدا ذلك فحشو يمكن للقارئ و المتكلم أن يستغنيا توجيه المعنى ، وكل ما عدا ذلك فحشو يمكن للقارئ و المتكلم أن يستغنيا عنه، لأن العلامة الإعرابية من عمل المتكلم ، وليست أثرا من آثار العوامل .

فهو يعترض على هذه الضمائر المحذوفة التي يصطنعها النحاة لتفسير وضع الحركة الإعرابية (و النحويون يفرقون بين الإضمار و الحذف، ويقولون إن الفاعل يُضمر و لا يحذف، فان كانوا يعنون بالمضمر ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون، هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ، ص 81.

[2] آل عمران الآية 08.

إظهاره و الفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، و لا يتم الكلام إلا به و هو الناصب، وان كانوا يعنون بالمضمر الأسماء و يعنون بالمحذوف الأفعال و لا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيدا) إن المفعول محذوف تقديره ضربته ، فان الفرق بينهما بما هو مقطوع بان المتكلم أراد فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق .

والذي يجب أن يعتقد في مثل: زيد قام، أنه يجوز أن يريد المتكلم و يجوز أن يكتفي بما تقدم و الأظهر أن يكتفي بما تقدم [1]. فابن مضاء كما نرى يعطي الأهمية الأولى للحركة الإعرابية إذ هي الأصل، والسبب الأول و الآخر في توجيه المعنى ، إما أن يكون العامل هو الذي أحدث الإعراب فذلك هو الفساد بعينه و دليله في ذلك إن ابن جني و ذلك عندما قال : أما في الحقيقة و محصول الحديث، فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره [2] .

فهو يدعو إلى تناول النص تناولا شكليا يقتصر على ظاهرة الكلمة دون البحث عما اعتاد النحاة تقديره من عوامل لفظية أو معنوية، دون اللجوء إلى تأويل أو تعليل . وإذا كان ابن مضاء قد أقر بوجود محذوفات لا يتم الكلام إلا باعتبارها لتمام المعنى فانه يرى أن حذفها أو جزء و أبلغ ، لان المخاطب يعلمها بالقرينة و ذلك في نحو قوله تعالى : « *وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ* » [3] .

أما الضرب الثاني من الحذف فقد وصفه ابن مضاء بأنه لا حاجة بالقول به، والكلام يتم بدونه وإذا كان عيبا ،وذلك في نحو قولهم: أزيدا ضربته .

أما الضرب الثالث، فهو مضمرا إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولنا : يا عبد الله فإننا عندما نقول: إن عبد الله منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو نادي ، فمعنى ذلك أن المعني قد خرج من كونه نداء إلى كونه خبرا .

---

[1] الرد على النحاة، ابن مضاء، تحق: شوقي ضيف، القاهرة، دار الفكر العربي، 1947، ص 78.

[2] المرجع السابق، ص 87 .

[3] البقرة: الآية 219 .

قد بلغ اهتمام ابن مضاء بالحركة الإعرابية حتى أصبح يعتبرها جزءا من بنية الكلمة كالكسر في عين عظلم، والفتح في جيم جعفر و كما لا نسأل عن عين عظلم، والفتح في جيم جعفر (كما لا نسال عن عين عظلم والفتح في جيم جعفر و باء برثن،لم َ فتحت هذه و ضُمت و كسرت هذه ، فكذلك أيضا لا نسأل عن رفع زيد فان قيل: زيد متقي الآخر، قبل كذلك عظلم يقال في تصغيره بالضم و في جمعه على فعالل بالفتح، فان قيل للاسم أحوال يرفع بها و أحوال ينصب بها و أحوال يخفض فيها قيل: إذا كانت الأحوال معلومة بالعلل الأول، الرفع بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو مفعول لم يسم فاعله، والنصب بكونه مفعولا و الخوض بكونه مضافا إليه صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في حال، ويفتح في حال و يكسر في حال و يكسر في حال الإفراد، ويفتح في حال الجمع و يضم في حال التصغير .)[1]

ولم يكن ابن مضاء في كل هذا إلا وفيا للمنهج الظاهري في أهم أركانه و أبرز حظوظه إذا سبق و أن رأينا أن الظاهريين يلتزمون بحرفية النص لا يتجاوزونه في شيء، فلا يفكرون في علة مستنبطة و لا يجتهدون في افتراضات لا علاقة لها بالنص في رأيهم ها هو ذا هنا ينفي من النحو العلل الثواني و الثوالث على نحو ما ينفي الظاهريون العلل من نصوص الفقه.

وقد ينسب الأشموني الفضل لذويه في شرحه ، وذلك مثل تصريحه "بالمغنى" في باب المعرب و المبني عند قول الناظم:

وَفُعِلَ أَمّر وَ مَضَّى بنيا وأَعْرِبُوا مُضَارِعاً مُرِبا[2]

أما رأي الأخفش الأوسط في الإعراب الفرعي مفاده ليس في الاثنين ولا في الجميع الياء و الواو، ولا الألف بحرف إعراب ولا إعراب لأنه يكون إعراب في غير حرف إعراب ولو كان واحد منهما حرف إعراب، ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفْع ولا نصبٌ و لا جٌر، وقال أيضا: ولم

[1] الرد النحاة ، ص 120، 121.

[2] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، بيروت، دار الجيل، 1979م ، ط5 ، ج1 ، ص 42 .

يجعلوا الياء للرفع لأن الجر من الياء و لم يجعلوا النصب لأنه ليس إلا رجلان و رجلين و أول أحوال الاسم الرفع فجعلت الألف للرفع، إذا كان الجر أغلب على الياء فان قلت : هلا جعلت الياء للرفع و الألف للنصب و الذي هو ألزم لا يكون تابعا و قال: ليست التاء نظيرة الواو و الياء إنما الكسرة نظيرة الياء و الضمة نظيرة الواو ، ألا ترى انك لو سمعت " مسلمات" لم تدلك التاء على رفع و لا جر كما تدلك الواو و الياء [1].

إن ما ذهب إليه الاخفش وافقه فيه أبو عباس المبرد وغيره من النحاة و أنها تدل على الإعراب وليست بإعراب و لا حروف إعراب ، وذهب أبو عمر الحرمي إلى أن انقلابهما هو الإعراب و ذهب قطرب والزيادي إلى أنهما هي الإعراب [2].

2-أراء الاخفش الأوسط

- الاعراب الفرعي :

وله رأي في الإعراب الفرعي مفاده : ليس في الاثنين ولا في (الجميع) الياء و لا الواو و لا الألف بحرف الإعراب ولا إعراب لأنه لا يكون إعراب في غير حرف إعراب ، ولو كان واحد منهما حرف إعراب ، ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولا نصب و لا جر ، وقال أيضا : ولم يجعلوا للرفع لان الجر من الياء ، ولم يجعلوا من النصب لأنه ليس إلا رجلان و رجلين و أول أحوال الاسم الرفع فجعلت الألف للرفع إذا كان الجر أغلب على الياء فان قلت : هلا جعلت الياء للرفع والألف و النصب وصار الجر تابعا لأحدهما ؟ فان الجر ألزم الأسماء من الرفع و النصب والذي هو ألزم لا يكون تابعا وقال : ليست التاء نظيرة الواو والباء إنما الكسرة نظيرة الياء و الضمة نظيرة الواو، ألا ترى أنك لو سمعت " مسلمات" لم تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو و الياء . [3]

---

[1] أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، تحق : الاستاذ الزيني و خفاجة مطبعة الحلبي ، (د.ت) ص 17 .

[2] أسرار العربية ، ابن الانباري ، تحق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، ص 67 .

[3] أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ص 17 .

إن ما ذهب إليه الأخفش وافقه فيه أبو عباس المبرد و غيره من النحاة وإنها تدل على الإعراب و ليست بإعراب ولا حروف إعراب وذهب أبو عمرو الجرمي إلى أن انقلابهما هو الإعراب، وذهب قطرب و الزيادي إلى أنهما هي الإعراب [1].

قال ابن هشام : الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة و أنواعه أربعة رفع و نصب في اسم و فعل نحو زيد يقوم ، وان زيدا لن يقوم و جر في اسم نحو لزيد وجزم في فعل نحو: لم يقم ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول و هي الضمة للرفع و الفتحة للنصب و الكسرة للجر و حذف الحركة للجزم وعلامات فروع عن هذه العلامات [2] .

انطلق النحاة في تصنيف مقولاتهم النحوية من ثنائية الأصل و الفرع حيث خلصوا إلا أن الإعراب للأسماء و البناء للأفعال و الحروف ، ولكن في الاتصاف بالإعراب و البناء ليس على وجه الإطلاق بل هناك درجات تتفاوت فيها الأسماء على الأفعال و الحروف في الإعراب مثلما تتفاوت الأفعال على الأسماء في البناء ، ويبقى الإطلاق في بناء الحرف ، فهي مبنية بالأصالة ، وفي هذا الحكم اتفق جمهور النحاة وقد قال الخليل و سيبويه وجميع البصريون : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء و المستحق للبناء الأفعال و الحروف ، وهذا هو الأصل . [3]

وإنما جعل البصريون الإعراب للأسماء و البناء للأفعال، من دليل أن الأسماء تكون فاعلة و مفعولة و مضافة، فأعربت كي لا تكون المعاني مختلطة ، وان الأفعال خصت بالبناء لأنها تكون عاملة في الأسماء و اختلاف معانيها ، إذ تكون ماضية و مستقبلة و موجبة ومنفية و مجازى بها ومأمور بها ومنهيا عنها، وتكون للمخاطب و المتكلم و الغائب، و الذكر و الأنثى. [4] وكل قسم من هذه الأقسام

[1] أسرار العربية ، ابن الانباري ، ص 67 .

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط 5 ، ج1 ، ص 39.

[3] الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص 77 .

[4] المصدر نفسه ، ص 81 ، وينظر العبكري : التبيين عند مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ص 153، 155 .

متى خرج عن دائرة أصالته اتجه نحو الفرعية، فالأسماء تكون مبنية لمشابهتها الحرف، وتبنى على الضم و الفتح و الكسر و الوقف و مثالها ما بني على:

1-الضم نحو: حَيْثُ-بَعْدُ-قَبْلُ

2-و الفتح نحو: أين. أيان ، ثُم ، كيف .

3-والكسر نحو: أمسِ، هؤلاءِ قطامِ، غلابِ، بدادِ يسارِ بمعنى التبدد و الميسرة.

4-و الوقف نحو: كم، من، قط، إذ [1] .

وقد صنف الزجاجي الأصول و الفروع التي ينتظم عملها في دائرة أقسام الكلام و جاء تصنيف هذا تحليليا بقول: ثم عرض لبعض الأسماء علة صنعتها من الإعراب فبينت ، وتلك العلة متشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء . وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها [2].

ومن هذا القانون فإننا نستلزم أن الإعراب أصل و أن الفرعية أصل من فرعيتها ولذا كان البناء وجها من الإعراب بالموضع قد يكون أخصب من العلامات الشكلية المختلفة التي تطرأ على المعرب [3].

وفق ما أوردها العكبري في التبيين، يقول: "المعرب بحق الأصل هو الاسم، و الفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب و حجة الأولين: أن الإعراب أوتى به لمعنى لا يصح إلا في الاسم، فاختص بالاسم كالتصغير و غيره من خواص الاسم و الدليل على ذلك خارجة عن هذه الدلالة و إنما يؤتى بها لتدل على نعنى عارض، يكون تارة و يقعد تارة، والمعنى الذي يدل عليه

[1] ينظر الزجاجي ،كتاب الجمل في النحو ، ص 262.263 ، و ينظر الكتاب .

[2] الإيضاح في علل الزجاجي ، ص 77 .

[3] المنصف عاشور ، دروس في أصول النحوية العربية من السمات إلى المقولات ، أولوية الوسم الموضعي ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2005م ، ص 130 .

الإعراب كون الاسم فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا إليه لأنه يفرق بين هذه المعاني و هذه المعاني تصح في الأسماء ولا تصح في الأفعال، فعلم أنها ليست أصلا، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك. [1]

يرى أحد الباحثين أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد اطلع على كتاب الرد على النحاة، و تأثر به كل التأثر وكل ما امتاز به في هذا التأليف هو أنه عرض كتاب الرد على النحاة عرضا جذابا وحاول تطبيقه تطبيقا علمياً.

يقول وهو يصور منهجه في رسم معالم جديدة للإعراب (ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك لتحسن تصوره، ثم نأخذ في تفصيله و مناقشته في أبواب النحو باباً باباً .

فأما الضمة فإنها علم الإسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد و كتاب لمحمد. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء، بل هي الحركة الخفية المستحبة عند العرب أن تنتهي بها الكلمة، كل ما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فالإعراب الضمة و الكسرة فقط ، وليست بقية من مقطع، و لا أثر العامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم .[2] ويبدوا أن لجنة تيسير النحو المكلفة من طرف وزارة المعارف والتي كان الأستاذ إبراهيم مصطفى أحد أعضائها [3] . وهذه طائفة من اقتراحات اللجنة لتيسير النحو :

---

[1] البيان و التبيين ، الجاحظ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت) ج1 ، ص 15 .

[2] مجلة الأزهر: عدد يونيو 1921. مقال بعنوان : موقف الأزهر من الاتجاهات الحديثة في تدريس النحو .

[3] اشترك في هذه أللجنة الدكتور طه حسين و الأساتذة : أحمد أمين ، علي الجارم و محمد إبراهيم المفتش بالوزارة ، إبراهيم مصطفى ، واشترك فيه عن الأزهر : الأستاذ محمد غنيم و دامت من 9 فبراير 1961 إلى 14 منه .

أنظر : في مجلة الأزهر : عدد يونيو 1961 مقالا للأستاذ محمد غنيم في رأي الأزهر في تيسير النحو . ودراسات في العربية و تاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ص 239 وما بعدها الطبعة الثانية 1961 ، القاهرة .

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري و الإعراب المحلي ، فان مثل الفتى يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل القاضي تقدر فيه حركتا الرفع و الجر ويقال منع من ظهورها الثقل ومثل غلامي تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال منع من ظهورها حركة مناسبة .

وفي تقدير حركات التقدير وفي الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط أو تصحيح إعراب. كذلك الإعراب المحلي في مثل: هذا هدى ، هذا مبني على السكون في محل رفع، ومثل: يا هذا، مبني على ضم مقدر منع من سكون البناء الأصلي في محل نصب.

واللجنة ترى أن تستغني عن الإعراب التقديري و عن الإعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ويوفر على التلميذ و المعلم و العلم هذا العناء وقد أنكرت اللجنة أن تكون هناك بعض علامات الإعراب أصلية و بعضها فرعية وأن تنوب الحروف عن الحركات، بل تجعل كلا في موضعه وتقسم المعرب إلى الأقسام التالية :

1-اسم تظهير فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الأسماء .

2-اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهو الأسماء الخمسة.

3-اسم تظهر فيه حركتان: ضم و فتح، هو الممنوع من التنوين.

4-اسم تظهر فيه حركتان ضم و كسر وهو الجمع بألف و تاء.

5-اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ماآخره ياء لينة (المنقوص)

6-اسم تظهر فيه ألف و نون أو ياء و نون وهو المثنى .

7-اسم تظهر فيه واو و نون، أو ياء ونون، وهو المجموع بهما .

ويستغني بهذا الإعراب التقديري، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى ومما أخذه علماء الأزهر على اللجنة:

دعوتها إلى الإعراض عن الإعراب التقديري وضمه إلى الإعراب المحلي كما رأينا ، والاكتفاء ببيان وظيفة الكلمة في الجملة .

والرأي عند قدامى النحاة وعند نحاة الأزهر أن الإعراب إنما جاء:

أولا: لتبيين التلميذ كيف يضبط التوابع، إذا كان المتبوع مما يعرب محلا، أ تقديرا نحو: جاء القاضي الفاضل، وغلامي المطيع، و الفتى النشيط، وهؤلاء المخلصون .

ثانيا: ليدرك المتعلمون الفرق بين ما هو مبني كمن، وما هو معرب تقديرا كالفتى، والقاضي. فان المانع من إعراب الأول قائم بجوهر الكلمة و المانع من ظهورها إعراب الثاني القائم بالحرف الأخير ولذلك كان القاضي في حالة النصب منصوبا بالفتحة لخفة الفتحة على الياء.

ثالثا : ليطمئن التلميذ إلى أن الحكم الأعرابي الذي تقتضيه وظيفة الكلمة في الجملة مطردا بالجر قياسا على جاء هؤلاء، ورأيت هؤلاء وجاء غلامي، ورأيت غلامي .

ومن ذلك أيضا أن اللجنة أوصت أن تكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء وأن يكتفي بألقاب البناء فيستعمل الضم و الفتح و الكسر ألقابا للإعراب و البناء و أن تلغى ألقاب الرفع و النصب و الجر.

جمع المؤنث السالم و الملحق به • و في جمع التكسير .

- **الضمة الفرع •**: و هي الضمة المقدرة حيث ينوب عنها:

الألف في المثنى و الملحق به: تفاهم الخصمان كلاهما، و الألف تعذرا في الاسم المنتهى للألف:

هذه سلمى بيدها عصا ، و في كل مضارع منته بألف : يسعى / يحيا .

الواو ثقلا تكون آخر المضارع المرفوع المنتهي بواو : يحبو الصبي .

الياء ثقلا تكون آخر المضارع المرفوع المنتهي بياء: يرمي الرامي، كما تكون:

• الملحق بجمع المذكر لمؤنث السالم : هو كل اسم ورد عن العرب على هذا الجمع و لم تنطبق عليه شروطه مثل :

(أولات – عليات – نعمات – أذرعات – سماوات – أرضات – أمّات – أمّهات – سجلات – حمامات – شمالات – حمالات – رجالات – كلابات – بيوتات – حمرات – دُورات – ديارات)

• الضمة الفرع هي علامة إعرابية التي تنوب عن الأصل ، حيث لا تظهر الحركات .

الألف علامة رفع للمثنى المرفوع: الطالبتان جميلتان – يحضر المدعوان .

الواو علامة رفع لجمع المذكر السالم والملحق به : الحاضرون و الأهلون ، مواظبون و في الأسماء الستة المرفوعة المضافة إلى غير ياء المتكلم : أبوك صادق .

ثبوت النون في المرفوع من الأفعال الخمسة: يحضران – تحضرون – يحضران – تحضران.

- **الفتحة الأصل:** و تكون في :

الفعل المضارع الذي دخله ناصب ، و لم يتصل بآخره شيء ، لن يكون الامتحان سهلا .

الإسم المنصوب المفرد الصحيح الآخر أو المنتهي بواو أو ياء و في جمع التكسير :

ننشد النشيد – قابلت القاضي – استقبلت المدعو – شذبت شجرا .

- **الفتحة الفرع** : و هي الفتحة المقدرة و ذلك في:

الألف تعذرا في الاسم المنصوب المنتهي بألف ، زرت المرضى و في المضارع المسبوق بحرف ناصب و المنتهي بألف: لن أسهى .

الياء علامة نصب للاسم: إذا كان مثنى منصوبا أو جمعا مذكرا سالما •منصوبا : أكرمت الوافدين – أَكَرمتُ الوافِدِينَ.

الألف علامة نصب للأسماء الستة المنصوبة المضافة إلى غير المتكلم: قابلتُ حَمَاك.

الكسرة نيابة عن الفتحة علامة نصب لجمع المؤنث السالم المنصوب: (شاهدت البنات)

حذف النون في المنصوب من الأفعال الخمسة (لن تفشلوا ما دمتم مصرين)

- **الكسرة الأصل** : و في ذلك

• الملحق بجمع المذكر السالم : هو اسم يعرب إعراب هذا الجمع و لا ينطبق عليه تعريفه و هو سماعي مثل : (أولو – عاملون – ألفاظ العقود العددية – بنون – أرضون – غصون – زيتزن – فلسطين – خلدون)

إذا كان الاسم مفردا صحيح الآخر ، أو منتهيا بواو أو جمعا مؤنثا سالما أو ملحقا به أو جمع تكسير • إلا صيغة منتهى الجموع • : [كتبت بالطبشور- احتفيت بالمدعو – التقيت بالبنات النجيبات]

- **الكسرة الفرع:** و ذلك في:

الكسرة المقدرة على آخر الاسم المجرور المنتهي بياء أو ألف: [ابتعدت من الزاني – مررت بالمستشفى] الفتحة نيابة عن الكسرة في جمع التكسير على صيغة منتهى الجموع : (صليت في مساجد كثيرة) الياء علامة جر للمثنى و الملحق به • ، و لجمع المذكر السالم و للأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم : (التقيت بالفائزتين – سُرِرت من الفائزِين و من أخيك)

- **السكون الأصل** : السكون علامة جزم للمضارع الذي ليس من الأفعال الخمسة ، و لا المعتل الآخر المسبوق بجازم : (لَم يحضُر) .

السكون فرع حيث ينوب عنه :

حذف النون في الأفعال الخمسة : (لَم يحضُروا)

حذف حرف العلة في المنتهي بحرف علة : (لَمْ يـَرْضَ – لَمْ يعَل – لَمْ يَمْشِ) [1]

• جمع التكسير: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدر و هو نوعان : القلة : من ثلاثة إلى عشرة بطريق الحقيقة ، و يشاركه في الدلالة على القلة جمعا التصحيح إلا إذا اقترن كل منهما ب ال الاستغراقية أو أضيف فينصرف إلى الكثرة، أما الكثرة فله ثلاثة و عشرون بناء (ينظر : قاموس النحو: عبد الغني الدقر ، ص 135).

• صيغ منتهى الجموع ، هي كل جمع التكسير بعد ألف تكسيره و حرفان أو ثلاثة أوسط الثلاثة ساكن و صيغ منتهى الجموع جزء من جموع الكثرة ، وهي ممنوعة من الصرف ترفع بالضمة و تنصب بالفتحة و تجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بنظر (جامع الدروس العربية) الشيخ مصطفى الغلاييني ثلاثة أجزاء، مراجعة : عبد المنعم خفاجة و عبد العزيز سيد الأهل ، بيروت ، المكتبة العصرية ، 1984

• الملحق بالمثنى : هو كل اسم يعرب إعراب المثنى و لا ينطبق عليه تعريفه و هو سماعي و منه (اَثْنَيْن الأبوين – كلا – كلتا – مضافتين إلى الضمير اثنان – اثنتان – الجزء الأول من اثنا عشر و اثنتا عشر .

[1] عباس حسن ، النحو الوافي ، ط5 ، القاهرة ، دار المعارف ، مصر ، ج 1 ، ص 102.

مما سبق نرى أن الدروس التي تقع فيها النيابة هي: الفعل المضارع المعتل الآخر – الأفعال الخمسة – المثنى – جمع المذكر السالم / جمع المؤنث السالم / الأفعال الستة / الاسم الذي لا ينصرف .

- **المبني** : جمع أبنية و هو ما يلازم حالة واحدة في الرفع و النصب و الجرِّ و يسمى أيضا (غير المتمكن) الحروف كلها مبنية و الفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسوة و نوني التوكيد و بعض الأسماء و الأصل في الأسماء أن تكون معربة ، هناك أسماء مبنية بناء لازما و ذلك في الضمائر – أسماء إشارة (غير المثناة) ، أسماء الموصولة (غير المثناة) – أسماء الشرط و الاستفهام – العدد المركب – أسماء الأفعال – أسماء الأصوات – المركب المزجي / المختوم ب (يه) / ما كان على وزن فعال علما لأنثى أو اشتمالها / بعض الظروف مثل : (لَدى – لُدن- الآن – فقط ...)

و هذه العلامات هي نفسها علامات البناء ونص المجمع اللغوي المصري في قراراته على توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية و الفرعية بتسميتها علامات إعراب و هي علامات لها ما ينوب عن كل واحدة. و هذا الإعراب ينقسم إلى :

1- **لفظي:** يكون فيما لا يمنع من النطق به مانع، حيث لا تقدر فيه الحركة و لا يأخذ محل .

2- **تقديري:** ما يمنع من التلفظ به مانع (تعذَّر – ثقل)، أي أن العلامات الإعرابية لا تظهر الحرف الأخير من الكلمة المعربة بسبب أن الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية.

3- **محلي** : أي أن الكلمة أو الجملة في محل كذا و هو أنه لو وضعنا مكانه اسما بمعناها معربا لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، فهي قد حلت محل ذلك اللفظ و شغلت مكانه و معناه، و يقع في المبينات و يتعلق بجميع الكلمة، و لا يخلو أن تظهر فيه حركات البناء كالضمة في **حيث**، و الفتحة في **أينَ** و الكسرة في **أمسِ** ، أو تقدر فيه حركات البناء كما في اسم لا النافية للجنس .

فيما يخص الإعراب التقديري و المحلي ، يرى أكاديميو مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن ما انتهى إليه اتحاد المجامع العربية هو الإبقاء على الإعراب التقديري و المحلي دون تعليل (تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير

لتعلم النحو العربي، و قد رأى المجمع سنة 1978أنه لا بد من الإبقاء على الإعراب َين في المفردات و الجمل، ففي نحو (جاء القاضي) يقال، القاضي مرفوع بضمة مقدرة ، و (جاء من سافرا) ، من: فاعل محله الرفع . وفي (محمد يحضر) يقال : يحضر جملة فعلية خبر [1].و هناك من النحاة من يحاول إيجاد العلة لسبب الإعراب و البناء و الحقيقة أن العلة الحقيقية لهما ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه، من غير جدل أو تفلسف، و هذا يرجع إلى أن السماع عن العرب الأوائل و إتباع طريقتهم التي نقلت عنهم .

- **علامات الإعراب:** يفضل توحيد علامات الإعراب الأصلية و الفرعية بتسميتها علامات إعراب ة تيسيرا على الطلاب أرى تفصيل هذا للفهم فقط.

- **الضمة الأصل •:** تكون في آخر الاسم المرفوع المفرد الصحيح الآخر، أو المنتهي بواو، يأتي الوزير / يحضر المدعو و تكون في آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر غير المسبوق بناصب و لا جازم: ينجُر بحثه، كما يعرب المضارع شرط أن تتصل به نونا التوكيد أو نون الإناث ففي مثل : (تقومان) هنا النون لم تتصل اتصالا مباشرا لوجود الفاصل اللفظي، المقدر فالأصل (تقومانن) الإعراب هنا: فعل مضارع مرفوع و علامة رفعه النون المقدرة لتوالي النونات و الضمير المحذوف مبني على السكون في محل رفع. (تقومّن) الأصل (تقومونن) و (تقومّن) الأصل تقومينن) و الحذف هنا حدث لعلة،و المحذوف لعله كالثابت.

المبحث الثاني : الفاعل

يرى اللغويون و النحويون أن الفاعل:

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مجموعة القرارات في خمسين عاما ، 34 .1984 ، القاهرة ، الهيئة الوطنية لشؤون المطابع الأميرية 1984 ، ص 289

• أقصد بالضمة الأصل : العلامة الإعرابية التي تلحق آخر الكلمة و تكون ظاهرة عليه لفظا .

أصل (و هو المقيس عليه) و فرع (و هو المقيس)، و علة و حكم: و ذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل ، و الفرع هو ما لم يسم فاعله و العلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع .

و الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، و إنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو [1].

لخص السيوطي ما ذكره ابن جني فقال: إن في الأفعال الدلالات الثلاث: فإن لفظه يدل على مصدره و بنائه و صيغته يدل على زمانه و بمعناه يدل على فاعله ، فالأولان مسموعان و الثالث: إنما يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لا بد له من فاعل لأن وجود فعل من غير فاعل محال [2] .

لقد اتفق النحاة بعد استقراء النصوص المعتمدة كأصل التنظير النحوي على رفع الفاعل و تأخيره عن الفعل، و نصب المفعول و جر المضاف إليه ، و كذلك الأمر: إذا كان الفاعل و المفعول ضميرين و لا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل ك (ضربته) و إذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولا وجب وصله و تأخير الفاعل ك (ضربني زيد) فإن كان فاعلا وجب وصله و تأخير المفعول أو تقديمه على الفعل ك : ضربت زيدًا و زيدًا ضَربت [3].

أما الممنوع و هو ما َورد ضد ما ذكرناه كنصب الفاعل و رفع المفعول أو جره و يمتنع بالإجماع، نحو: (صاحبها في الدار) لاتصال الضمير بغير الفاعل و نحو: "ضرب غلامها عبد هند" لتفسيره بغير المفعول و الواجب فيهما تقديم الخبر و المفعول [4].

---

[1] لمع الأدلة : ابن الأنبا ري ، تحقق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية (د.ت) ، ص 227.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، تحق محمد حسن إسماعيل الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ص 241 .

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ، بيروت ، دار الجبل ، 1979 ، ط : 5 ص 242.

[4] الخصائص ، ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، تحق : د/ عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، دار الشرق 1971 ، ص 243.

أجاز ابن جني أن تكون الهاء في قوله " جزى ربه عني عدي " عائدة على (عدي) خلافا على الجماعة فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم و المفعول رتبته التأخر فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به فليس لك أن تعتقد في الفاعل و قد وقع مقدما أو موقعه التأخير و إنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخرا إن موضعه التقديم فإذا وقع مقدما فقد أخذ مأخذه و رست به قدمه و إذا كان كذلك فقد وضع المضمر قبل مظهره لفظا و معنى و هذا ما لا يجوزه القياس. قيل: الأمر وإن كان ظاهره ما نقوله: فإن هنا طريقا آخر يسوغك غيره و ذلك أن المفعول قد شاع عنهم و اطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى ذهب ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه و إن كان تقديم الفاعل و قد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا نحو قوله تعالى:

إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ " [فاطر : 28]

و قول ذي الرمة من البحر البسيط :

أَسْتِعْجَلُ الرَّكْبَ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرا أَمْ عَاوَدَ الْقَلْبُ مِنْ أطرابه طَرَبُ

و قول معقر بن حمار البارقي:

أجد الرُّكْبَ بَعْدَ غَدٍ خفوف و أُمستْ لِبُعْدَانَتِكِ الْأَلُوف [1]

إن قضية العامل التي تقوم على أساس علاقة التلازم الضروري بين الفعل و الفاعل هي التي تجعل سيبويه يصر على أن تكون كلمة (قومك) في جملة مثل: (ضربوني و ضَربتهم قومَك) على النصب ولا يصح أن تأتي على الرفع فلا يصح أن نقول (ضربني و ضَرابهم قومُكَ) على إعمال الفعل الأول في (قومك) بل الجملة غير صحيحة عند سيبويه " فلا بد من الأول من ضمير الفاعل لئلاَّ يخلو من فاعل

[1] الخصائص ابن جني ، تحق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة ، بيروت ، د ط2 ، ج 2 ، ص255 .

و إنما قولك : (ضربت و ضربني قومك) فمن تجعل في الأول الهاء و الميم لأن الفعل قد يكون بغير مفعول و لا يكون بغير فاعل [1].

إن جواز حذف المفعول مع عدم جواز حذف الفاعل في الأمثلة السابقة يعني أن الفاعل يحتل مرتبة أعلى في تصورات النحاة إنه " عمدة " إذا قورن بالمفعول به " الفضلة " و هذه كلها مفاهيم ترتد إلى أصل مفهوم واحد هو مفهوم (العامل) و ليس مفهوم العامل بالمعنى الذي شرحناه، مفهوما تحكميا عند سيبويه بل هو مجرد تصور ذهني تأويلي دليل ذلك أنه يتوقف عند بيت امرئ القيس :

فَلْو أَنَّ ما أَسْعى لِأَدْنَى مَعيشَة كَفَاني و لَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ الْمالَ

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا و إنما كان المطلوب عنده الملك و جعل الدليل كافيا و لو لم يرد ذلك و نصب فسد المعنى[2].

تعليق: لقد كان من المفروض لو حكم سيبويه مقاييسه من ضرورة إعمال الفعل الثاني أن تكون كلمة (قليل) منصوبة على أنها مفعول به، و أن يقدر في الفعل الأول ضمير فاعل، لكن سيبويه يخرج المثال كله من باب التنازع استنادا إلى السياق لا في البيت فحسب بل في القصيدة كلها .

و هكذا يستطيع سيبويه بهذا التأويل أن يحافظ على مفهوم أهمية الفاعل عن المفعول به و جواز وجود فعل بلا مفعول و عدم جواز وجود فعل بلا فاعل .

و قد بينه ابن السراج في الأصول فقال: اعتلالات النحويين ضربان:

ضرب منهما هو المؤدى إلى الكلام العرب كقولنا: " كل فاعل مرفوع ، و كل مفعول منصوب .

و ضرب يسمى علة العلة، مثلنأ يقولوا لِم َ صار الفاعل مرفوعا، و المفعول منصوبا ، و هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي و ضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها .

---

[1] الكتاب : سيبويه ج 1 / ص 79 .

[2] الكتاب سيبويه ، ج1 / ص 79.

و قال ابن جني في الخصائص [1] هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح و تفسير و تتميم للعلة .

ألا ترى أنه إذا قيل قَامَ زيدٌ لِمَ ارْتَفَعَ الفاعل ؟

قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتداء هذا فقال في جواب رفع زيدٍ من قولنا :

" قَامَ زيدٌ " : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا في قوله : إنما ارتفع لأنه فاعل [2] حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي لها رفع الفاعل .

كما رأى الأكثرين و هو " انتفاء الحكم عند عدم العلة " كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا [3].

قال ابن جني : قال أبو إسحاق في رفع الفاعل و نصب المفعول إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحوم و ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد و قد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته و نصب المفعول لكثرته و ذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون و يكثر في كلامهم ما يستخفون [4].

قال ابن الأثير: لو جعل الفاعل منصوبا و المفعول قلد في ذلك كما قلد في رفع الفاعل و نصب المفعول فإن قيل : لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها و علم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعا و المفعول منصوبا فالجواب عن ذلك أنّا نقول : هذه الأدلة واهية لا تثبت على محك الجد فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل و نصب المفعول من غير

---

[1] ينظر : الخصائص لابن جني ، بتحقيق الأستاذ محمد على النجار ، ج1 ، ص 183

[2] عبارة ابن جني : " إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل ، و هذا هو الذي أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه " ، و انظر المرجع السابق .

[3] لمع الأدلة، ابن الأنبا ري ، تحق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية (د.ت) ، ص 152

[4] الخصائص، ابن جني ، ج1 ص 49

دليل أبداه لهم فاستخرجوا لذلك أدلة و عللا و إلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل و نصب المفعول هي التي ذكروها [1].

أرجع ابن جني علة رفع الفاعل و نصب المفعول إلى الخفة و الثقل، قال أبو إسحاق في رفع الفاعل، و نصب المفعول: إنما ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه. فقال: فإن قيل: فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ، و نصب المفعول لكثرته ، و ذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، و يكثر في كلامهم ما يستخفون [2].

فالرفع عند النحاة علو المنزلة و الشأن ، و لذا كانوا يرفعون كل اسم بدأوا به كما رفعوا المضارع لوقوعه موقع الأسماء ، و رفع الفعل و الفاعل لأنهما تنزلا منزلة الجزء الواحد [3].

لم يعد كافيا تحديد النحاة للفاعل بأنه الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل المتصف بالحدث إذ أن هذا الحد لا يمثل إلا وصفا شكليا للفاعل و قد لا يحققه ، إذا علمنا أن الفاعل يعتريه النصب نحو : كسر الزجاج الحجر ، و خرق الثوب المسمار ، و يرد مجرورا نحو قوله تعالى :" وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ " [4]، و تأويل هذه الآية و لولا أن يدفع الله الناس [5]. وقد ذكر الأزهري أحكام الفاعل السبعة مفصلة نجملها فيما يلي:

1- الرفع لوقوعه عمدة الكلام ، أي دخوله في دائرة الإسناد .

2- وقوعه بعد المسند ، إذ يرتب الفاعل عند جمهور النحاة بعد الفعل ، لأنه عدوه جزءا منه و هو مذهب البصريين ، أما الكوفيين فيجوزون تقديمه عن الفعل .

---

[1] المثل السائر ، ابن الأثير ، تحق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1995 ،ج 1 / ص 85 -86

[2] الخصائص ، ج1 ص 50

[3] المصدر نفسه ، ص 105

[4] البقرة ، الآية 251

[5] خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج1 ، ص 395

3- وجوب الحضور اللفظي أو التقديري للفاعل ، و حتى تكتمل معادلة الإسناد لا بد من مسند (حكم) و مسند إليه (فاعل) محكوم عليه [1].

4- تحقق شرط حذف فعله جوازا أو وجوبا ، فالأول نحو جواب بعد نفي : تقول بلى زيد، و الثاني جواب المستفهم : هل جاءك أحد ؟ فتقول نعم زيد [2].

5- تحقق شرط المطابقة بين الفعل و فاعله في العدد (الإفراد و التثنية و الجمع) [3].

6- المطابقة في التأنيث .

احتمالات ترتيب الفاعل ، أي المواقع التي يتموضع فيها الفاعل و هي :

- الرتبة الأصل : فعل + فاعل + المفعول
- الرتبة الفرعية : فعل + مفعول + فاعل
- المفعول + فعل + فاعل [4]

إذا نظرنا في كمية الأحكام النحوية و أنواعها ، فإننا ندرك أن الفاعل عنصر مقيد و حر ، يكون مقيدا بالرتبة و التطابق ، و لعل هذا القيد نصفه بأنه تدريجي ، حتى يصل فيه الفاعل إلى التحرر إذ يكون التطابق القيد الأكثر تأثيرا ، إذ يجعل من الفاعل أكثر امتثالا للبنية باستحضارنا عناصر المطابقة النوعية و العددية ، و لبيان الفكرة هنا نرصد جملة من الأمثلة :

- المجموعة (أ) : 1- جاءت البنت (فعل + فاعل)

  2- البنت جاءت (فاعل + فعل)

- المجموعة (ب) : 1- حضرت البنتان

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 398

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 399 – 400

[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 403

[4] خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج1 ، ص 412

2- البنتان حضرتا

- المجموعة (ج) : 1- جاء الأولاد

2- الأولاد جاءوا

و الملاحظ أن الترتيب يتفاعل مع التطابق، إلا أن رتبة (فاعل + فعل) هي أكثر امتثالا من الرتبة (فعل + فاعل)

و هذا يؤكد للايطرح الذي تَبنَّيناه أن أصل الرتبة هو فاعل+ فعل+ مفعول، لأن الفعل تابع للفاعل و ليس العكس.و هي نتيجة تنطبق تماما مع ما أقره ابن جني أن الأسماء هي الأول و الأفعال توابع لها[1].

-التقديم التأخير الفاعل بين الوجوب و الجواز :

و هي أربع جمعت نوعين من الحكم هما : الحكم الممنوع و الحكم الحسن وقد عرضها السهيلي مستقرئا آراء النحويين نبينها فيما يلي :

1- الحكم الممنوع و فيه حالتان هما : [2]

أ- وجوب حفظ الرتبة : أي الفاعل أولا ثم المفعول ثانيا ، ويكون هذا في الأسماء المقصورة نحو:

ضرب موسى عيسى

[1] الخصائص ، ج3 ، ص 84

[2] نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البن ، جامعة قاريونس ، مطابع الشروق ، بيروت ، 1398 هـ – 1978 ، ص 173 .

ب- وجوب تقديم المفعول به [1]لارتباطه بضمير عائد إذ يمتنع تأخيره على الضمير نحو قوله تعالى :"وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ " [2]

فالمسألة تتجاوز عود الضمير إلى التعلق الذي يفسر بعدا دلاليا إذ أن الابتلاء تعلق بإبراهيم ، و لذا وجب اقتراب المفعول به من الفعل ، فالفعل يقع عليه وقوعا مباشرا . ولو عكسنا التركيب نحو: وَإِذِ ابْتَلَىٰ الرَّبُّ إِبْرَاهِيمَ لزال المعنى المقصود و نفيت أن يكون الابتلاء واقع على إبراهيم وحده ، وإنما على غيره من الأنبياء ، و نفيت أيضا أن يكون الابتلاء صادرا عن الله سبحانه و تعالى .

2- الحكم الحسن و فيه حالتان :

أ- جواز تقديم الفاعل على المفعول ، وفيه مزية و حسن ظاهران في نحو قولنا : ضرب زيد عمرا . فالصورة الحاصلة في ذهن تبين أن هناك ضاربا ثم مضروبا .

ب- و أما الحالة الثانية: يكون فيها تقديم المفعول أحسن نحو: أعجب زيدا ما كره عمرو و العلة هنا هي خفاء علامة الإعراب في الفاعل .

لا يرفض ابن مضاء العلل كلها و لا يرى عدم جدواها كما فعل الظاهريون قديما و كما يزعم النحاة المحدثون في العصر الحاضر، بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية و ضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض حيث يقول : " و مما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثوان و الثوالث و ذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد لم رفع فيقال : لأنه فاعل و كل فاعل مرفوع فيقول و لم رفع الفاعل ، فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب " [3] .

[1] جعل ابن جني هذا النوع قياسا لكثرة وروده ، حتى صار تقديم المفعول كالأصل ، ينظر : شرح المفصل تحقيق : أيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 1424 هـ – 2001 م ، ج1 ، ص 203

[2] البقرة : الآية 124

[3] الرد على النحاة ، ص 151

و لو أجبت السائل عن سؤاله (لم رفع الفاعل) ؟ بأن تقول له للفرق بين الفاعل و المفعول فلم يقنعه و قال فَلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل و نصب المفعول قلنا له : لأن الفاعل قليل و المفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل و أعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول ليقل في كلامهم ما يستثقلون و يكثر في كلامهم يستخفون فلا يزيدون ذلك علما بأن الفاعل مرفوع [1].

و قال في الكلام على الكاف من " أَرايتك " بمعنى أخبرني نحو : " أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ " [الإسراء : 62] فالتاء فاعل و الكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ، و هو قول سيبويه و عكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب و الكاف فاعل لأنها المطابقة للمسند إليه و يرده صحة الاستغناء عن الكاف و أنها لم تقع قط مرفوعة .

و قال الكسائي : التاء فاعل ، و الكاف مفعول ، و يلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب ، في نحو: رأيتك زيدًا ما صنع ، لأنه المفعول و لكن الفائدة لا تتم عنده [2].

يقول ابن مضاء في (أنا كتبت و أنت كتبت) إذا لم يغنهم تقديم الفاعل (أنا) عن تأخيره بعد الفعل الذي هو التاء في (كتبت) .

- تجويز تقدم الفاعل على الفعل :

و الذي ذكره الأخفش مخالف لما هو منصوب لسيبويه في المسألة فعنده أنت : مبتدأ لا فاعل و الخبر [زيد ضربته] و نظر سيبويه أدق على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة .

[1] الرد على النحاة ، ص 152

[2] معنى اللبيب ،ص154

و يلزم الأخفش تجويزا ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو : زيد قام و إن لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون إلا فعلا إذ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرافع بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط و التخصيص .[1]

[1] شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترابادي ط1 ، تحق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، ص 168

المبحث الثالث : المفعول به

1- المفعول به ضمير : وذكر أن المفعول به يأتي ضميرا غير عائد على اسم سابق إذا كان المعنى يدل على الاسم المضمر قال تعالى: «إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » {القدر:1} وقال : " أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً " (35) فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا (36) » {الواقعة : 35-36} فأضمر لدلالة المعنى [1].

أجاز تأخير المفعول به وان كان الفاعل ضميرا عائدا على المفعول به ، نحو:ضربَ غلامهُ زيدا وقال أبو الأسود الدُؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عني عَدِيَّ بن حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِيِّ العَواوِيرَ ما أَتَى وَقَدْ فَعَلا

وخالفه المبرد و البصريون فأوجبوا تقديم المفعول به ، وتأخير الفاعل . [2]

2- ذكر أن الفعل (يريد) قد يحذف مفعوله ويأتي بعده علة الفعل :

قال الله تعالى:«يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ »{النساء:26} والمعنى : يريد كذا ليبين لكم أجاز الأخفش في قول آخر أن تكون اللام زائدة و المفعول به هو المصدر المؤول ، و المعنى يريد الله البيان لكم وهدايتكم . [3]

3- اللام قد تدخل على المفعول به زائدة :وبخاصة إذا تقدم المفعول به على الفعل قال تعالى:«لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ (154) »{الأعراف 154} وقد تدخل على المفعول به المتأخر قال تعالى:«وَيُؤْمِنُ للمؤمنينَ»{التوبة:61} والمعنى يُؤمن المؤمنين .[4]

وذهب الأخفش إلى أن (اذا) تتصرف فتقع موقع المفعول به نحو قوله تعالى : « وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ » {الأعراف86}

---

[1] معاني القرآن ، الأخفش، تحق: عبدا لأمير الور، عالم الكتب ، ط1 : 1405هـ-1985م ، ص 345 .

[2] المقتضب ، المبرد ، ج2/ص69، مغني اللبيب ابن هشام 545/2، شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي 72/1 .

[3] معاني القرآن ، الأخفش ،ج2/ص136-188 .

[4] المرجع نفسه ج3 ، ص21

- كان حكم النجاة على المفعول به أنه منصوب بوقوع الفعل عليه ، حكما صحيحا يفسر العلاقة التجريدية في التركيب .
- ولا يقف تحليلهم هنا بل يمضي بعضهم إلى التفريق بين المفعول به و الظرف وهي مقارنة تتوغل في تفسير علاقة الإسناد بعناصر التكملة، يقول ابن عصفور : ألا ترى أن الفرق بين الظرف و بين المفعول به أن المفعول به محل للفعل وخاصة نحو :ضربت زيدا ، فزيد محل للضرب و الظرف محل للفاعل و الفاعل نحو : قمت خلفك ، فالخلف محل للقائم و قيامه . [1]
- رتبة المفعول به :

المفعول به ثان المنصوبات بعد المفعول المطلق ، فهو يحقق التعدية ، ويتحقق في الكلام بعد نفي أو نهي أو استفهام نحو :

1- النفي : ماضربت زَيدا .

2- النهي : لا تضرب زيدا

3- الاستفهام : من تضرب ؟ الجواب : زيدا

ويمثل حيز المفعولية عامل النصب [2] عند خلف الأحمر [3] ، وهو بمعنى الجعل و التصيير عند الاسترابادي، يقول :" الجعل في قولنا : أذهبت زَيدًا أي جعلتهَ ذاهبا فهي مفعول لمعنى الجعل .[4]

يرتبط الاشتغال في المفعول به لتفسير تقدمه على الفعل و الفاعل معا ، مع تقدير فعل عامل له الصدارة في الكلام إن لم يكن لفظا فهو محلا نحو : زيدا ضربته إذ أن تأويل هذه الجملة في البنية الاشتغالية

---

[1] أوضح المسالك ، ج1 ص 237-238 .

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري ، قدم له ووضع حواشيه و فهارسه حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج1 ، ص 81 .

[3] خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان . كان رواية ثقة ، يسلك طريق الأصمعي، قال عن الأخفش: لم يدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف الأحمر و الأصمعي ، وقال أبو الطيب : كان خلف يصنع الشعر و ينسبه إلى العرب . له ديوان شعر حمله عنه أبو نواس مات في حدود (ت180هـ) بغية الوعاة ، ج1 ، ص 554 .

[4] شرح شافية ابن الحاجب ،تحقيق : محمد نور الحسن، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف ، مطبعة : القاهرة ، ط1 ، 1929م ، ج1 ، ص 86 .

العاملية نحو: ضربت زيدا ضربته وتم اختزال الفعل و الفاعل الأولين حسب كلام سيبويه يقول: " انهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر [1] ".

ويرجع بعض النحاة نصب المفعول به في وضعية الاشتغال إلى إرادة المتكلم و قصده [2] . ولعل هذا التفسير يقودنا إلى إبعاد الاشتغال ونقض مبدأ لا يتقدم المعمول على عامله .

ثم إن هذا التحليل هو الأقرب إلى الواقع اللغوي ، اذ بيتعد عن كل تأويل و تمحل ، إضافة إلى أنه يمنح حرية تموقع المفعول به ، إذ يتقدم على فاعله نحو : ضرب زيدا عمرو . أو على الفعل و الفاعل معا نحو: زيدا ضرب عمرو .

إذ صارت مقاصد المتكلم و دلالاته التي يختارها و ينويها أقرب من العوامل اللفظية و ما تلك العوامل إلا انعكاس لرغبة المتكلم في توجيه الخطاب النحوي ، من خلال التي ينشئها ثم إننا نعتبر اختلاف رتبة المفعول به تعددا في احتمالات الكلام و مقاصد المتكلم التي تتحكم فيها عوامل داخلية تتعلق بالتركيب، عوامل خارجية ترتبط بالسياق و الأحوال .

-وإذا اجتمع مفعول به و مصدر و ظرف زمان و ظرف مكان و مجرور أجاز إقامة غير المفعول به نائبا عن الفاعل مع وجوده ، فقال : ضرب الضرب الشديد زيدا أو ضرب يومان زَيدا و ضُرب مكانك زيدا، ووضع موضعك المتاع و أُعطي إعطاء حسن أخاك درهما مضروبا عنده زيدا . واشترط في جواز اقامة المصدر و ظرف الزمان مع وجود المفعول به أن يتقدما على المفعول به فان تأخر لم يجز أن نقول: ضُرب الضرب الشديد زيدا ، و ضرب يوما الجمعة زيدا وعليه تمثيل الأخفش المثل المتقدمة .

[1] الكتاب ، سيبويه ، تحق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، ط1 ، ج1 ، ص 81 .

[2] معاني القرآن ، الأخفش ، ص 345 .

وروي له رأي نحوي آخر مفاده : أنه أجاز قولهم : ضرب أخاك الضرب الشديد ، و قال لو قلت: ضرب الضرب الشديد أخاك لم يجز . [1]

وله في قوله تعالى نَبَاتًا "وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا (17) " {نوح : 17 } رأيان في نصب (نباتا) :

أ- أنه منصوب بهذا الظاهر ووافقه المازني .

ب- أنه منصوب بفعل ذلك المصدر مضمر الجاري عليه و الفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر التقدير نبتم من الأرض نباتا ، ووافقه المبرد وزعم أنه مذهب سيبويه . و أجاز مسألة لا يجيزها غيره : ضربت زيدا ان ضرب و يقول : هو من تقدير المصدر ، وقال الزجاج : قول الناس : لعنة الله أن يلعنه ليس من كلام العرب ، و رد على الأخفش [2].

-وقال بجواز أن تقول : (آتيك اليوم بكرة و غدوة) تجعلهما كضحوة وقال أيضا : صحوة و عتمة إذا أريد بهما وقت بعينه ارفع و انصب حتى اسمع العرب تركت فيهما الرفع فأقول : سير عليه ضحوة و ضُحوةً عتمةٌ و عَتمةً و نقل عن سيبويه النصب و قال :يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا . [3]

-ذهب الكوفيون إلى أن العامل في نصب المفعول هو الفعل و الفاعل جميعا نحو : "ضرب زيد عمرا "لأن الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد فمن ذلك أن إعراب الفعل في الأفعال الخمسة يقع بعده نحو: يفعلان و تفعلان ... الخ، ولو لم يكن الفاعل بمنزلة حرف في نفس الفعل ما جاز أن يقع إعرابه بعده . ومن ذلك أن لام الفعل يسكن إذا اتصل بضمير الفاعل نحو: "ضربت و ذهبت "كراهة أن تجمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة و أن (حبذا) مركبة من (حب) و (ذا) وهذا الأخير اسم فصار بمنزلة الشيء الواحد .

[1] معاني القرآن للاخفش ، ج2 ، ص 194 .

[2] المرجع نفسه ج2 ، ص 203- 204 .

[3] المرجع نفسه ج2 ، ص 228-229 .

ولما كان الفعل و الفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول به لا يقع إلا بعدهما دل على انه منصوب بهما و الدليل على انه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده انه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه و لا يجوز أن يفصل بينه و بين المفعول . واحتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لان الفعل له تأثير في العمل بالإجماع بخلاف الفاعل لأنه اسم و الأصل في الأسماء ألا تعمل فوجب ألا يكون لهما تأثير في العمل [1].

يقول ابن عقيل :يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت ؟ فتقول: (زيدًا) التقدير : ضَربتُ زَيدًا [2]. ولعلك لاحظت معي الآن أنه التقدير ناصب المفعول به عند النحاة المتأخرين لا يختلف في شيء عن التقدير الذي اصطنعه العربي قبل ذلك فقد نصب العربي (ضبعا) و (جاذا) لأنه كان يقدر في نفسه الفعلين اللذين نصباهما و هما الفعلان:

(اجعل) و (اعرف) لذلك قال العربي :(اللهم ضبعا و ذئبا أي اجعل فيهما ضبعا و ذئبا) وقال:(بلى و جاذا) (أي أعرف بها و جاذا) [3]. لا شك أنه النحاة كانوا على صواب عندما صنفوا الضمائر الى بارزة و مقدرة و مستترة لان القاعدة النحوية كما رأينا ألا تطرأ إلا على مثل هذه التقديرات و لأن اللغة العربية لغة الإيجاز و الحذف و العبارة الموحية فلن نفهم اللغة على حقيقتها إلا إذا بحثنا عما وراء هذه التعابير من مؤشرات تهدينا الى الفهم السليم [4]. كما أن ابا حيان يعرض رأي ابن الطراوة على غير ما هو عليه فيقول :" زَعم ابن الطراوة أنه مفعول به و التقدير : قَعَد- فعَل-قعوداً فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره " [5] .

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري ، تحق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الكبرى .

[2] شرح ابن عقيل : ج1/ ، ص 310.

[3] كتاب سيبويه :ج1/ ص 255.

[4] الرد على النحاة ، ص 94.

[5] الهمع ، الهوامع السيوطي ، تحق: عبدالعال سالم دار البحوث العلمية ، الكويت ، ج 1 ، ص 178 .

ولم يقل ابن الطراوة ذلك فالمفعول عنده ما تضمنه الفعل من الحدث ،ثم هو مفعول مطلق لا مفعول به لأنه المفعول حقيقة . [1]

المبحث الرابع : المبتدأ و الخبر :

المبتدأ إذا كان مصدرا عاملا :

قال الأشموني : المبتدأ إذا كان مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا و ذلك في نحو (ضر بي العبد مسيئا) و التقدير (إذا كان) نصب على الحال من الضمير في كان و حذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها و سد الحال مسدها و قد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ إذا مثلا الضرب لا يصلح أن يخبر عنه بالإساءة فإن قلت :

جعلت هذا المنصوب حالا مبنيا على أن كان تامة فلم لا جعلت ناقصة و المنصوب خبرها، لأن حذف الناقصة أكثر، فالجواب أنه منع من ذلك أمران:أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء مذكورة مشتقة من المصادر. فحكمنا أنها أ؛وال إذ لو كانت أخبارا لجاز أن تكون معارف و نكرات، و مشتقة و غير مشتقة .الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو و موقعة كقوله عليه الصلاة و السلام: " أقرب ما يكون العبد من ربه و هو ساجد " فإن قلت فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة في الحال و ما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟ فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره ، فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصبح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير : ضر بي العبد مسيئا موجود و هو رأي كوفي [2] .

- فالكوفيون مثلا يرفضون عمل العوامل المعنوية في المبتدأ و الخبر و الفعل المضارع بينما يعد البصريون هذه العوامل المعنوية .

---

[1] من الأصول التي نبه عليها السهيلي – لعله فيها متأثر بابن الطراوة – أن الأفعال العامة نحو "فعل" لا تؤكد بمصدر ،كما أنها لا تتعدى الى المفعول به ، لأن الأفعال العامة عنده لا تتعلق الا بالأحداث لا بالجواهر .

[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني : القاهرة ، مطبعة الحلبي (د.ت) ، ج 1 ، ص 218 – 219

و واضح أن الخلاف هناك لم يكن في رفع أ, عدم رفع المبتدأ و الخبر و الفعل المضارع فهذه المسألة يسلم بها الجميع و إنما الخلاف كان في دواعي رفضها من عوامل لفظية و معنوية .

قال في المبتدأ و الخبر المبتدأ اسم أو بمنزلته مجرد عم العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه ،أو وصف راقع لمكتفي به ، ثم قال : و لا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام نحو :

خَلِيلِيُّ مَا وَافَ بِعَهْدِي أَنْتُمَا أَقَاطُنُ قَوْمٍ سلمي أُمْ نَوَوا ظَعْنًا

خلافا للأخفش و الكوفيين و لا حجة لهم في نحو : "أَخبيرٌ بنو لهب "

خلافا للناظم و ابنه ، لجواز كون الوصف خبرا مقدما ، إنما صح به الإخبار عن الجمع لأنه على فعيل فهو على حق : "الْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ " [1] **[التحريم : 4]**

و ثمة شيء لم ينتبه إليه ابن مضاء و هو أننا نعرب حسب رأيه : (زيد في الدار)

زيد : مبتدأ مرفوع

في الدار : شبه جملة خبر مرفوع

و لكن شبه الجملة كلمة مبهمة غير محددة ، فالجملة إما إسمية إما فعلية و لا بد أن يكون الخبر إما مفردا و إما الجملة إسمية أو جملة فعلية لذلك كان (المتعلق المعنوي ، أما من قبل المفرد ، و هو ما في معنى استقر استقر و ثبت) [2].و الغريب أن ابن مضاء يعود بعد هذا لينسق رأيه السابق في في المجرورات من أسبابه و يقول له أنه يستعمل التعليق في المجرورات .

قال في باب التنازع :

(والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات و الفاعلين و المفعولين)[3]

---

[1] أوضح المسالك ص 20

[2] حاشية الصبان 1 / 201

[3] المرجع نفسه ، ص 100

يقول البحري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الإسم و هو عامل [1] معنوي، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، فيقول له الكوفي لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ .[2]

كما لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول (أي المبتدأ) منصوبا ، لأن الخلاف لا يكون من واحد و إنما يكون من اثنين ، فلو كان الخلاف موجبا للنصب في الثاني لكان موجبا للنصب في الأول،فلما لم يكن (الأول) منصوبا ذل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب في الثاني [3] .

أ) ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر و الخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان فهما نحو :

" زيد أخوك " " و عمرو غلامك "

و احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرفع بالخبر و الخبر يرتفه بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر و الخبر لا بد له من مبتدأ و لا ينفك أحدهما من صاحبه و لا يتم الكلام إلا بهما ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد أخوك" لا يكوم أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر و يقتضي صاحبه اقتضاء واحد عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه فلها قلنا: إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه، و لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا

---

[1] في الأصل فاعل ، و تصويبنا مطابق للإغراب

[2] الإغراب في جدول الإعراب : لأبي البركات الأنباري ص 58

في هذه المسألة يقول الكوفيون : " إن الظرف في مثل : (زيد أمامك) منصوب بالخلاف و ذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد قائم) كان القائم في المعنى هو زيد فإذا قلت ' زيد أمامك) لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ، كما كان قائم في المعنى هو زيد ، فلما كان مخالفا نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما

و أما البصريون فيقولون: إنه ينتصب بفعل مقدر تقديره استقل و نحوه ن و منهم من قال : إنه منتصب بتقدير اسم فاعل أي مستقر أمامك .

و قالوا : إن الظرف انتصب بالعامل المقدر لأن : (في أمامك) لأنه أسماء الأمكنة و الأزمنة يراد بها معنى (في) و حرف الجر لا بد له من شيء يتعلق به فلما حذف حرف الجر اتصل بفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو (استقر) مقدر مع الظرف ، كما هو مقدر مع الحرف . [3]

و معمولا و قد جاء لذلك نظائر كثيرة. قال الله تعالى: " أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى " الإسراء :110] فنصب (أياما) ب (تدعوا) و جزم (تدعوا ب (أياما) .

فكان كل واحد منهما عاملا و معمولا و قال الله تعالى : **" أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ "** [سورة النساء] ف (أينما) منصوب ب (تكونوا) و (تكونوا) مجزوم ب (أينما) إلى غير من المواضع فكذلك ها هنا .

و قالوا: لا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء لأنا نقول: الابتداء لا يخلو إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء فإن كان شيئا ف لا يخلو من أن يكون شيئا أو فعلا أو أداة من حروف المعاني، فإن كان إسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه و كذلك من قبله إلى ما لا غاية له و ذلك محال و إن كان فعلا فينبغي أن يقال: " زيد قائما " كما يقال: " حضر زيد قائما " و إن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد و إن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم و متى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

و قالوا: لا يجوز أن يقال إنا نعنى بالابتداء التعري من العوامل اللفظية لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل لا يكون عاملا، و الذي يدل علة أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات و المسكنات و الحروف و لو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع.

ب) و ذهب البصريون إلى أ، المبتدأ يرتفع بالابتداء و أما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده و ذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء و المبتدأ معا و ذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ و المبتدأ يرتفع بالابتداء .

و احتجوا بأن قالوا ، إنما قلنا إن العامل هو الابتداء و إن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار و الإغراق للماء و القطع للسيف و إنما هي أمارات و دلالات .

أما من ذهب إلى أن الابتداء و المبتدأ جميعا يعملان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء و المبتدأ وجب أن يكونا هما العاملين فيه غير أن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء و المبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملان فيه ، غير أن هذا القول و إن كان عليه من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف و ذلك لأن المبتدأ اسم و الأصل في الأسماء أن لا تعمل و إذا لم يكن له تأثير في العمل و الابتداء له تأثير فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

و أما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ و المبتدأ يعمل في الخبر فقالوا :

إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ و المبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عامل معنوي، و العامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي و هذا أيضا ضعيف لأنه متى وجب كونه عاملا في المبتدأ أوجب أن يعمل في خبره لأن خبر المبتدأ يترتل منزلة الوصف ألا أن الخبر هو المبتدأ في قوله : " زيد قائم و عمرو ذاهب " أ, منزلة منزلته كقوله زيد الشمس حسنا و عمرو الأسد شدة أي يتنزل منزلته كقوله : أبو يوسف أبو حنيفة أي يتنزل منزلته في الفقه

قال تعالى : " ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ " [الأحزاب 6] أي تتنزل منزلتهن في الحرمة و التحريم فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو في منزلة منزلته تنزل منزلة الوصف ، لأن الوصف في المعنى هو الموصوف، ألا ترى أنك إذا قلت " قام زيد العاقل و ذهب عمرو الظريف " أن العاقل في المعنى هو زيد و الظريف في المعنى هو عمرو لهذا تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف و كما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قويا أو ضعيفا فكذلك هاهنا . [1]

أجاز الأخفش تأخير الخبر إن كان أداة استفهام :

نحو : زيد كيف ؟ و عمرو أين ؟ [2]

[1] الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ج1 ، ص 44

[2] ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحق : مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، ج2 ، ص 43

و أجاز قولهم : زيد جاء أبو بكر ، إذا كان أبو بكر كيفية له و تبعه ابن خروف و منعه الجمهور وقوع المضمر مكان المظهر الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ نحو : قال الله تعالى :" وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ " [البقرة 234] .

التقدير : يتربصن أزواجهم بعد موتهم أجاز ذلك الأخفش .[1]

قال الأخفش : قولهم :" هذا حلو حامض ، و هذا أبيض أسود " إنما أرادوا هذا حلو فيه حموضة . فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول و ليس قولهم : إنهما جميعا خبر واحد بشيء .[2]

تقديم ليس على نية التأخير، وفيه يكون الحكم النحوي متغيرا إذ تنتقل العناصر الوظيفية من حكم إلى آخر، كأن تجعل المبتدأ خبرا و الخبر مبتدأ، نحو: زيد المنطلق و المنطلق زيد، و زيد ضربته،و ضربت زيدا[3]

- **تقدر الحال عن المبتدأ و الخبر :**

ذكر أن الرضي أن الأخفش منع تقدم الحال على المبتدأ و الخبر ، نحو: " قائما في الدار زيد ".[4] بينما ذكر السيوطي أنه (رأي الأخفش) أجاز ذلك .[5]

أما اذا وقعت الحال جملة اسمية فإنه منع دخول الواو على خبر الجملة الاسمية إذا كان مشتقا متقدما . نحو : "جاء زيد و حسن وجهه "[6] و لم يوجب [قد] في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالا .

نحو: قول الشاعر :

كما انتفض العصفور بالله القطر .

و قوله تعالى :" أُوَجَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ " [النساء 90]

---

[1] المرجع نفسه ، ص 51 – 52 ، و بمنظر معاني القرآن للأخفش ، ج1 ، ص 372

[2] ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ص65

[3] الدلائل ، شرحه وعلق عليه ، ووقع فهارسه ، محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1999 م ، ص 96 – 97

[4] شرح الكافية ، الرضي الاستراباذي ، ابن الحاجب ، تحق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، 1 / ص 204

[5] همع الهوامع ، السيوطي ، تحق : عبد العال سالم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1 / ص 234

[6] همع الهوامع ، السيوطي ، 4 / ص 481

و هو هنا يجيز مجيء الجملة الحالية الماضوية من غير اقتران الفعل الماضي بقد اعتماد على ما هو جار في الاستعمال كما ورد في الآية السالفة الذكر بدليل قراءة الحسن البصري و المفضل عن عاصم و يعقوب الحضرمي (حصرة صدورهم) بالاسمية منصوبا على الحال كما في قوله تعالى : " ٱنَهِ بِضَٰعَتنَا رُدَّتْ إِلَينَا " [يوسف :65] و قول العرب :لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبٌ أَوْ مَكْثٌ، أيذاهِبًا أَو ماكثا.[1]

أجاز تأخير الخبر إن كان أداة استفهام ، نحو : زيد كيف ؟ و عمرو أين ؟ [2]

و أجاز قولهم : زيد جاء أبو بكر إذا كان أبو بكر كيفية له و تبعه ابن خروف وضعه الجمهور و وقوع المضمر مكان مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ ، نحو : قوله تعالى : " وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ " [البقرة : 234]

التقدير : يتربصن أزواجهم بعد موتهم أجاز ذلك الأخفش . [3]

و في باب المبتدأ و الخبر له آراء خالف فيها غيره من النحاة .

أ) – العمل في المبتدأ و الخبر هو الابتداء لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما ، غير أن مذهبه هذا رد بأن أقوى العوامل و هو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي أولى . [4]

ب)– وجود ضمير عائد علة الجملة من بعض الجملة المخبر عنها . نحو :[حسن الجارية أعجبتني هو] ف [أعجبتني] خبر [حسن] و لا رابط فيها فربط بالبدل الذي هو بدل من الضمير المؤنث المستتر في [أعجبتني]العائد على الجارة و هو العائد على الحسن .

ج) – وجوز تأخير الخبر قياسا على المسند إلى [أن] المخففة ، نحو : قوله تعالى : " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ " [البقرة 184]

---

[1] المقرب ، ابن عصفور ، تحق : أحمد عبد الستار و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1 / ص 154

[2] ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحق : مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، 2 / 3-4

[3] المصدر السابق 2/ 51 – 52 ، انظرلمعاني القرآن للأخفش 1 / ص 372

[4] همع الهوامع ، السيوطي ، 2 / ص 20

فإن ولي [أما] جاز التأخير اتفاقا نحو :

عِنْدي اِصْطِبَارٌ و أَمَّا أنني جَزِعَ يَوْمُ النَّوى فَلَوَجْدٍ كَايَدَ بْرِيني [1]

د) – و أجاز الأخفش الحال يسد مسد الخبر ، إذ حكي : [زيد قائما] أي ثبت قائما . و منع في داره زيد . كما أجاز أن تكون الحال سادة مسد الخبر جملة فعلية نحو قول الشاعر :

وَرَأْيي عْني الْفَتَىأَبْكُر يُعْطِّيالْجَزِيل فَعْلَيْكَ ذاكًا

و قال الشاعر :

عَهْدِيهِ مَا فِيالْحَيِّ قَدْسَرِبَ لَتْ بَيْضَاعُلُ الْمُهَاِلطَّائِرَةَ

و نسب السيوطي للفرَّا ، رأيين : أحدهما : المنع مطلقا ، و الآخر المنع إذا كان الفعل مضارعا مرفوعا.[2]

و أجاز أن ينتصب ما أصله خبر فيصبح حالا سدت مسد الخبر نحو : زيد قائما ، و قرئت هذه الآية بالنصب : "وَنَحْنُ عُصْبَةٌ " [يوسف : 08]

أجاز الأخفش أن ترتفع الحال السائدة مسد الخبر إذا كان المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المؤول نحو : أخطب أحوال كون الأمير قائما و تابعه المبرد .[3]

الرابط : أجاز الأخفش أن يكون الرابط بين المبتدأ و الخبر هو تكرار معنى المبتدأ ، تقول : " زيد جاءني أبو عبد الله " إذا كان عبد الله هو زيدا . و قال تعالى : "وَالَّذِينَيُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ" الأعراف 170]. فالرابط في الآية الكريمة هو تكرار معنى المبتدأ في جملة الخبر .[4]

---

[1] المصدر السابق : 2 / ص 27 ، 35 ، 36

[2] المصدر السابق : 2 / ص 107

[3] المصدر السابق : 2 / ص 105 - 106

[4] مغني اللبيب : من كتب الأعاريب ، ابن هشام تحق : مازن مبارك و زميليه ، دار الكتب ، 1/ ص 554

و ذكر الأخفش أنه إذا كان المبتدأ مضافا و جاء الضمير في جملة الخبر عائدا على المضاف إليه جاز أن يبدل منه ضمير يعود على المبتدأ، نحو : "حسن الجارية أعجبتني هو " . [1]

و ذكر أن هناك ألفاظا في العربية لفظها مفرد ، و تكون خبرا للواحد و المثنى و الجمع و المذكر و المؤنث منها : إمام ، تقول : هؤلاء إمامنا . و قعيد و صديق و رسول . و ضد قال تعالى :" وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا [مريم : 82]

أجاز الأخفش ترك المطابقة بين المبتدأ و الخبر إذا كان الخبر حكاية [2]. و جعل من قوله تعالى :" هنَّ أُمُّ الكِتَابِ " [آل عمران : 07]

- **مسألة له فيها قولان :**

أ) – أجاز الأخفش جعل المبتدأ المتأخر عن الجار و المجرور فاعلا للفعل المقدر نحو : في الدار زيد[3] .

ب) و له قول آخر نسبه إليه الرضي الاسترابادي يجعل الجار و المجرور في موضع خبر المتقدم على المبتدأ المتأخر [4] .

حذف المبتدأ في جواب الشرط : ذكر الأخفش أنه يحذف المبتدأ في جملة جواب الشرط ، قال تعالى: "وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوانُكُمْ" [البقرة 220] و التقدير: فهم إخوانكم [5] .

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن تدخل [الواو] الزائدة على الجملة الواقعة خبرا ل (كان) و أخواتها، نحو : كان و لا مال له مستدلا بقول الشاعر :

---

[1] همع الهوامع : 1 / ص 98

[2] معاني القرآن ، الأخفش ، تحق : عبد الأمير الور ، عالم الكتب ، ط1 ، 1405 هـ – 1985 م ، 1/ ص162

[3] المغني ابن هشام ، 2 / ص 495 . شرح الكافية ، الرضي الاسترابادي ، 1 / ص 94 . همع الهوامع ، السيوطي ص 107

[4] شرح الكافية ، الرضي الاسترابادي 1 / ص 204

[5] معاني في القرآن ، الأخفش ، 1/ ص 148

و كَانُوا أَذَاسَايَ نَفُخُونَفَأَصْبَحُوا و أَكْثَرَ مِيُحْطُونَ النَّظَرَ الشُّزُر

و خالفه البصريون و الكوفيون معا و هذا من الآراء التي انفرد بها [1].

ذهب الأخفش إلى أن الخبر [كان] يشبه الحال . [2]

غير أن استحقاق الأصل في رفع أ/ر ناقشه النحاة و اقسموا فيه إلى فريقين فريق يرى أن الرفع أصل في المبتدأ و الخبر و يمثله سيبويه و ابن سراج و أبي علي الفارسي و ابن مالك ، يقول سيبويه :

" أعلم أن الاسم أول الابتداء " [3] . و فريق يرى أن الفاعل أصل و المبتدأ و الخبر و اسم كان و خبر إنّ، و خبر لا التي تنفي الجنس و اسم (ما) و (لا) التي بمعنى ليس محمولات عليه [4]. و يمثله الزمخشي، و ابن عصفور و ابن النحاس الذي ذهب إلى " أن المعنى الذي دخل الإعراب الكلام لأجله و هو رفع اللبس في الفاعل أكثر من المبتدأ لأن الفاعل لو لم يرفع التبس بالمفعول، و لا كذلك المبتدأ فكان الفاعل أصلا في الرفع لذلك [5] .

و قضية الأصل هنا قائمة على فكرة العامل التي ارتبطت بالإسناد و بقية العلاقات النحوية في التركيب، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وقد عرفه النحاة بقولهم : " هو جعلك الاسم و ما هو في تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا معرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه [6] . فكان تجرد المبتدأ من عوامل هو الذي دفع بالنحاة إلى اعتباره أصلا في الرفع ، و هذا الأصل جاء في رتبته الأولى في الجملة .

---

[1] الخصائص لبن جني ، 2/ 462 ، همع الهوامع ، السيوطي ، 1 / 116

[2] الخصائص لبن جني ، 2 / 262 ، همع الهوامع ، السيوطي ، 1/ 111

[3] ينظر ، الكتاب سيبويه ، ج1 ، ص 23 و شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج1 ، ص 198

[4] ينظر : شرح المفصل : ج1 ، ص 199

[5] ابن النحاس ، شرح المقرب ، تحقيق : خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان للنشر و التوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1426 هـ – 2005 م ، ج1 ، ص 157

[6] علي محمد خاطر ، شرح المقرب لابن عصفور ، القسم 2 ، ط2 ، 1411 هـ – 1990 م ، ج1 ، ص 617

لعل الشيء الذي دفع بالنحاة إلى مثل هذا الاختلاف هو كلام سيبويه ، حيث ذكر في معرض حديثه عن المبتدأ يقول : " و اعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، و إنما يدخل الرافع و الناصب و الابتداء ، و الجار على المبتدأ [1] في حين سبق في كتابه باب الفاعل على باب المبتدأ [2] .

[1] الكتاب ، ج 1 ، ص 23 – 24

[2] ينظر : باب الفاعل الكتاب ، ج1 ، ص 33 ، باب المبتدأ ، ج2 ، ص 126

الفصل الثاني

المبحث الأول: الإعراب التقديري و المحلي

1- إعادة تنسيق أبواب النحو:

كان أول ما وقفت عنده في تنسيق أبواب النحو نقل التوابع: النعت و العطف والتوكيد والبدل من باب الجمل كما صنع ابن مالك وغبره إلى باب الاسم المفرد وتقسيماته حتى يستقر في أذهان الناشئة أن المتبوع في مثل: "جاء زيد الشاعر، جاء زيد وعمرو، جاء زيد وعمر وكلاهما، جاء الشاعر زيد"لا يكون مع توابعه جملا مفيدة تامة، وبذلك يزول من نفوسهم إلى غير رجعة الخلط بين النعت مثلا و الخبر وكذلك بينه وبين الحال فلكل وظيفة يفترق بها مفارق بينة[1].

فهذا كان لمحة عن التوابع من كتاب تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا لشوقي ضيف وهناك أمثلة عدة في النحو غير أننا نتحدث عن جهود المحدثين دكتور شوقي ضيف هو من هذه المجموعة، فنماذج التي اخترعها في هذا الكتاب وهي على النحو التالي:

- إلغاء الإعراب بين التقديري و المحلي:

من أسس مشروع التيسير للنحو الذي قدمته إلى المجمع كنت قد استوحيته في المدخل الذي وضعته بين يدي كتاب الرد عن النحاة من اقتراحات اللجنة الوزارية وقرارات المجمع، وأقصد إلغاء الاعرابين التقديريين في مثل: " الفتى، القاضي، كتابي" و المحلي في المبنيات مثل: " هذا، يا هذا" وكانت اللجنة الوزارية قد رأت الاستغناء التام عن الاعرابين التقديري و المحلي ، ورأى المجمع أن يستوي في مثل:" جاء الفتى، هذا زيد" بحيث الفتى فاعل محله الرفع، وهذا مبتدأ محله الرفع، ويكتفي بذلك .

غير أن المجمع عاد سنة 1979 حيث ناقش مشروعي في مؤتمره إلى الإبقاء على الإعراب التقديري و المحلي دون تعليل بحيث قال في مثال:"جاء القاضي"، القاضي فاعل مرفوع بضمة مقدرة، وفي مثل:"جاء من سافر"، من فاعل محله الرفع وهو في ذلك يتابع قرار اتحاد المجامع العربية الذي مرت

[1] تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا للدكتور شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، 1919 كورنيش النيل، القاهرة، ص49-52.

الإشارة إليه. وفي رأي شوقي ضيف أن قراره في مؤتمره سنة 1949 كان أكثر دقة وادخل في التيسير على الناشئة، حتى يكون هناك مصطلح واحد لإعرابه الأسماء المقصورة و المنقوصة و المضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية و أخذت في المشروع الذي قدمته باقتراح اللجنة الوزارية إلغاء الإعراب المحلي في الجمل، فيكفي أن يقال: هذه الجملة خبر أو نعت أو مفعول به أو حال أو صلة دون محاولة لبيان محلها من الإعراب[1].

أ- لا تقدير لمتعلق الظرف و الجار و المجرور:

تتمة لإلغاء هذا الإعراب التقديري أخذت برأي ابن مضاء و اللجنة الوزارية فالمجمع في إلغاء المتعلق العام للظرف و الجار و المجرور في مثل:" زيد عندك، زيد في الدار"، إذ يقدر النحاة أن الظرف و الجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ولا داعي لهذا التقدير، فهما نفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعتا نعتا أو حالا.

ب- لا تقدير لعمل أن المصدرية في المضارع:

وبالمثل أخذ شوقي ضيف برأي ابن مضاء القائل بعد فاء السببية وواو المعية منصوب ولا داعي لتقدير انه منصوب بأن مضمرة وجوبا، وعممت ذلك في أخواتهما وهي لام التعليل، لام الجحود، كي وحتى و إذن و أو، التي بمعنى إلى أو إلا، فجميعهما يأتي المضارع بعدها منصوبا ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازا أو وجوبا[2] .

ت- لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب:

وأخذ شوقي بقرار المجمع كاملا في إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية للإعراب في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفي الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم، ومر بنا تفصيل ذلك وهو قرار سديد.

[1] المرجع نفسه ، ص56.

[2] المرجع نفسه، ص57.

ث- ألقاب الإعراب و البناء:

كانت اللجنة الوزارية اقترحت أن توحد ألقاب الإعراب والبناء واكتفت بألقاب البناء وهي الضم و الفتح و الكسر و السكون، وقرر المجمع في مؤتمريه سنة 1945 وسنة 1979 الاكتفاء بألقاب الإعراب، وهي الرفع و النصب و الجر و الجزم ومن الصعب ان يقال في المبينات أنها مجزومة مثل المضارع وهو تارة يكون مجزوما بالسكون وتارة يكون مرفوعا أو منصوبا، فالسكون فيه عارض غير ثابت، بينما السكون في الأسماء المبنية ثابت، والمتحرك منها لا تتغير حركته مثل: "حيثُ، الآن، أمس".

- الإعراب الظاهر و الإعراب التقديري : علامات الإعراب الأصلية:" الضمة، الفتحة، الكسرة" يمكن أن تظهر على آخر الكلمات ويمكن أن تقدر .

- مواضع الإعراب الظاهر:

1- الاسم الصحيح الآخر، نحو: التلميذ ناجح، رأيت التلميذَ في الفصل، سلمت على التلميذ أمس.

2- الفعل الصحيح الآخر نحو: "يُذاكُر الطالبُ الدَرسَ، لَم يُذاكر الطالبُ، لَن يُذاكَر الطالب"، فالفعل يذاكر ظهرت عليه جميع علامات الإعراب

3- الاسم المنقوص تظهر عليه الفتحة في حالة النصب فقط وذلك لخفة الحركة نحو:" رأيتُ الساعي أَمسَ".

4- الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء تظهر عليه الفتحة في حالة النصب نحو: "لن تَحَمى المرأةَ عفتها وتدنو من ربها إلا .

- مواضع الإعراب التقديري:

تقدر علامات الإعراب في الكلمات الآتية:

1- الاسم المقصور في حالة الرفع و النصب و الجر وذلك للتعذر نحو:"سَلَمتُ على هدى.

2- الاسم المنقوص المقترن بأل تقدر عليه حركة الرفع و الجر نحو: القاضي عادل وإذا حذفت ياؤه عندما يأتي نكرة تقدر الحركة على الحرف المحذوف نحو: لا نجاةَ لقاضٍ ظالم.

3- المضاف إلى ياء المتكلم تقدر عليه الحركات في الرفع و النصب نحو:" صديقي ناجح"

4- المضارع المعتل الألف تقدر عليه الحركات في الرفع و النصب نحو:" الإنسان العاقل يسعى إلى الخير دائما، لَن يسعى الكسول إلى النجاح".

5- المضارع المعتل الآخر بالواو أو الياء تقدر عليه حركة الرفع نحو"يَسمو العلم بأصحابه.

I. الإعراب الظاهر:

تقدم أن الإعراب الظاهر: بالضمة و الفتحة، و الكسرة و السكون الظاهر على آخر الحرف الصحيح من الكلمة، وهو محل الإعراب، و الصالح لظهور الحركات عليه. وعلامات الإعراب الرئيسية :

- الرفع:في الاسم و المضارع، نحو: "سعيدٌ يتقدم المتبارين.
- النصب: في الاسم و الضارع، نحو:" ان خالداً لن يقبَل الذُل.
- الجر: في الاسم فقط، نحو:" بالله أستعينُ"
- الجزم: في المضارع فقط نحو:" لم يتأخر زيدٌ عن الإجابة.

أما علاماته الفرعية فتقدم انه:

- ينوب عن الضمة ثلاثة أحرف: الواو ، الألف، النون.
- ينوب عن الفتحة أربعة أحرف: الكسرة، الألف، الياء وحذف النون.
- ينوب عن الكسرة حرفان: الفتحة و الياء
- ينوب عن السكون: حذف حرف العلة في آخر المضارع، أو حذف النون اذا كان من الأفعال الخمسة المجزومة.

II. الإعراب التقديري:

هو العلامة الإعرابية التي تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب، إذا كان الحرف حرف علة، فتقدر فيه الحركات [1] نحو:" إن الهدى هدى الله" ، والذي تقدر فيه الحركات نوعان من الكلمة :

1- النوع الأول: الكلمة المنتهية بأحد أحرف العلة: الألف أو الواو، الياء وتقدر الحركات عليها، وفق الترتيب الآتي:

أ- الاسم المقصور.

ب- الاسم المنقوص

ت- الفعل المضارع المعتل الآخر.

أ- الاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذي ينتهي بألف مقصورة أو طويلة ثابتة في أصل الكلمة وتسبقها فتحة، والمانع من قبول الحركات هو: وجود الألف في آخر الكلمة التي لا تقبل الحركات فيقدر الإعراب بالحركات على الألف تقديرا، قائلين: التعذر منع من ظهور الحركة ، أي الاستحالة، نحو: " الهوى، العصى،غنى، فتى...

ويعرب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف في حالات:الرفع، النصب، الجر نحو: "إن الهدى هذى اللهِ "(آل عمران 23) ،ف "الهدى":اسم ان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و "هدى": خبر إن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

ملاحظة: إذا كان الاسم المقصور مقترنا ب "أل" أو مضافا، فتعذر حركات إعرابه جميعها على الألف للتعذر، نحو: "شاهدتُ الذُرى العالية، أما إذا كان نكرة غير مضافة فينون بفتحتين مهما كان إعرابه نحو:صعدت الى ذُرى عاليةِ. ذرى: مجرورة بفتحة مقدرة على الألف للتعذر.

[1] النحو وتطبيقاته، محمود مطرجي، ط1، 2000م، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت، ص30،39.

أما إذا كان الاسم المقصور مصنوعا من الصرف فلا ينون، نحو: أرسَل موسى إلى قومه. موسى: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

- إلغاء الإعراب التقديري و المحلي:

دعا الأستاذ عبد الرحمن أيوب إلى إلغاء الإعراب التقديري لأنه يؤدي إلى تعقيد النحو لدى المتعلم وتأثر في ذلك بمنهج الدراسة الوصفية الذي يعمل على وصف ما هو موجود في ظاهر الجملة، دون اللجوء إلى التقدير و التأويل كما نجد أيضا شوقي ضيف الذي وقف ضد الإعرابيين التقديري و المحلي ودعا إلى ضرورة إلغائهما تأثرا بآراء ابن مضاء القرطبي، إذ يرى أنه لا داعي للقول في مثل:"جاء الفتى": الفتى فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل قولنا:"جاء القاضي" فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل. بل يكفي إعراب من كلمة (الفتى) و (القاضي) فاعلاً فحسب[1]، أي دون اللجوء لتلك الإضافات التي لا جدوى منها في المراحل التعليمية الأولى للطفل وترك تلك التفسيرات و التعليلات و التقديرات للمختصين في المرحلة الجامعية.

- إلغاء تقدير متعلق للظرف و الجار و المجرور:

يرى شوقي ضيف ضرورة إلغاء تقدير متعلق للظرف و الجار و المجرور، ففي مثل: "هذا زيد أمام الدار" و " هذا زيد على الدار"، يقول:" الجار و المجرور في هذين المثالين في موقع الحال من زيد، والنحاة يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره"الحال" وهذا تكليف [2] لأن هذا التقدير يصعب مهمة الفهم عند المتعلم ونرى أن الجار و المجرور في هذين المثالين متعلقان بخبر محذوف تقديره "موجود".

- محاولة وزارة المعارف المصرية عام 1938.

[1] شوقي ضيف، تجديد النحو، ط1، دار المعارف، ص20-23(بتصرف).

[2] شوقي ضيف، تجديد النحو، ص24-25 بتصرف.

دعت إلى الاستغناء عن الإعراب التقديري و المحلي في المفردات وفي الجمل والى دعم التفريق في علامات الإعراب الأصلية و الفرعية، وجعل كل في موضعه أصلا، كما دعت إلى توحيد ألقاب حركات الإعراب و البناء، فيقال:" مسند إليه مضموم،ومفعول به منصوب، ومضاف إليه مكسور.. الخ "[1].دون تلك الإضافات التي ألفناها في إعراب كلمة ما. يعرف النحاة الإعراب بأنه:"اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظة أو تقديرا"[2] أو بأنه :"أثر ظاهر أو مقدر بجلبه العامل في آخر المعرب" [3] ، ويعرفون المعرب بأنه ماسلم من شبه الحرف [4]. الإعراب فيما نرى بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، كونها مسند إليها أو مضاف إليه أو فاعلا، أو مفعولا ، أو حالا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في نايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا. وللإعراب علامات تدل عليه وهي الحركات والحركات في العربية ثلاث: الضمة ، الكسرة، الفتحة وقد اعتدت العربية بالضمة و الكسرة اعتدادا خاصا، فجعلت الضمة علما للإسناد، الكسرة علماً للإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية.

إن المعرب: هو الاسم، أما المبني فهو الفعل و الإشارة و الأداة وليس معنى أن يقصر الإعراب على الأسماء ألا يكون من الأسماء ألا يكون من الأسماء بناء لا يتغير بتغير ما يطرأ عليه من معان إعرابية، فهناك عوارض تعرض للاسم فيصبح الاسم بها ملازما حالة واحدة، كأن يكون الاسم مختوما بألف أو مركبا جاريا مجرى القوالب الثابتة. كمركبات الأعداد نحو:" أحد عشر إلى تسعة عشر، وليس معنى أن تكون الضمة علما للإسناد أن يكون كل مضموم مسند إليه، فقد يضم آخر الكلمة وهي لا تعبر عن

[1] عبدالله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، 178-179.

[2] ابن الانباري، أسرار العربية، ليدن.

[3] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص10، " النجف" 1342هـ.

[4] ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ، ص8 .

المعنى الإعرابي المدلول عليه بالكسرة، كما يضم المنادى في نحويا محمدُ، ويا رجلُ ، وكما يكسر العلم المبني على "فعال" كحدام و قطام .

المبحث الثاني: الفاعل

يرى اللغويون و النحويون إن الفاعل اسم مرفوع يقع بعد فعل تام معلوم ويدل على من يقوم بعمل الفعل، أو يتصف بالحالة التي يعبر عنها هذا الفعل نحو:" وَصَلَ المهاجُر" و " فرَحَ الفائُز".

يبقى الفعل بصفة المفرد إذا كان فاعله مثنى أو جمعا نحو:" عادَ المسافرونَ" و " حَضَر المدعوونَ"

يؤنث الفعل اذا كان الفاعل مؤنثا:

- بتاء مبسوطة ساكنة تتصل بآخر الفعل نحو:" نجحت أختي في الامتحان" .
- بتاء متحركة تتصل بأول الفعل المضارع نحو:" تضم أختي لعبتها الى صدرها" .
- بياء المخاطبة، تتصل بآخر فعل الأمر، نحو:" ثابري على عملك" .
- اذا كان الفاعل مؤنثا ومفصولا عن فعله ب "إلا" يبقى الفعل مذكرا، نحو:" ما حضر الا بائعة الكبريتِ" . أما اذا فصل عن فعله بغير "الا" جاز في الفعل التذكير و التأنيث نحو:" يحيط بمنزلنا الصيفي بضع شجيرات" و "تحيط بمنزلنا الصيفي بضع شجيرات" و التأنيث أجود، أو اذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا، نحو:" أشرق الشمس" و التأنيث أجَود.
- يكون الفاعل مرفوعا او مبنيا في محل رفع نحو:" عاد الرجل" و "عدت إلى البيت" [1]

أحكامه:

1- لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة لان اللسان العربي يتكون من المسند و المسند اله أو من المسند إليه و المسند لغرض الإبلاغ، كما انه لا يتعدد وقد يكون فاعلا حقيقة أو مجازاً *.

[1] علم النحو، راجي الأسمر ، دار الجيل بيروت، ط1: 1420م، 1999م ، ص 34.

* الحقيقي كأن تقول:" وصل الطالبُ" و المجازي قولك" تحركت السفينة" فالسفينة لا تتحرك بمفردها انما الربان هو الذي يحركها فهي في الحقيقة مفعولا به.

.

2- الرفع: يرفع بضمة ظاهرة او مقدرة، وقد يجر لفظا بأحد ثلاثة أحرف جر وهي(الباء، من، اللام)، نحو: "ما يبدلُ القول لدي وما أنا بظلام للعبيد"(ق/29) " ما زارنا من أحد"، " هيهات لما تقولون".

3- يقع بعد عامله: لا يتقدم على فعله فلو تقدم لأصبح مبتدأ، خلافا لمدرسة الكوفة التي تجوز ذلك استنادا إلى قول الزباء:

ما للجمالِ مشيها وئيدا أجند لا يحملن أم حديدا.

الشاهد فيه مشبهطلشبُ ها" على انه مقدم ل "وئيدا".

4- حذف عامله: الأصل أن الفعل و الفاعل أساسيان في التركيب وقد يحذفان معا وذلك في قولك: "نعم" أو "لا" جوابا على سؤال: "هل رسب خالد"؟ نعم إلا، وقد يحذف العامل مفردا وجوبا إذا فسر أو وقع بعد الحروف المختصة بالفعل وذلك في قوله تعالى" إذا السماء انشقت" (الانشقاق الآية 1) ويجوز حذفه لدليل نحو فاطمة في جواب سؤال: "من أجابت"؟ وقد يكون لفعل محذف أو مقدر[1] "إن أحدا زارك اهتم به"، أحدٌ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور [*] .

5- يكون الفاعل اسما ظاهرا "زهق الباطل" ضمير متصلا " صامان وصلت، قمن، قمنا، اكتبي، تكتبين..." وقد يكون ضميرا متصلا بعد حصر منفي " ماصام إلا أنا".

6- يكون الفعل ضميرا مستترا جوازا ووجوبا: الجواز مع الماضي و المضارع المسندين للمفرد و المفردة الغائبين، أما الوجوب فمع المضارع و الأمر المسندين للمفرد المخاطب "تنهض، انهض"، ومع المضارع

[1] علم النحو، راجي الأسمر، ص35.

[*] القطع دابر الاختلاف في عاراب الاسم الواقع بعد" إذا، إن" تلتزم قرار أكاديمي ، القاهرة الذين يرون: نظرا لجماعة الأخفش التي ترى أنه مبتدأ.

- وجمهور الكوفيين على أنه مرفوع بما عاد عليه الفعل .

- البصريون مرفوع بفعل مقدر، (ترى لجنة اللغة أنه ال داعي للعدول عن رأي البصريين لضهرته و شيوعه ولان الاعتراض عليه في قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين، هذا الى انه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر، ع/ مجموعة القرارات في خمسين عامل.

المسند للمفرد المتكلم و الجمع:"أنهض، تنهض" ومع اسم أفعل المسند المتكلم:"و التعجبية" "صه، أسكت" وفي صيغة "ما أفعله": ما أحسنه صديقا.

7- إفراد الفعل وتثنيته وجمعه مع الفاعل: إذا كان الفاعل ظاهرا مثنى أو جمعا فالمقياس يكون الفعل في صيغة الإفراد: وصل الطالبان، وصل المجدون. وان كان الفاعل مؤنثا لحقت عامله تاء المؤنث في آخر الماضي، وتاء متحركة في أول المضارع : " قامت هند، تقوم هند".

8- تأنيث الفعل وجوبا، و جوازا وامتناع التأنيث:

وجوبا: إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي" ليلى غابت، الدار انطفئت" ويلحق بهذا ما لم يتميز مذكره من مؤنثه نحو" نملة ماتت" والعكس في المجرد من علامة التأنيث مثل" برغوت" يجرد عامله من تاء التأنيث إن أريد به مؤنث.

- إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مؤنثا حقيقيا متصلا بفعله المتصرف" تعلمت الطالبة، تطير الحمامة".
- إذا كان الفعل ضميرا مستترا يعود إلى جمع التكسير للمؤنث، أو إلى جمع المؤنث السالم" السامیات رقصت، أو، رقصن" أما إذا كان الضمير بارزا فلا يؤتى بتاء التأنيث مثل:" بعدما قام إلا هي".

9- اتصاله بفعله و انفصاله: الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله لأنه جزء أساسي منه، و لا يتقدم الفاعل أبدا، وإذا تقدم على نية التأخير[1] الذي عناه عبد القادر الجرجاني (ت471هـ) وهذا ينقل من حكم إلى حكم(جملة اسمية) فهو يأتي بعد الفعل دائما، ويتأخر عن المغعول به وجوبا في موضعين:

1- إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به(أخرج سعيدا رفيقه) .

2- إذا كان الفعل محصورا في لا فاعل" ما أفاد سعيدا إلا أنت".

3- إذا كان الفعل ضميرا عائد إلى جمع التكسير لمذكر غير عاقل" المسائل بكَ حلت".

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط6، تصحيح محمد رشيد رضاء، القاهرة، 1960م، ص82-86.

4- اسم الجنس الجمعي الذي نفرق بينه و بين واحدة بالتاء المربوطة، إذا وقع مفرده هذا فاعلا وجب تأنيث الفعل" سارت بقرة".

جوازا:

- إذا كان الفاعل جمعا فيجوز في عامله التذكير و التأنيث "جمع التكسير" فإن الضمير العائد على ذلك الفاعل يجوز فيه التذكير و التأنيث "قام الرجال، قامت الرجال" وهذا المذكر ويصح كذلك في المؤنث"قال، قالت الجواري"، أو في اسم جمع" قال، قالت النساء" أو في صيغة الجمع "أوراق، أورقت الشجر".

- إذا فصل الفاعل الظاهر الحقيقي التأنيث عن عامله بغير، إلا، غير، سوى."جاء، جاءت الفتاة اليوم".

- إذا كان الفاعل ضمير جمع مكسر عاقل:"التلاميذ اجتهدوا، اجتهدت".

- إذا كان الفاعل ظاهرا مجازي التأنيث "سطع، سطعت الشمس" التأنيث على اعتبار اللفظو التذكير باعتبار أن الفاعل غير مؤنث حقيقة.

- إذا كان الفاعل المؤنث بعد فعل جامد" نعم، نعمت الفتاة" هنا التأنيث على اجراء الفعل الجامد مجرى المتصرف، و التذكير على اعتبار الجمود فيه، لكن يفصل التأنيث في: "نِعَم بئَس، وما جرى مجراهما.

- يجوز ترك التأنيث في الشعر مع اتصال الضمير إن كان التأنيث مجازيا، مثل قول عامر الطائي: فلا مُزنةٌ ودقها ولا أرض أبقل إبقالها.

- امتناع تأنيث الفعل، يمتنع تأنيث الفعل إذا كان:

- مفصولا بالا عن الفاعل" ما قام إلا هند".
- أو كان مؤنثا لفظا مذكر معنى" حضر طلحة".
- أو كان جمعا مذكرا سالما "حضر المسلمون".

- أو كان الفاعل اسم جنس مفرد حاليا من التاء و الذي لا يمكن تمييز مذكره من مؤنثه فيجب تذكير الفعل ولو أريد به مؤنث" صاح هدهد"[1].

- الكلام مع الفاعل وتوابعه مما قد يغمر المفعول به ولا نكاد نتبينه حين يتأخر في مثل قوله تعالى:"وإذا حضر القسمةَ أولوا القربى و اليتامى و المساكين فارزقوهم منه"[2]، حيث يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"[3].

ويمضي الدكتور إبراهيم أنيس في رأيه حتى إذا واجهته آيات كثيرة لا تتفق مع ما ذهب إليه، نحو:"فأُوجَسَ في نفسِه خيفة موسى"[4]، "فلما جاء آل لوط المرسلون"[5].
ونحو، " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت "[6]، و"أم كنتم شهداء إذا حضر يعقوبَ الموتُ"[7]، ونحو" إذا مَسَ الإنسانُ الضُر دعانا لجنبه "[8] ، و " و إذا مَسَ الناسُ ضُرٌ دعوا ربهم"[9].

راجع يبحث عن علل و أسباب لا تزيل اللبس و المناقض الذي وقع فيه بحال مثل:" إن نظام الفواصل القرآنية و الحرص على موسيقاها هو الذي تطلب تأخير الفعل في الآيتين الأولى والثانية، أو إن كلمة الموت هي المسئولة عن تأخير الفاعل في الآيتين الثالثة و الرابع...". أو أن كلمة الضر الكريهة بالنسبة للنفس الإنسانية هي السبب في تأخيره في الآيتين الخامسة والسادسة"[10].

---

[1] الاحاطة في النحو، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص75.
[2] سورة النساء:8.
[3] سورة المائدة:119.
[4] سورة طه:27.
[5] سورة الحجر: 21.
[6] سورة البقرة: 180.
[7] سورة البقرة:33.
[8] سورة يونس:12 .
[9] سورة الروم:33.
[10] ينظر: الدكتور إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة: 228،232.

- أن يكون نظام الجملة العربية قائما على حسب دلالة الكلمة ، فيتعين على كلمة مثل"الموت" ألا تأتي فاعلا إلا إذا تأخرت عن المفعول و ألا تكون كلمة "الحياة" فاعلا بالقياس إلا تقدمت عن المفعول وليحاول أن يعمم هذه النظرية على كلمات أخرى في جميع الأبواب ولينظر كيف يصبح تركيب الجمل في العربية.

حكم تقديم الفاعل على الفعل:

اختلف جمهور النحاة في جواز تقديم الفاعل على الفعل فمذهب البصريين على المنع، فقد ذكر ابن السراج[1]، أن الفعل و الفاعل بمثابة المتلازمين نحو:" الصفة و الموصوف و الصلة و الموصول. أما الكوفيين فأجازوا التقديم في قولهم: " الزيدان قام، والزيدون قام" دون تحقيق المطابقة[2].

فالمنع كان بحجة تغيير وظيفة الفاعل إلى المبتدأ، وفي هذا المذهب وضوح الرؤية العاملية التي سيطرت على منهج النحاة و تحليلاتهم فأوقعتهم في كثير من الاضطراب الذي يصل إلى حد التناقض أحيانا.

فإذا أخذنا بمبدأ الأصل و الفرع الذي يمتد إلى العامل، فإننا نحصل على دليل يقوي جواز تقديم الفاعل، وقد يجعله ضرورة تركيبية وهو ما نسميه بعلة الوجود الكوني، إذ أن الفاعل أسبق في وجوده، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش[3] الذي يبرر تقدم الفعل لأنه عامل في الفاعل ونتبين من خلال كلام ابن يعيش ترجيح الرأي الأكثر تعليلا، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

[1] الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1408، 9ه، 1988م، ج1، ص73، وينظر الأشباه و النظائر، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 1985م، ج1، 346.

[2] ابن عقيل، تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، مصر، ط2، 1424ه، 1424ه، 2003م، ص190، وينظر:محمد الطيب الفاسي، فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق: محمود يوسف فجال دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء الثرات، الإمارات العربية المتحدة، دبيط1، 1421ه، 2000م، ج1، ص304.

[3] شرح المفصل، ج1، ص202، 203.

علة تقدم الفاعل على الفعل	علة تقدم الفعل على الفاعل
1- علة الأسبقية في الوجود	1- التعلق
	2- الاقتضاء
	3- الفاعل جزء من الفعل
	4- علة أمن اللبس.

أما الكوفيين فقد نحا منهجهم نحو العلة اللغوية الصرفة، اذ يعكس الاستعمال ويوافق ما جاء به التركيب القرآني الذي قدم لنا شواهد كثيرة تقدم فيها الفاعل عن الفعل منها:

1- قال الله تعالى:"إذا النُجومُ انكَدرتْ"[1].

2- قال تعالى :"إذا السَماءُ انفطَرتْ" [2] .

3- قال تعالى: " إذا الكواكب انتثرتْ" [3].

4- قال تعالى:"إذا السَماءُ انشقت" [4].

والنوع الثاني من التراكيب ليس فيهما صدارة لما يختص بالفعل نحو قوله تعالى: " والشمسُ تجري لمُستقرٍ لَها"[5].

فالنحاة لم يغفلوا مثل هذه الشواهد وإنما راحوا يتأولون و يقدرون للانتصار لقاعدتهم، فقدروا أفعالا محذوفة في وله:" إذا انفطرت السماء انفطرت، وإذا انتثرت الكواكب انتثرت".

نيابة الظرف و المصدر و الصفة عن الفاعل:

[1] سورة التكوير: 02.

[2] سورة الانفطار: 01.

[3] سورة الانفطار: 02.

[4] سورة الانشقاق: 01.

[5] سورة يس: 38.

وروى عنه جواز نيابة الظرف و المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما و الشرط في المفعول المطلق قائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظا به كما انه جوز رفع الضمة الظاهرة على انه فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو:قائم الزيدان كما أجاز: في الدار زيدان يعمل عمل الظرف بلا اعتماد و اجرى نحو غير قائم زيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه، قال الشاعر: غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم و الحزن [1].

لما جوز ارتفاع زيد على الفاعلية حيث يتقدم عليه الجار و المجرور، فيجب الاحتراز أنه لا يوجب بل يجوزعنده الارتفاع على الابتداء أيضا، لكنه لمل جاز أعمال الصفة بلا اعتماد، أجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا.

أورد الأخفش في مسائله الكبير أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو: "يازيد الطويل و يا عالم زيد أنهما مبنيان على الضم كما في البدل وقال في: "يا أيها الرجل"، أي موصول وذو الام بعد خبر مبتدأ محذوف و الجملة صلة أي وتعليل حذف المبتدأ فقال:"وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمنسابة التخفيض للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان، أعني أيها.

وعلق الرضي على قوله: ويصح تقوية مذهبه"أي مذهب الأخفش "بكثرة الوقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتدور كونها كما هو في باب الموصولات [2]. واختار الاخفش في نحو:"أ زيد قام" أن يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بظاهر نظرا الى همزة الاستفهام وقال:"أأنت زيد ضربته" إن نصب زيد أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام، وأنت: فاعل فعل مقدر وزيدا مفعول به أي أضربت زيداً ضربته فلما حذفت انفصل ضمير الفاعل المتصل.

تجويزه تقدم الفاعل على الفعل:

[1] شرح الكافية، ابن الحاجب تحق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1/85،77،75.

[2] المصدر السابق، 94/1، 138، 143.

والذي ذكره الاخفش مخالف لما هو منسوب لسيبويه في المسألة فعنده: أنت: مبتدأ لا فاعل و الخبر:"زيد ضربته" ونظر سيبويه أدق بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يعمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو:"زيد قام" وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون إلا فعلا إذ يضطر إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط و التحضيض[1].

إضمار الفاعل:

ذهب الأخفش إلى أن الياء التي تلحق الفعل المضارع إذا كان مسندا للمؤنثة المخاطبة ليست ضميرا وإنما هي أداة تأنيث وتابعه المازني و الحق بالياء ألف المثنى وواو الجماعة وذهب إلى أن الفاعل ضمير مستتر[2].

[1] المصدر السابق، 168/1.

[2] شرح الكافية،9/2، همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص57.

المبحث الثالث: المفعول به

يرى اللغويون و النحويون أن المفعول به:

هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه العامل إيجابا و سلبا مثل قولك: (كَتَبَ عليٌّ الدّرسَ- أو ألقَى زيدُ المحاضرةَ-لم يَعرِفْ عمرو الخبرَ - لم يقرأْ خالدُ الكتابَ) فكلمة الدرس في المثال الأول وقع عليها الفعل إيجابا و هو الكتابة و هي لذلك مفعول به منصوب، و مثلها كلمة المحاضرة في المثال الثاني وقع عليها الفعل إيجابا و هي لذلك أيضا مفعول به منصوب، و مثلها كلمة القراءة وقع عليها الفعل سلبا و هو القراءة، و هي كذلك مفعول به منصوب، و ينصب الاسم المنصوب بالفتحة كما في الأمثلة، و المثنى بالياء مثل: (كلّمتُ الزّيدين) و كذلك جمع المذكّر السالم مثل: (كلمت الزيدين) و ينصب جمع المؤنث السالم بنصب التاء مثل: (كلمت الطالباتِ) [1].

1- أفعال متعدية و أفعال لازمة:

الأفعال في الأمثلة السابقة أفعال متعدية تتعدى الفاعل المرفوع إلى مفعول به منصوب و تقابلها كما مرَّ بنا- في مبحث الفعل و تقسيماته- أفعال لازمة لا يليها مفعول به، و هي تارة تكتفي بفاعلها و تارة يلي فاعلها جار و مجرور أو ظرف أو حال تقول: (رضَى زيد- أقبَل عمرو- جاء علي- صام خالد) و تقول: (رضي زيد عن عمرو- أقبل عمرو على عمله- جاء علي صباحاً- صام خالد رمضان- كان زيد مسافرا- مازال زيد مجتهداً).

و تكثر الأفعال اللّازمة في وصف الحلقة و الشيم و الأحوال النفسية و الألوان و العيوب و المحاسن مثل: (نَحفُ- طال- كُرُم- فَرِح- حَزِنَ- ارتعشَ- ابيضَّ- عمى- عَرِجَ- حَسُنَ- لَطُفَ) و من الصيغ اللازمة غير الثلاثية: (توفر- تدرَّبَ- انتصر- انطلق- استغلق- اسْتَقَرَّ) .

و جميع هذه الصيغ المشتركة بين الأفعال اللازمة و المتعدية ومن الأمثلة الأخيرة:

[1] تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، 1119 م ، دار المعارف النيل، القاهرة ،(ج.م.ع) ط6 ، ص 123

(تعلّم الدرسَ- انتهزَ الفرصةَ-استخرجَ اللؤلؤةَ) أما الصيغة: (اقشعَّ-اشمأزَّ) فلازمة دائما .

2- تحول الأفعال للآزمة إلى أفعال متعدية:

مرَّ بنا أن الفعل يصبح متعدّيا بإحدى وسائل أربع و هي:

همزة التعدية، فتقول في مثل: (حسن- حضر- نزلَ) : (أحسن- أحضر- أنزل) و تضعيف الحرف الثاني فتقول في نفس الأمثلة: (حسَّن- حضّر- أنزل) و زيادة ألف المفاعلة فتقول: (حاسن- حاضر- نازل) و زيادة الألف و السين و التاء لإفادة الطلب لا الصيرورة و التحوّل، فتقول في نفس الأمثلة: (استحسن- استحضر- استنزل) و واضح أ، الفعل الماضي في الصيغ السابقة كان لازما، و أصبح متعديا إلى مفعول واحد حين دخلت عليه الإضافة الجديدة، و تميزت (ألَوتُ) بمعنى قصَّرتْ- بأنها إذا دخلت عليها همزة التعدية تعدّت إلى مفعولين فتقول: (لا ألوك نُصْحًا) أي لا أُقصِّر في نصحك.

3- الترتيب بين الفاعل و المفعول به:

الترتيب للطبيعي للمفعول به أن يأتي بعد الفاعل، فالفعل في الجملة الفعلية يُذكر أولا، ثم الفاعل، ثم المفعول به، سواءً أكان واحدا أم متعدداً، كما في الأمثلة السابقة، و قد يسبق المفعول به الفاعل و خاصة في الشِّعر، إذ الكلمة فيه ترتبط بالنغمة و لا تلتزم موضعا معينا، كما يقدّم المفعول به على الفاعل شعراً و نثراً يقدّم على الفعل نفسه إذا أُريدَ القصر في مثل: (إيّاكَ نعبُدُ) أي لا غير، أو أريد الاستنكار الشديد في مثل: (قُلْ أَغَيْرَ الله أتخِذُ وليًّا)[1].

4- مجيء المفعول به ضميرا متصلا منصوباً:

الكثير في المفعوله أن يكون اسما ظاهرا، كما في الأمثلة السابقة و قد يكون ضميرا متصلا منصوباً، تقول في الماضي مع ضمير المتكلم: (أكرمني- أكرمنا) للذكور و الإناث و في المضارع لهما أيضا:

[1] تجديد النحو: شوقي ضيف، ص124.

(يكرمني- يكرمنا) و نقول في الماضي مع ضمير المخاطب: " كلمتك- كلمتكما- كلمتكم" و مع الإناث:" كلمتكِ- كلمتكما- كلمتكنَّ" و مع المضارع للمخاطبين:" أكلمكِ- أكلّمكَما- أكلّمكم" و مع الإناث: " أكلمك- أكلمكما- أكلمكنَّ" و تقول في الماضي مع الغائبات: " كلمتها- كلمتهما- كلمتهنَّ" و تقول في مضارع مع الغائبين: " أكلمه- أكلمهما- أكلمهم " و مع الغائبات: " أكلمها- أكلمهما- أكلمهنَّ ".

5- حذف مفعول به:

يحذف المفعول به إذا كان الخطأ إثبات الفعل للفاعل أو نفيه على إطلاقه دون ملاحظة تعلقه بشيء خاص، و قد يحذف لدلالة السياق عليه، و سنعود لبيان حذفه و كذلك فعله في مبحث الفكر و الحذف بأواخر الكتاب.

6- مفعولات منصوبة حقها الجر:

مّر بنا أن الأفعال اللازمة لا تتعدى الفاعل إلى مفعولات منصوبة، بل كلاما هناك أنه قد يأتي معها ظرف أو جر و مجرور مثل: (سر عمر أمام رفاقه- رحل زيد صباحا- ذهب عمر إلى عمله- عَمِلَ على تفوقه). وقد جاء في الشعر و في بعض الآيات القرآنية أفعال لازمة يليها فاعل و مفعول به تعدّت إليه مثل الآية الكريمة: " أَعجلتم أُمر ربِّكُم" أي عن أمره، لأن الفعل اللازم و مثلها الآية: "لأقعدن لهم صراطك المستقيم" أي على صراطك، و الفعل لازم تصحبه على. و النحاة يعربون ذلك و مثله مفعولا به على توسيع منهم من يعربه منصوبا بنزع الخافض أو الجار، و هو رأي أكثر دقة[1].

7- مفعولات مجرورة لفظا و محلها النصب:

[1] تجديد النحو: شوقي ضيف، ص125

المفعول به- مثل الفاعل و المبتدأ- إذا كان نكرة و جاء بعد نفي أو استفهام زادت معه من مثل: "ما كتبت من سطرٍ- هل رأيت من أحدٍ" فسطر و أحد مجروران لفظا و محلها النصب، و تزاد مع مفعول الياء في قولك: "كفى بعلى تجارب الحياة" فعلى مفعول مجرور لفظا و محله النصب، و الفاعل "تجارب" مضاف إلى حياة.

1) تحول الأفعال اللازمة إلى أفعال متعدية:

مما ينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي بوضوح تحول الأفعال الثلاثية اللازمة إلى أفعال متعدية بإحدى وسائل أربع هي: همزة التعدية، و تضعيف الحرف الثاني و زيادة ألف المفاعلة و زيادة الألف و السين و التاء لإفادة الطلب فمثل (نزل) فعل ثلاثي لازم و يتحول متعديا بإحدى الوسائل المذكورة فيقال: (أنزل- نّزل- نازل- استنزل) و يطرد ذلك دائما في كل فعل لازم يراد تعديته.

2) مفعولات منصوبة حقها الجر:

و جاءت في اللغة بعد أفعال لازمة مفعولات منصوبة أحيانا و كان حقها الجر، و يجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض أو حرف الجر، و يتوسع بعض النحاة فيعربه مفعولا به من ذلك:"أعجلتم أُمر ربّكم" أي عن أمره "لأقعدن لهم صراطك المستقيم" أي على صراطك، ويطرد ذلك و يكثر في الذكر الحكيم مع أ، مثل: "يمنّون عليك أ، أسلموا" أي بأن أسلموا مثل:و"نطمع أن يُدخلنا ربُّنا مع القوم الصالحين" أي بأن يدخلنا أو في أن يدخلنا.

3) مفعولات مجرورة لفظا و محلها النصب:

و ينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي أن المفعولات كالفاعل قد تسبقها الباء الجارة أو من الجارة الزائدة بعد استفهام أو نفي فتكون مجرورة لفظا و محلها النصب مثل: " هل رأيت من أحد- ما رأيت من أحد- كفى بزيد تعلمه" أي كفاه تعلمه[1].

فابن مالك يقول في باب المفعول به:

و حذف فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر

فلا يهم عنده إسقاط المنصوب ما لم يقع جوابا لمن قال: من ضربت؟ وما لم يكن محصورا، نحو: ما ضربت إلاّ زيداً، فالمفعول به مما يحوز الاستغناء عنه في جميع الظروف و الأحوال إلا الحالتين اللتين أشار إليهما، و هو في هذا يبدو و كأنه بعيد كل البعد عن فهم الظروف القولية و مقتضيات الأحوال. و ابنه شارح ألفيته يرى هذا الرأي أيضا، فيقول: " المفعول من غير باب ظن فضلة، فحذفه جائز إن لم يعرض مانع" [2]و المانع عنده هو المانع الذي صرح به ابن مالك في إن جوزته.

و الأشموني شارح ألفية ابن مالك يقول معللا حذف ضمير المفعول من الفعل الأول إذا أُعمل الثاني في باب التنازع: "لأنه حينئذ فضلة، فلا حاجة إلى إضماره قبل الذكر"[3].

يسقطون من الحساب أيضا المفعول به لأنه فضلة يستقل الكلام دونه، ما لم يكن جوابا بالسؤال أو محصورا، و يجيزون حذفه إذا كان ضميرا يعود إلى على متأخر لفظا و رتبة كما نصوا عليه في الباب الذي سموه التنازع، إذا أُعمل الثاني، نحو قولهم: ضربت و أكرمني زيد، فالفعل الأول يقضي مفعولا، و (زيد) المتنازع لا يكونه، لأنه فاعل للفعل الثاني، و قد منعوا أن نضمر المفعول، فنقول: ضربته و أكرمني زيد، و ذلك لأننا إذا أضمرنا لزم عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة و لم يبيحوا ذاك إلا لضمير الرفع لأنه

[1] تيسسر النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، ط2 ، دار المعارف-1119كورنيش النيل، القاهرة، ج.م.ع، ص 185.
[2] شرح ابن الناظم، ص 103.
[3] شرح الأشموني ، ج 2، ص 104.

عمدة في الكلام و ذلك نحو: يحسنان و يسيء أبناك، فقد أعمل الثاني عند البصريين، و بقي الأول يحتاج إلى فاعل، فاضطروا إلى إضماره، و ذلك لأنه فاعل، و الفاعل عمدة لا يجوز حذفه بحال.

قوله تعالى: "و أمّا من أعطى و اتّقى" تضمن فعلين متعديين: أولهما: يتعدى إلى مفعولين، و ثانيهما: يتعدى إلى مفعول واحد، و لكن الفعلين، وردا خلوا من المفاعيل، لا لأنها فضلة يستقل الكلام دونها، و لكن لأن ظروف القول لا تتطلبها، و لأن القصد هو الحديث عن الفعل لا المفعول و مثله قوله تعالى: "فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكّر أو يخشى" و قوله تعالى: "إن هم إلاّ يظنون" و قوله تعالى: " فلو شاء الله لهداكم أجمعين ".

و يرى الزمخشري في تفسير قوله تعالى: " ولمّا ورد ماء مدين وجد عليه أمّة من النّاس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتّى يصدر الرّعاء وأبونا شيخ كبير" إن حذف المفعولات هنا إنّما تمَّ لأن الغرض هو الفعل لا المفعول.

و في مقابل هذا أفعال لا تحصى، ذكرت معها مفعولاتها و ما يتعلّق بها من غير المفعولات، كقوله تعالى:"يطعمون الطّعام على حبّه مسكينًا ويتيمًا وأسيرًا إنّما نطعمكم لوجه اللّه لا نريد منكم جزاءً ولا شكورًا" لأن ظروف القول تقتضي مثل هذا البيان و مثل هذا التفصيل.

و جاء في الكلام من هذا قول العرب: (من يسمع بخل) و قول الشاعر:

يُعطي و يَمنَعُ لا بَخلا و لا كَرَما

المفعول به و هو ما يقع عليه فعل الفاعل، إما بغير واسطة ك (ضربتُ زيداً) و هو الفارق بين المتعدي من الأفعال و غير المتعدي (منه).

و يكون واحدا فصاعدا إلى الثلاثة على ما سيأتي، و إما بواسطة حرف جر و يسمى ظرفا أيضا فَلَغْوٌ إذا كان العامل شيئا من خارج فعلا أو معناه، و مستقرٌ إن كان معنى الاستقرار أو الحصول مقدّراً غير مذكور[1] و انتصابه لا يظهر إلا في تابعه نحو: يَ"لَذْهَبَنَّ في نَجْدٍ و غْوراً غائِراً "[2].

والمنصوب المحل هو المجرور فقط، و يتقدم عامِلُهُ إذا أُريد (به) الاختصاص[3] نحو: (زيداً ضربتُ) و(بعمرو مَرْرتُ)، و يلزم ذلك فيما تضمن صدر الكلام[4]. و يمتنع إذا كان العامل مصدرا لفظا أو تقديرا، أو اسم فعل ، أو فعل تَعَجُّبٍ أو مضافا إليه و قولهم: (أنا زيداً غير ضاربٍ) متأَوَّل[5].

و يُضْمَرُ كلّ منهما متصلا نحو: (ضَرْبتُكَ) و (مَرْرتُ بك) و إلاّ لا غيرَ منفصلا إذا فصل بينه و بين عامِلِهِ ب (إلاّ) و معناه أن تقدم العامل أو أضمر عامِلُهُ نحو: ما(ضربتُ غلاّ إيّاكَ) و نحو:

وَ ما نُبالي إذا ما كُنتِ جارَتنا ألّا يُجاوِرنا إلاّكِ دَيّارُ

شاذٌ [6] و (إنمضربت إيّاكَ) و (إيّاكَ أعني فاسْمَعي يا جارَةُ) [7] و (إيّاك و الأَسَدَ).

و إذا أضمر المفعولان في بابي (أعطيتُ) و (علمتُ) جاز أن يتصلا و أن ينفصل الثاني و هو المختارُ في الغائبين، و في باب (علمتُ) مطلَقاً و قد جاء:

---

[1] و هذا رد ابن جني الذي قال يجوز اظهاره، الخصائص، ج2 ، ص 426

[2] بيت للعجاج بعده:

فَواسِقاً عن قَصْدِهِنَّ جَوائرا.

و رواية الديوان 288/2 :يَهوِينَ من نَجدٍ.....يصف ضغائن مرة يأتين نجداً ، و أخرى يَسْلُكْنَ الغَوْرَ، ينظر الشاهد في الكتاب ج1، ص 94 ، و مجاز القرآنج1 ، ص 432 ، و المفتاح 52 و اللسان (فسق)

[3] خلافا لابن الحاجب، الهمع، ج1 ، ص 402، و ينظر: شرح الكافية ج1 ، ص 128.

[4] قال السيوطي: الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل و الفاعل و قد يُقَدّمُ على الفاعل جوزا، و وجوبا..وقد يجبُ تَقْديمُهُ عليه و ذلك في صور:1- إذا تضمنت شرطا 2- إذا أضيف إلى شرط 3- إذا تضمَّن استفهاما 4- إذا أضيف إلى استفهام 5- إذا نصبه جوابا 6- إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء 7- إذا كان معمول (كم) الخبرية ، الهمع ، ج1 ، ص162.

[5] لأنه قدّم مفعول المضاف إليه، و تأويله أن (غيْر) بمنزلة (لا) لإجرائه مجراه فكأنه قيل أنا زيدا لا ضارِبُ و ما بعد (لا) يعمل فيها قبلها و يدلّ على ذلك العطف على (غير) بزيادة (لا) نحو قوله غَيْرِ لا" مَغْضوبِ عَلَيهم و لا الضّالين" شرح اللباب ، ج1، ص 334.

[6] قال (شاذ) لأن كاف الضمير في(إيّاك) وقع بعد (إلا) مع أنه متصل.

[7] مَثَلٌ قاله سَهلُ بن مالك الفزاري، و يُضَرِبُ لمن لا يصّح كلامه للمخاطب، الفاخر ص 158 و جمهرة الأمثال، ص 18، و المستقصى ج1 ص 450 ، ، و الميداني، ج1، ص 49.

و قَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهماها يَقَعُ الَعظْم نابُها[1]

و إذا اتّصلا يجب تقديم المتكلم على غيره، كما يجب تأخير الغائب عند غيره نحو: (أعطانيك زيدٌ) و (أعطيتكم) و إذا انفصل الثاني لم يجب نحو: أعطيتكَ إيّاه) و يُحذَفُ لفظا و يرادُ معنى نحو: (أهذا الذي بعض الله رسولاً)[2] و " فاصْدَعْ بما تُؤْمَر"[3] و نحوهما مما يعود إلى الموصول إذا لم يكن يسبقه عائد إليه مذكور أو في حكمه فلم يَجُزِ (الذي ليس أضرِبُ زيدٌ) إلاّ إذا أضمرتضمير َ) الشأن، و إذا عُطِفَ عليه لم يَحُسن حذفُه نحو: (الذي ضربتُ و عبدَ الله زيدٌ) يُجْعَلُ بعد الحذف نَسْياً َمْنسياً كأنَّ فعله غير متعد نحو قال(ن يُعطي و يَمنَع) و رُبَّما يُعَدَّى بحرف الجر نحو:

- يَجْرُح في عَراقيبِها نَصلي [4]
- و : هيهات تَضْرِبُ في حديدٍ بارِدٍ [5]

و يُضمر عامله عند الدلالة جوزا نحو: (مكّة للحاجِّ) و (القرطاس للّرامي) و منه (كاليوم َجلاً [6]) واللّهم ضَبُعاً و ذِئْباً) [7]و وجوبا سماعا في نحو (امَرأ و نفسَه) و (هذا و لا زَعامَتِكَ).

---

[1] البيت للمفلّس بن لقيط الأسدي شاعر جاهلي، قال البغدادي في الخزانة، ج 2، ص419، نسبة ابن الشجري في أماليه و تبعه شارح اللّباب إلى لقيط بن مرة.

الكتاب سيبويه، ج2، ص365، و الإيضاح، الزجاجيص34، ابن الشجري ج1، ص201، و ابن يعيش ج2، ص105،و حاشية اللباب ص 13، والمعنى: يذكر أخوين له قلبا له ظهر المجّن بعد موت ثالثهما الذي كان باراً له .

[2] سورة الفرقان ، الآية [25-41]

[3] سورة الحجر، الآية [15-94]

[4] قطعت من بيت لذي الرمة تمامه:

و إن تَعتَزِ بالمحّل ذي ضُوءِ ها إلى الضَّيفِ يَجْرِح في عراقيبها نصلي

الديوان 152/1 و ابن يعيش ج2، ص39، و المغني ص676

[5] عَجُز بيت من الأمثال صَدْرُه:

يا خَابِعُ البُخلاء عن أموالِهم .

و يَضْرِبُ لِمَنْ طَمِعَ من غير مطمع، المستقصى ج2 ص 29، الميداني ج1 ص125و يروي العجز صَدْراً و عَجُزه: إن كُنْتَ تَطْمَعُ في نوالٍ سعيد.

[6] التقدير لم أركرجل اليوم رجلاً

[7] أي اجمع في الشّاة ضبعا و ذئبا، وقيل:دعاء لأنهما متى اجتمعا فيها تشاغلا عنها بالمخاصمة فَسَلِمَتْ و قيل هو دعاءٌ عليها لاجتماع عدّوين عليها، المستقصى ج1، ص 342.

المبحث الرابع: المبتدأ والخبر:

- **المبتدأ:** اسم معرفة في أول الجملة يكون:

صريحاً: الوطن عزيز - العلم نافعٌ

مؤوَّلاً: أن تدرسوا خيرٌ لكم= دروسكم خيرٌ لكم

أن تصدَقَ خيرٌ لك = صدقتُكَ خيرٌ لك

و حكمه الرفع لفظا نحو: القناعة كنزٌ

و تقديرا نحو: القاضي إنسان نزيه.

و محلا: هؤلاءِ يَعملون بجدٍّ

- **الابتداء بالنكرة:**

يجوز الابتداء بالنكرة عندما يحصل من الابتداء بها فائدة، و يكون لها مُسَوِّغاً و ذلك في المواضع التالية:

1- أن تكون النكرة مخصصة بوصف أو إضافة أ' تصغير نحو:

- حادثٌ هامٌّ وقَع
- تلميذةٌ صَغيرَةٌ مُجتَهِدةٌ (مخصصة بوصف)
- مساعدُ أستاذٍ قادمٌ
- قَلَمُ حبرٍ أصلَح للتوقيع (مخصصة بإضافة)
- صَفيرٌ في قفصٍ
- أسيدٌ في عرضٍ (مخصصة بتصغير)

2- أن تكون مخصصة بتقديم خبرها عليها عندما يكون ظرفا أو جارا و مجرورا نحو:

عند أخي ضَيفٌ.

في البيتِ رجلٌ .

3- أن تكون دالة على عموم بصيغتها أو في سياق نفي أو استفهام نحو:

كُلٌّ محاَسَبٌ علىعَملِه.

ما أحدٌ سافَر[1].

4- أن تدل على تفصيل نحو:مهلاً فَيْومٌ لك و يَومٌعَلَيْكَ.

5- أن تدل على مدح أو ذم أو تهويل نحو:

- عالمٌ في وطنٍ
- كارثةٌ في لبنان

6- أن تكون دعاء نحوَرحمَةٌ لكَويلٌ للظّالمين.

7- أن تكون صدر جملة الحال نحو: دَخَلْتُ السّوقَ و دينارٌ بيدي.

8- أن تكون مقام الموصوف: أ, يراد بها الجنس لا فرد منه نحو: مُحسِنٌ أفضل من بخيلٍ.

9- أن تكون عاملة فيما بعدها نحوإكرامُ فقيراً حسنةٌ.

10- أن تأتي بعد " لْو" أو "إذا" الفجائية نحو: لْو لا برْدٌ لَحَضْرتُ.

11- أن تكون من الألفاظ المهيمنة كأسماء الشرط و الاستفهام و "ما" التعجبية" و "أم" الخبرية نحو:

- ما تَفْعلْ تَجِدْ عاقِبَته.
- من عندك؟
- كَمْ عِبْرةٍ في التاّريخ.

المبتدأ دائما مرفوع و قد يُجّر بحرف زائد اطراداً ب (مَنْ) نحو: هَلْ في الدّارِ من أحدٍ؟ ، ب "الباء" نحو: بحسبك لقيماتٌ ، ب 'ربَّ' نحو: رَبَّ منهم بريء" .

1- حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت:

[1] المدخل النحوي تطبيق و تدريب في النحو العربي الدكتور علي بهاء الدين بوخدود في كلية الآداب/ الجامعة اللبنانية صفحة 198- 205.

ينبغي أن تذكر من باب المبتدأ و الخبر قواعد ضرورية منها:أن الخبر لجمع مالا يعقل في الكون و الطبيعة والأشياء حكمها حكم النعت، كما مرَّ آنفا و هو أنه دائما يكون مثله مفردا مؤنثا: "النجوم ساطعة- الثمار ناضجة- المياه غزيرة – الشوارع ضيقة- الكتب كثيرة"، و بالمثل الفعل حين يكون خبرا يحمل ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، فيقال: (النجوم سطعت- الثمار نضجت- المياه غزرت- الشوارع ضاقت- الكتب كثرت) و مثل الفعل الماضي في ذلك كله المضارع مثل: (النجوم تسطع- الثمار تنضج) إلى غير ذلك مما يماثله.[1]

2- معاملة جبر جمع التكسير لما يعقل نفس معاملته مع مالا يعقل:

و من هذه القواعد الضرورية في باب المبتدأ و الخبر أنَّ الأصل في خبر جمع التكسير لمن يعقل أن يجمع مثله ُ ، فيقال: (الطلاب موجودون- القضاة عدول- الفواطم حاضرات) و يجوز أن يعامل خبر جمع التكسير لمن يعقل معاملة خبر جمع التكسير لمالا يعقل فيكون مثله مفردا مؤنثا فيقال: (الطلاب موجودة- القضاة عادلة- الفواطم حاضرة) .

3- الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم و جملته الخبرية:

و من هذه القواعد أيضا أن المبتدأ إذا كان اسما مفيدا للعموم مثل: الذي- كلَّ- مْن) و كان خبره جملة جاز أن تكون الفاء رابطة بينها و بين المبتدأ مثل: (لذي يتقن عمله فَجزاؤه ُ ُمؤكَّد) فالذّي مبتدأ أو جملة (يتقن عمله) صلته، و الخبر جملة (جزاؤه مؤكد) و الفاء رابطة بينها و بين المبتدأ [2]. و مثل (كّل مجتهد فله نصيبه) فكل مبتدأ أو جملة لَه ُ نصيبه) الخبر، والفاء رابطة بينها و بين المبتدأ ، و نجد واو بمعنى مع تسّمى واو المصاحبة عاطفة اسما في مثل: (كّل عامل و عمله- كّل رجل و جهده) و عاميتنا تكثر في هذه الصيغة (كّل فولة و لها كيال- كّل شخص و له يوم).

[1] تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف -1119 كورنيش النيل، القاهرة ، ط2، ص 191-192.

[2] .....

و واضح أن ما بعد الواو في الجملتين الأوليتين مفرد، ويقول النحاة إن الخبر ففيهما محذوف و تقديره مقترنان، أما ما بعد الواو في العبارتين العاميتين فجملة، و العامية بذلك تحل الواو في صيغتهما محّل الفاء في الربط بين المبتدأ المفيد للعموم و الجملة الخبرية.

المبتدأ اسم مرفوع [1] ، مجرّد من العوامل اللفظية، يقع غالبا في أول الجملة الاسمية، و يُخبر عنه بأمر ما، نحو: (لنسيُم عليل ٌ). أما الخبر لفظ مرفوع يُخبر عن المبتدأ و يتّمم معنى الجملة نحو: (لنسيُم عليل ٌ) .

- **جواز الابتداء بالنكرة:**

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً ، غير أنه يأتي نكرة في بعض المواضع منها:

- إذا وُصِفت وصفاً لفظيّا نحو: (طفلٌ فقيرٌ وقَفَ بالبابِ)
- إذا وُصِفت وصفاً معنويّا نحو: ((طفلٌ وقَفَ بالبابِ)
- إذا أُضيفت إضافة لفظية نحو: (كلُّ إنسانٍ يحبُّ العظمة)
- إذا أُضيفت إضافة معنوية نحو: (كلُّ يُحِبُّ العظمة) أي: كّل إنسان.
- إذا كان الخبر شبه جملة متقدِّماً على المبتدأ نحو: (عندي كتابٌ) و (في الحديقةِ أزهارٌ) .
- إذا وقعت بعد نفي نحو: (ما سامعٌ يَسْمَعُ).
- إذا وقعت بعد استفهام نحو: (هل سامعٌ يسمعُ؟)
- إذا وقعت بعد "إذا الفجائية "، نحو: (دخلت الصفّ فإذا أستاذ يشرح الدّرس).
- إذا أفادت التصغير نحو: " كُتَيِّبٌ هَذَّبَ أخلاقي".
- إذا وقعت بعد واو الحالية نحو: "سِرْتُ و جوعٌ يَنْهَشُني " .
- إذا كانت للدّعاء نحو: (ويلٌ للمجرمين) .

[1] قد يُجّر المبتدأ بحرف جر زائد، فيكون مجرورا لفظا، مرفوعا محلا نحو: هل من خبيرٍ تَسْتَشيرُه في الأمر؟) (وَبَّ ثَرْوةٍ تَضُرُّ).

يجوز حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو: (في البيت) (في جواب قولك: ابن أبوكَ مثلاً)، أو دلّ عليه دليل، نحو: (هُ ربونَ وفاءٍ) أي: هذا عربون وفاء .[1] و يجب حذفه إذا أخبر عنه بلفظ مشعر بالقسم نحو: (في ذمتي لأقولَنَّ الصّدق) أي: في ذمتي عَهْدٌ ، أو في باب أفعال المدح و الذّم (نِعْم بِئْس)، نحو: نِعْم الصّديقُ عصامٌ) و بِئْس البخيل ُ فريدٌ).[2]

و يجوز حذف الخبر في جواب الاستفهام نحو: (فؤاد) ، في جواب قولك: من طرق الباب؟.

و يجب حذفه بعد (لَوْلا) نحو: (لَوْلا العِلْم لَسَادَ الجَهْل) و التقديرلَوْلا العِلْم موجودٌ لسَادَ الجَهْل ُ ، أو إذا كان خبرا لمبتدأ صريح في القسم نحو: (لَعْمري لأجتَهِدَنَّ) و التقدير: (قسمي) .

رافع المبتدأ والخبر:

هناك آراء عدّة للنحاة في رافع المبتدأ والخبر [3] .

الأول: رأي سيبويه و جمهور البصريين يذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء و هو عامل معنوي و إن الخبر مرفوع بالمبتدأ، و هو عامل لفظي فالعامل المعنوي هو كون الاسم مجّردا عن العوامل غير الزائدة و ما أشبهها فالعامل الزائد نحو قوله: "هل من خالقٍ غَيرُ اللهِ " [فاطر :03] ف 'من' حرف جّر زائد عامل غير لفظي لأ،هـ لا أثر له في محل لفظة (خالق) ف (خالق) مجرورة لفظا مرفوعة محلا على أنها مبتدأ و العامل الشبيه بالزائد نحو (ربّ رُجلٍ قائم) ف (ربّ) حرف جر شبيه بالزائد و (رجل) مجرور لفظا مرفوع محلاً على أ،هـ مبتدأ و (قائم) خبر و العامل في الخبر هو المبتدأ و هو عامل لفظي و إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

و َرفعوا مبتدأ بالإبتدا كذلك رفع خبر بالمبتدأ [4]

---

[1] علم النحو: راجي الأسمر، دار الجيل بيروت، ط1: 1420هـ – 1999 م ، ص9.

[2] أي ما ليس جملة أو شبه جملة .

[3] الهمع 311/1 حاشية الصبّان ج1/ ص 308.

[4] حاشية الخضري ج1 /ص 197.

و ُردَّ رأي سيبويه و جمهور البصريين بأنه قد يكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى نحو (زيد أخوك) فلو ُرفع (الأخ) ب (زيد) كان رافعا لنفسه بنفسه [1] فضلاً عن ذلك أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو: (القائم أبوه ضاحك) فلو كان رافعا للخبر لأّدى إلى أعمال واحد رفعين و لا نظير له [2].

الرأي الثاني: أنَّ العامل في المبتدأ و الخبر الابتداء فالعامل فيهما عامل معنوي و هذا الرأي ينسب للأخفش و الّرماني و ابن الّسراج و الّرماني و ابن الّسراج و ُردَّ هذا الرأي أيضا بأن العامل المعنوي ضعيف لا يرفع شيئين.

الرأي الثالث: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء و الخبر مرفوع بالابتداء و المبتدأ و هذا الرأي للمبرد و ُردَّ أيضا بأنه غير معهود اجتماع عاملين معنوي و لفظي.

الرأي الرابع: أ، المبتدأ رفع الخبر و الخبر رفع المبتدأ فهما مترافعان و هذا الرأي للكوفيين و ُردَّ أيضا بأ، العمل تأثير و المؤثُّر أقوى من المؤثّر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد [3].

[1] شرح التصريح ج1 / ص 196.

[2] الهمع ج1/ص311.

[3] شرح ابن عقيل 1/200-201 ، و كذلك الإنصاف 1/44-51 مسألة (5) .

الفصل الثالث

المبحث الأول : جوانب من حياة مصطفى الغلاييني.

أولا: نسبه و مولده.

1- مولده :

هو مصطفى بن محمد سليم محي الدين بن مصطفى الغلاييني، ولد في مدينة بيروت من أرض الشام سنة (1302هـ/1885م) أما أسرته فتنتمي إلى الفوائد، وهي قبيلة من الحويطات منازلها بين العتبة و الوجه من ارض الحجاز، ومنها أفخاذ تضرب أطنابها في وادي النيل (القصر المصري)[1]، وهي قبيلة عربية أصيلة النسب تنتشر في أطراف الحجاز والجزيرة العربية، خاصة في جنوب المملكة الأردنية الهاشمية [2].

2- حياته الاجتماعية و السياسية:

نشأ الغلاييني في أسرة محبة للعلم و المعرفة، وكان والده محبا للاطلاع و المعرفة يشجع أولاده على تلقي العلم بالرغم من أنه ليس من العلماء، وقد ترك لأولاده ثروة كبيرة، أنفق ابنه مصطفى معظم ما ورثه منها في طلب العلم و في الإنفاق على الفقراء و المساكين[3].

وقد عاش الغلاييني عصر التناقضات في الدولة العثمانية التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشري ، مثل إعلان الدستور و إطلاق الحريات، ومع بروز بوادر الوعي وحركات الاصلاح و التغيير في أنحاء الوطن العربي ظهر عدد المفكرين في أرجاء الوطن العربي الذين تأثرو بهذا التغيير، مثل محمد عبده والنديم في مصر، والألوسين في العراق، والزمراوي و الكواكبي و رشيد رضا و الغلاييني في بلاد الشام، وقد أخذ الغلاييني يدعو إلى الإصلاح من خلال جمعية بيروت الإصلاحية، وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى استجاب لنداء الجهاد تحت الراية العثمانية.

وعلى اثر انهزام الدولة العثمانية غادر إلى دمشق ، وتطوع في جيش الأمير فيصل بن الحسين، وانتسب إلى الجمعية العرابية الفتاة السرية، وعاد بعد معركة ميلسون إلى بيروت.

---

[1] ديوان الغلاييني، مصطفى الغلاييني، ط1، المكتبة العصرية بيروت1993،ص23 حيث ترجم الغلاييني في الديوان.

[2] بيروت في التاريخ و الحضارة و العمران، طه الوالي،ط1، دار العلم للملايين بيروت 1993 ،ص315 نقلا عن محلية الدراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية المجلد23(الملحق) 1999.

[3] الشيخ مصطفى الغلاييني القاضي العلامة في الفقه و اللغة خليل برهومي، جريدة اللواء الاسلامي، بيروت، ص9 نقلا عن السابق.

فتعرض لضغط سلطة الانتداب فتوجه إلى عمان فقبضت عليه سلطة الانتداب وأطلق سراحه بعد سبعة أشهر ونفي إلى عمان وعندما عاد إلى بيروت قبضت عليه السلطات الفرنسية، ثم نفي إلى فلسطين عام ألف وتسعمائة وأربعة و عشرين إلى أن ألغي قرار النفي، فعاد إلى بيروت مسقط رأسه.

3- شيوخه و أساتذته:

كان مصطفى الغلاييني يتردد على حلقات العلم التي تعقد في المساجد الكبرى في بيروت خاصة حلقات العلم التي تعقد في الجامع العمري الكبير، ثم انتقل إلى إحدى المدارس حيث تلقى علومه على يد الشيخ محي الدين الخياط، ومن أساتذته في المسجد: الشيخ عبد الباسط القاضوري مفتي بيروت الذي قرأ عليه الفقه الإسلامي، وعلم الكلام و أصول التوحيد و الشيخ صالح الرافعي (الطرابلسي) الذي قرأ عليه الفقه الإسلامي، وعلم الكلام و أصول التوحيد والشيخ صالح الرافعي (الطرابلسي) الذي قرأ عليه مادة الأدب العربي و الشعر و فن الخطابة و الشيخ محمود الشنقيطي الملقب بالشنقيطي الكبير [1]وهناك عدد آخر من علماء المسجد، أمثال: الشيخ حسن المدور و الشيخ محمد الكرد الملكاني، والشيخ عبدالرحمن الحوه، الذين ساهموا في بلورة شخصيته وتمكينه من اللغة العرابية و الأدب العربي[2]، وفي أواخر سنة 1320هـ انتقل الغلاييني الى مصر، حيث التحق بالجامع الأزهر الشريف، فتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية لذلك العهد وعلى الشيخين محمد ابن راشد و سيد بن علي المرصفي، الذي كان يعد المرجع في علم اللغة في ذلك الوقت و غيرهم[3] .

وقد بدا واضحا أن تلقي الغلاييني العلم على شيوخ و أساتذة كبار أمثال محمد عبده وصالح الرافعي، وسيد المرصفي قد عبد الطريق أمامه ليسلك مسلكهم، ثم ليكون في مصاف العلماء البارزين في عصره.

4- حياته العلمية:

عاش الغلاييني حياته ملأى بالسعي في طلب العلم، حيث بدأ في بيروت حلقة دراسية في أهم مساجدها، وكانت المجموعة الغفيرة تزدحم لسماع دروسه ومواعظه على الرغم من حداثة سنه[4]

---

[1] أنظر: نظرات في اللغة و الأدب، مصطفى الغلاييني، د.ط، مطبعة وزنكوغراف، بيروت 1928، ص90، حيث ذكر الغلاييني أنه تتلمذ على الشيخ الشنقيطي وقد وصفه بأنه أعلم علماء عصره في اللغة و الأدب و أكثرهم إطلاعا و أوسعهم محفوظا.

[2] بيروت في التاريخ و الحضارة و العمران،ص212، نقلا عن مجلة دراسة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني وفكره، ص829.

[3] أنظر: ديوان الغلاييني، ص34 وأنظر: بيروت في التاريخ و الحضارة و العمران، ص314، نقلا عن مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته و فكره، مجلة دراسات، ص829.

[4] في حديث له مع جريدة المعرض الأسبوعية، عدد آذار سنة 1930 أنظر: http//www.diwanalarab.com.

وفي سنة 1910م قام بتدريس اللغة العرابية في المكاتب السلطانية التي شكلت حديثا، وعمل بالتدريس في كلية اسلامية لصاحبها الشيخ أحمد عباس، وفي الكلية الشرعية واستمر يمارس مهنة التدريس ما يقرب من عشرين عاما ابتداء من سنة 1901، حيث ألقى مواعظه في الجامع العمري الكبير، وقد أصدر في هذه الفترة عددا من الكتب نشر فيها آراءه الإصلاحية في السياسة و التربية و الاقتصاد وتدريس اللغة العربية و تحديثها. وشهد له معاصروه بأنه كان أستاذا مميزا أوتى من الذكاء ما يندر أن يوتى به [1]، وأصبح في عام 1927 عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق،وقدمه يومئذ للمجمع الأستاذ محمد كرد على رئيس المجمع، فوافق عليه جميع الأعضاء[2] .

5- وفاته

توفي الشيخ الغلاييني رحمه الله على اثر إصابته بمرض جلدي خطير بتاريخ 17 شباط سنة 1945، ودفن في بيروت[3]، رحم الله الغلاييني ونفع بعلمه كل ساع في طلب العلم.

ثانيا: رأي العلماء و الباحثين فيه:

تحدث غير عالم و باحث عن الشيخ مصطفى الغلاييني في حياته و بعد وفاته وسنقصر الحديث على ما قيل فيه لغويا و أدبيا ويقول عنه أستاذه محي الدين الخياط في مقدمة كتاب الغلاييني " أريج الأزهر": الشيخ مصطفى الغلاييني صاحب هذا المجموع، توسمت فيه النبوغ منذ أول يوم درس فيه قواعد العربية، فانه استظهرها حفظا و فهما في مدة شهرين مما ينذر مثيله بين الدارسين وكان ينظم الشعر بسائق السليقة وهو يافع و لم يبلغ أشده.

وقد توسمت فيه التقوى في الخطابة منذ ذلك الحين و أيضا نظرا لذلاقة لسانه و رشاقة بيانه، ثم ظل يتدرج في مدارج النمو بنفس عصامية وهمة استقلالية إلى أن ظهر كل ما توسمت ووقع كل ما تفرشت[4] .

وفي تأبين الشيخ الغلاييني ألقى الأستاذ احمد رضا عضو المجمع العلمي العربي بدمشق كلمة قال فيها[5]:.... وقد كان ولوعه بالعربية وعلومها ينشأ معه منذ الصغر فقوت بها نفسه، وساعده على التقدم

[1] معجم المؤلفين:881/3.

[2] أنظر: مجلة دراسات، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته و فكره، ص 829-831.

[3] انظر: بيروت في التاريخ الحضارة و العمران 315، نقلا عن مجلة دراسات، العلوم الإنسانية و الاجتماعية الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره،ص381

[4] أريج الأزهر: مصطفى الغلاييني، د.ط، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1961، ص10.

[5] مجلة المجمع العلمي العربي،كانون الثاني وشباط، دمشق 1945 مجلد(20) ج3.4، ص190-191.

فيها ما وهبه الله من جودة الذهن وصفاء الفطرة، وأولع بالشعر حدثا فنظمه غلاما قبل أن يدري ما النحو؟ وما العروض؟ كما قال هو عن نفسه وإنما كان ينظمه بشعوره الفياض بحب أمته وبتحرير وطنه، فنشأ ذليق اللسان رشيق البيان، جريئا في القول و العمل لا يبالي بالصعاب ... وساعده على هذا في الولوع رغبته في التجويد، وطموحه إلى معالي الأمور، والاضطلاع بالعلوم العربية ولاسيما بعد أن تولى تدريسها في المكتب السلطاني و الكلية الإسلامية، وأخرج للطلاب حلقات من كتبه في النحو و العروض، فكانت بحسن ترتيبها وتبويبها وسهولة عباراتها منارا لهم ونبراسا...

1- مؤلفاته في العلوم اللغة العربية:

شب الغلاييني على حب اللغة العربية منذ كان صغيرا، حيث تلقى علومها المختلفة على أساتذة كبار- كما ذكرنا- فكان معلما للغة العرابية على حداثة سنه، وأستاذا للتفسير والآداب العرابية في كلية إسلامية وعضوا في مجمع العلمي العرابي بدمشق من عام م1928 حتى وفاته عام 1945م. وقد استشعر الغلاييني معاناة الطلاب في فهم لغتهم و الإحاطة بمفاهيمها، فكرس وقتا من وقته لتقريب اللغة العرابية إلى أذهان أبنائهم وقلوبهم، فألف مجموعة من الكتب في علوم اللغة العرابية وآدابها منها:

أ- علم الأدب العربي: هو كتاب لا يزال مخطوطا كما ذكر الغلاييني وجمع فيه بين طريقة عبد القاهر وطريقة غيره، وأودعه علوم البلاغة و الإنشاء والخطابة وقرض الشعر، وما يتبع ذلك من فنون الأدب غير أنه لم يطبع[1] .

ب- ديوان الغلاييني : نظم الغلاييني الشعر في صغره دون معرفة سابقة في النحو والعروض، حيث يقول:"أولعت حدثًا، فنظمته غلاما، قبل أن أدري ما النحو وما العروض؟ وإنما كنت أنظمه متغنيا أنحو فيه بعنائي منحى ما كنت استظهره من الشعر في المدرسة: كلامية العجم، ولامية العرب، ولامية ابن الوردي ورائية بشر بن عوانة، ولامية السموال، ومقصود ابن دريد وغيرها من قصائد ذات الأعاريض المختلفة، فكان يأتي موزونا كما تحققت ذلك بعد أن تعلمت العروض، وما كانت في حاجة إليه [2].

[1] رجال المعلقات العشر، ص23.

[2] ديوان الغلاييني:ص33-34.

جمع الغلاييني أشعاره ورتبها بعيدا عن موطنه بيروت، يقول:"جمعته ورتبته في حيفا[1] من أعمال فلسطين.

ت- جامع الدروس العربية: يعد هذا الكتاب مكملا لسليلة دروس العربية، ويقع في ثلاثة أجزاء ألفه في عام 1912م وقد جمع فيه قواعد الصرف والنحو، ووضعه للمختصين في أدباء ودور المعلمين وطلاب الصفوف العالية، وقد توسع الغلاييني في كتاب ليلائم الفئة التي يستهدفها، وقد صدر الكتاب بمقدمة يتلوها اثن عشر بابا، فخامة، ويمثل هذا الكتاب محو أساس في هذه الدراسة مضافا إليه كتاب نظرات في اللغة و الآداب كما أشرنا.

ثالثا:محاولات تجديد النحو و تيسيره

محاولة الشيخ مصطفى الغلاييني: لقد لاقت دعوة الجاحظ إلى تيسير النحو الناشئة صداها لدى الغلاييني، حيث يقول:..." فلا يجوز أن تحشى أدمغة الطالبين بشواذ القواعد ونوادرها، وغرائب الإعراب و التصريف بل يجب أن يعلم الطالب ما يحتاج إليه في تقويم لسانه وإصلاح قلمه وتهذيب بيانه" [2].

فألف سلسلة الدروس العربية للمستويات التعليمية المختلفة والتي تظم كتابين كبيرين هما: الدروس العربية لمدارس الابتدائية و الدروس العربية للمدارس الثانوية، وقد أشرنا إليهما سابقا .

وتمثل هذه السلسلة في حد ذاتها منهاجا تعليميا متكاملا لطلبة المدارس في مرحلة التعليم العام قام الغلاييني بانجازه منفردا وقد ساعده في ذلك ممارسته لمهنة التعليم لأكثر من عشرين عاما، كما كان لاطلاعه الواسع على مؤلفات النحو في الثرات العربي ودور كبير في ذلك، فقد أمدته هذه المؤلفات على اختلافها بما مكنه من وضع منهاج تعليمي راعى فيه ترتيب الأبواب و الموضوعات وتصنيفها وعرضها بطريقة يسهل تناولها.

و لم يفت الغلاييني أن يقدم من خلال خبرته الطويلة في مجال التعليم مجموعة من التعليمات والتوصيات و التوجيهات للمدرسين تتم عن حس تربوي عال، قدرة فاقة على فقه احتياجات الطلبة في كل مستوى من المستويات، حيث دعا المدرس إلى تصوير القواعد للطلاب بصورة حسية تراعي استعداداتهم ودرجة عقولهم في كل مستوى من المستويات، والإكثار من الشواهد و الأمثلة وتطبيقها على القواعد، وألا يكتفي من الطلاب بالحفظ المجرد عن الفهم و ألا يقتصر على الأمثلة و التمارين التي في

[1] مدينة فلسطينية ساحلية وهي حيفا اسم مقصور وقد مده المؤلف كما ورد في الديوان ومد المقصور وقصر الممدود جائز .

[2] التعاون الاجتماعي، ص68-69 .

الكتاب وأن يعودهم فهم الكلام في الكتب و المجالات وقراءته الصحيحة [1]. ونظرا لأهمية هذه السلسلة فقد قررت نظارة المعارف في بيروت وكثير من المدارس الأهلية في أنحاء مختلفة تدريسه[2] . لم يتوقف الغلاييني عند حد تأليف مصنفات لطلبة المدارس، فألف جامع الدروس العربية لطلبة الصفوف العالية، ودولا المعلمين و الأدباء، فجاء أوسع و أشمل من سابقيه مادةً و أسلوبا وقد نثر الغلاييني في كتابه كثيرا من آرائه المتعلقة بالتيسير في كثير من قضايا الصرف و النحو المختلفة التي سنقف على بعضها فيما سيأتي من فصول هذه الدراسة.

إن دعوة الغلاييني للتيسير لم تقتصر على ما صدر عنه من آراء في جامع الدروس العربية حيث دعا في كتابه "نظرات في اللغة و الأدب" إلى التوسع في القياس على الكثير من القضايا اللغوية وعدم التضييق على الناس، كما دعا إلى عدم اللجوء إلى المطاولات الجوامع في النحو إلا لمن يريد إحصاء القواعد والتعمق في درسها، فأكثر الناس يكتفون من أصول اللغة بما يؤمنون معه العثار يدرس مختصرات كتبت قبل اليوم أو في عصرنا هذا [3].

[1] ينظر: الدروس النحوية للمدارس الابتدائية، 8.7/2، 8.7/3 .

[2] ينظر: رجال المعلقات العشر، ص21.

[3] ينظر: نظرات في اللغة و الأدب، ص3، 198.

المبحث الثاني : جهود مصطفى الغلاييني في تسيير الدرس النحوي

المطلب الأول : الإعراب التقديري و المحلي

1- الإعراب اللفظي :

الإعراب اللفظي : أثر ظاهر في آخر الكلمة يجلبه العامل .

و هو يكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : " يكرم الأستاذ المجتهد " .[1]

2- الإعراب التقديري :

الإعراب التقديري : أثر غير ظاهر على آخر الكلمة ، يجلبه العامل ، فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة .

و هو يكون في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، و في المضاف إلى ياء المتكلم ، و في المحكي إن لم يكن جملة ، و فيما يسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل .

إعراب المعتل الآخر :

الألف تقدَّر عليها الحركات الثلاث للتعذُّر ، نحو : " يَهوَى الفتى الهَدى لُلعلى " .

أما في حالة الجزم فتُحذَف الألف للجازم ، نحو : " لم نخشَ إلا اللّه " .

و معنى التعذرأنه: لا يُستَطاعُ أبدا إظهار علامات الإعراب .

و الواُو و الياء تقدر عليهما الضمة والكسرة للثُّقل ، مثل :"يَقضي القاضي على الجاني " و " يدعو الداعي إلى النادي " .

أما حالة النصب فإن الفتحة تظهُر عليهما لخفتها مثل ، مثل : " لن أَعصَي القاضَي" و " لَن أدعَو إلى غير الحق " .

و أما في حالة الجزم فالواو و الياء تُحذفان بسبب الجازم ، مثل: "لَم أَقضِ بغير الحق" ولا" تدعُ إلاّ اللّه"

و معنى الثقلِ أنّ طهور الضمة و الكسرة على الواو و الياء ممكن فتقول: " يقضُي القاضُي على الجاني"، " يدعُو الداعُي إلى النادي "، لكن ذلك ثقيل مستبشع ، فلهذا تُحذفان و تقدران ، أي : تكونان ملحوظتين في الذهن .

---

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، دار النموذجية ، المطبعة العصرية ، ط1 ، 1423 هـ – 2003 م ، ج 1 ، ص 19 – 24

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

يُعربُ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصورا ، أو منقوصا ، أو مثنى ، أو جمع مذكر سالما) – في حالتي الرفع و النصب _ بضمةٍ و فتحة مقدّرتين على آخره ، يمنع من ظهورهما كسرةُ المناسبة ، مثل :"هذا ربِّيَ اللّهُ " و " أطعتُ ربِّي " .

أما في حالة الجر فيعرب بالكسرة الظاهرة على آخره ، على الأصحِّ ، نحو : " لَزِمتُ طاعة ربِّي ".

(هذا رأي جماعة من المحققين ، منهم ابن مالك . و الجمهور على أنه معرب ، في حالة الجر أيضا ، بكسرة مقدرة على آخره ، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر ، و إنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم ، و كسرة الجر مقدرة . و لا داعي إلى هذا التكلف) .

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصورا ، فإنّ ألفه تبقى على حالها ، و يُعربُ بحركات مقدرة على الألف ، كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقولُ : " هذه عصايَ " و " أمسكتُ عصايَ" و " توكّأت على عصايَ"

وإن كان منقوصا تُدغم ياؤُهُ في ياء المتكلم .

و يُعرب في حالة النصب بفتحة مقدرة على يائه ، يمنع من ظهورها سكون الإدغام ، فتقول : "أَحمِدتُ اللّه معطِي الرِّزقَ " .

و يُعَرَبُ في حالتي الرفع و الجر بضمة أو كسرة مقدّرتين على يائه، يمنع من ظهورهما الثقل أولا، و سكون الإدغام ثانيا ، فتقول : "اللّهُ معطِّي الرزقَ "و شكرت لِمعطي الرزقَ " .

(و يرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة و الكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم ، إنما هو سكون الإدغام –كما هو الحال و هو منصوب – قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح : " هذا رامّي " : " فرامّي : مرفوع " بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام ، لا الاستثقال –كما هو الحال في غير هذه الحالة – لعروض وجوب السكون في هذه الحالة بأقوى من الاستثقال ، وهو الإدغام) .

و إن كان مثّنى ، تبقى ألفه على حالها ، مثل هذان كتاباَي" و أما يأؤُهُ فتُدغُم في ياء المتكلم مثل : " علّمتُ َولديَّ " .

و إن كان جمع مذكر سالما ، تنقلب واوه ياء و تُدغَم غي ياء المتكلم ، مثل : " معلمَّي يحبُّونَ أدبي " و أما ياؤُه فتُدغم في ياءه المتكلم أيضا ، مثل : " أكرمتُ معلمَّي " .

و يُعرَبُ المثنّى و الجمع المذكر السالم – المضافان إلى ياء المتكلم –بالحروف ، كما كان يُعربان قبل الإضافة إليها ، كما رأيت .

3- إعراب المحكي :

الحكاية : ايرادُ اللفظ على ما تسمعه .

و هي ، إما حكاية كلمة ، أو حكاية جملة . و كلاهما يحكى على لفظه ، إلا أن يكونا لحناً . فتتعيّن الحكاية بالمعنى ، مع التنبيه على اللحن .

فحكاية الكلمة كأن يُقالَ : " كتبتُ : يعلُم" ، أي : كتبت هذه الكلمة . فيعلُم– في الأصل – فعل مضارع، مرفوع لتجرُّده من الناصب و الجازم، و هو هنا محكيٌّ، فيكون مفعولا به لكتبت ، و يكون إعرابه تقديريًّا منع من ظهوره حركة الحكاية .

و إذا قلت : " كتب : فعل ماضٍ "فكتب هنا محكيّة . و هي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منَع من ظهورها حركة الحكاية .

و إذا قيَل لك : أعرب " سعيدًا " من قولك : " رأيتُ سعيدًا " ، فتقول : " سعيدًا : مفعول به " ، تحكي اللفظ و تأتي به منصوبا ، مع أن "سعيدا " في كلامك واقع مبتدأ ، و خبره قولُك : " مفعول به"، إلا أنّه مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منَع من ظهورها حركة الحكاية ، أي حكايتك اللفظَ الواقع في الكلام كما هو واقع .

و قد يُحكى العَلَم بعد " من "الاستفهامية ، إن لم يُسبق بحرف عطف ، كأن تقولَ : " رأيتُ خالدًا "، فيقول القائل : " من خالدًا " . فإن سبقه حرف عطف لم تجز حكايته ، بل تقول : " و من خالدٌ ؟"

و حكاية الجملة كأن تقول : قلتُ لا "إله إلاّ اللّهُ . سمعتُ : حيّ على الصلاة . قرأتُ قُل هُو اللّهُ أَحَدٌ . كتبتُ : اسْتَقِمْ كَما أُمِرتَ " . فهذه الجمل محكيةٌ ، ومحلها النصب بالفعل قبلها فإعرابها محلٌّي .

و حكُم الجملة أن تكون مبنيةً . سُلطَ عليها عامل كان محلّها الرفع أو النصب أو الجرِّ على حسب العامل . و إلّا كانت لا محّل لها من الإعراب .

إعراب المسّمى به :

إن سمِّيت بكلمة مبنية أبقيتَها على حالها ، و كان إعرابها مقدَرا في الأحوال الثلاثة . فلو سمِّيت رجلا : " بُبَّ " ، أو " مَنْ " ، أو " حيثُ " ، قلتَ :" جاء بُبَّ . أكرمتُ حيث . أحسنت إلى من " .

فحركات الإعراب مقدَّرة على أواخرها ، مُنِعَ من ظهورها حركة البناء الأصلي و كذا إن سميت بجملة – كتأبَّط شرًّا ، و جادَ الحقُّ – لم تغيّرها للإعراب الطارئ ، فتقول : " جاء تأبطَ شّرا . أكرمتُ جادَ الحقُّ" . و يكون الإعراب الطّارئ مقدّرا ، منع من ظهور حركته حركة الإعراب الأصلي .

4- الإعراب المحلي:

الإعراب المحلي : تغيّر اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهرا و لا مقدّرا و هو يكون في الكلمات المبنية ، مثل : "جاءَ هؤلاءِ التلاميذُ ، أكرمتُ مَنْ تعلَّم . و أحسنتُ إلى الذين اجتهدوا . لم يَنجَحَّ الكَسلانُ " .

و يكون أيضا في الجمل المحكية . و قد سبق الكلام عليها .

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة : فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم ، فيكون رفعه أو نصبه أو جرّه أو جزمه اعتباريّا . و يسّمى إعرابه "إعرابا محلّيا " أي : باعتبار أنه حالٌّ محلَّ مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم .و يقال : إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاّ أي : بالنظر إلى محله في الجملة ، بحيث لو حلّ محلّه معرب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما " .

و الحروف ، و فعلُ الأمرِ، و الفعل الماضي، الذي لم تسبقه أداة شرط جازمة، و أسماء الأفعال،و أسماء الأصوات ، لا يتغيّر آخرها لفظا و لا تقديرا و لا محلا ، لذلك يُقال : إنها لا محل لها من الإعراب .

أما المضارع المبني فإعرابه محلي رفعا و نصبا و جزما ، مثل "هل يكتُبَنَّ و يكتبْنَ .و اللّه لن يكتُبَنَّ و لن يكتُبْنَ و لم تكتُبَنَّ و لم يَكْتُبْنَ " .

و أما الماضي المسبوق بأداة شرط جازمة ، فهو مجزوم بها محلا ، مثل: " إن اجتهد عليٌّ أكرمه معلّمه ".

المطلب الثاني: الفاعل

الفاعل: هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شِبهِه، نحو: "فاز المجتهدُ" و "السابق فرسهُ فائزٌ" .

[فالمجتهد : أسند إلى الفعل التام المعلوم ، و هو (فاز) و الفرس: أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، و هو (السابق) فكلاهما فاعل لما أسند إليه].

و المراد بشبه الفعل المعلوم اسم الفاعل، والمصدر، و اسم التفضيل، و الصفة المشبهة، و مبالغة اسم الفاعل، و اسم الفعل ، فهي كلّها ترفع الفاعل كالفعل المعلوم، و منه الاسم المستعار، نحو: (أكرِمْ رَجُلاً مِسْكاً خُلُقُهُ).

[فخلقه فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم و التقدير: (صاحب رجلاً كالمسك) و تأويل قولك: (رأيت رجلا أسداً غلامه): (رأيت رجلاً جريئا غلامه كالأسد)[1].

1- أحكام الفاعل:

للفاعل سبعة أحكام :

1) وجوب رفعه : و قد يُجّر لفظا بإضافته إلى المصدر، إكرام (المرءِ أباهُ فرضٌ عليه)، [2] أو إلى اسم المصدر، نحو (سلْم على الفَقيرِ سلاَمَكَ [3] على الغني) و كحديث: (قُبلة الرّجل امرأتَهُ الوضوءُ) [4] ، أو بالباء أو مِن، أو اللاّم الزائدات، نحو : (ما جاءَنا من أحدٍ [5]) ، و (كفى بالله شهيداً [6]، و هيهات هيهاتَ لِما توعَدُونَ) [7].

2) وجوب وقوعه بعد المُسند: فإن تقدم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه، نحو: (عليٌّ قَام).

---

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ج 2 ، ص 334 -343

[2] إكرام : مضاف ، المرء : مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله : مجرور لفظا بالإضافة ، مرفوع حكما ، لأنه فاعل المصدر .

[3] سلام : مضاف و الكاف : مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله ، و لها محلان من الإعراب ، قريب : و هو الجر بالإضافة و بعيد ، و هو الرفع على أنها فاعل .

[4] قبلة : مضاف والرجل مضاف إليه ، من اضافة اسم المصدر إلى فعله ، و امرأته مفعوله .

[5] والأصل : ما جاءنا أحد ، فأحد فاعل جاء ، فهو مجرور لفظا بالباء الزائدة

[6] و الأصل : كفى الله شهيدا

[7] و الأصل :هيهات ما توعدون أي بعد ، فللاّم حرف جر زائد ، و ما : اسم موصول فاعل لاسم الفعل :و هو هيهات محله القريب الجر باللاّم الزائدة و محله البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات ، و هيهات الأخرى ، توكيد هيهات الأولى .

و المقدم إما مبتدأ كما في المثال، و الجملة بعده خبر ، و إما مفعول لما قبله نحو زأيْتُ عليّا يفعلُ الخيرَ " و إما فاعل لفعل محذوف، نحو: "و إن أحد من المشركين استجارك فأجره" ، فأحد: فاعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

و أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه ، فأجازوا أن يكون (زهير) في قولك : (زهير قَام) فاعلا لجاء مقدما عليه. و منع البصريون ذلك ، و جعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة بعده. كما تقدم، وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال على رأي الكوفيين : (الرجال جاء) على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. و أما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير. بل أوجبوا أن يقال: (الرجال جاءوا) على أن الرجال مبتدأ، خبره البصريون هو الحق: و قد تمسك البصريون بقول الزباء:

ما للجَمالِ مشيها وئيداَ ؟ أَجَنْدَلٌ يحملَن أُم حديداً ؟

فقالوا لا يجوز أن يكون (مشيها) مبتدأ، لأنه يكون بلا خبر لأن (وئيدا) منصوب على الحال، فوجب أن يكون فاعلا لوئيدا مقدما عليه، و قال البصريون: إنه ضرورة ، أو إنه مبتدأ محذوف الخبر، و قد سدّت الحال مسده، أي : ما للجمال مشيها يبدو وئيدا، على أنه لا حاجة إلى ذلك. فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به، شاد يذوب في بحر غيره من كلام العرب. و نرى أن الاستشهاد به لا يجوز، لأن الزباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها، ثم أنها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها، فإنها من أهل (باجرما) و هي قرية من أعمال البليخ، قرب الرقة، من أرض الجزيرة، جزيرة (أقور) التي بين الفرات و دجلة، و هي مجاورة لديار الشام.

و العلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب، فكيف يصح الاستشهاد بكلام من امرأة من أهل (أقور) ؟ و قد قالوا: إنها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية. راجع ترجمتها في شرح الشواهد للعيني، في شرح شواهد الفاعل، و في مجمع الأمثال الميداني في شرح المثل:

(ببقة صرم الرأي) و ذكر في جمهرة الأمثال هذه أنها كانت على الشام و الجزيرة من قبل الروم. و في القاموس و شرحه للزبيدي أن الزباء اسم الملكة الرومية، تمد و تقصر، و هي ملكة الجزيرة، تعد من ملوك الطوائف و هي بنت عمرو بن الطرب أحد أشراف العرب و حكمائهم، خدعه جزيمة الأبرش، و أخذ عليه ملكه و قتله، و قامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة .

3) إنه لابد منه في الكلام ، فإن ظهر في اللفظ فذاك، و إلا فهو ضمير راجع إمّا لمذكور، نحو: (المجتهدُ ينجحُ) أو لما دلّ عليه الفعل، كحديث (لا يزني الزاني حتى يزني و هو مؤمنٌ، و لا يشربُ الخمرةَ حين يشربُها و هو مؤمن)[1]. أو لما دلّ عليه الكلام. كقولك في جواب هل جاء سليمٌ؟ (نعم جاء)[2] . و لما دلّ عليه المقام ، نحو "كلاّ إذا بلغت التراقي"[3] و قول الشاعر الفرزدق:

إذا ما أعْوزَنا سيِّداً من قبيلة ذُرا منبرٍ صلّى عليها و سلّما

إذا ما غضبنا غضبةً مضريةً هتكنا حجابَ الشّمسِ ، أو قطرتْ دما[4]

أو لما دلّت عليه الحال المشاهدةُ ، نحو : (إذا كان غدًا فائتني) [5]

و قول الشاعر :

إذا كان لا يرضيكَ حتّى تُؤدّني إلى قَطَرِيٍّ ، لا إخالُكَ راضيا [6]

4) أنه يكون في الكلام و فعله محذوف لقرينة دالة عليه: كأن يُجَابَ به نفي : نحو (بلى سعيدٌ)[7] في جواب من قال : (ما جاء أحدٌ) و منه قول الشاعر:

5) تَجلّدْتُ، حتّى قِيلَ لَمْ يُعرِ قلبهُ من الوَجْدِ شيءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أعْظَمُ الوَجْدِ[8]

---

[1] أي: لا يشرب هو : الشارب ، ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره : هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب.

[2] أي: نعم جاء هو ، أي سليم ، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دلّ عليه كلام العرب .

[3] الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام.

[4] التقدير: قطرت هي ، أي السيوف المعلومة في المقام.

[5] أي إذا كان ما نحن عليه الآن من سلامة و إمكان اللقاء غدا فائتني ، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلت عليه الحال المشاهدة ، و حكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم

[6] أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك ، فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلّت عليه الحال و فاعل يرضيك كذلك ، و جملة يرضيك خبر كان ، و قطري : : بفتح القاف و الطاء ، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج من زمن مصعب بن الزبير ، لما ولي منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير ، فبقي قطري عشرين سنة يقاتل و يسلم عليه بالخلافة ، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي ، فكان يسير إليه الجيوش جيشا بعد جيش و هو يظهر عليهم ، حتى توجه إليه سفيان بن الأبرد الكلبي ، فظهر عليه سفيان ، و قتله سنة ثمان و سبعين من الهجرة و كان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي، و قيل غير ذلك.

[7] أي: بلى جاء سعيد.

[8] بل عراه أعظم الوجد .

أو استفهام نقول: (من سافَر) فيقال: (سعيدٌ)، و تقول (هل جاءكَ أحدٌ ؟) فيقال: (لا خليلٌ)، قال تعالى: "وَ لَئِنْ سألتهم من خلقهم ؟ ليقولَنَّ الله" [1] و قد يكون الاستفهام مقدرا كقوله تعالى: "يسبح له فيها بالغَدُوِّ و الآصَالِ، رِجالٌ" [2] لا تُلهيهم تجارةٌ و لا بَيْعٌ عن ذِكْرِ الله". في قراءة من قرأ يُسَبَّح) مجهولا [3]، و منه قول الشاعر:

لِيَبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لخصومةٍ [4] و مُخْتَبِطٌ مما تطيحُ الطَّوائِحِ

و مما جاء فيه حذف الفعل مع بقاء فاعله ، كالاسم مرفوع بعد أداةٍ خاصة بالفعل، و الحذف في ذلك واجب ، نحو : "إن أحد من المشركين استجارك ، فَأَجِرْهُ حتى يسمع كلام الله، ثم أبلغه مأمنه" ونحو: "إذا السّماءُ انشقّت" و منه المثل: (لَو ذاتُ سِوارٍ لطَمتني)، و قول امرئ القيس:

إذا المَرْءُ لم يخزن عليه لسانه فليس على شيءٍ سِواهُ بخزّان

و قول السّموأل:

إذا المرءُ لم يَدنَسْ من اللُّؤمِ عِرضُهُ فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

فكل من (أحد و السماء و ذات و المرء) : فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده .

6) أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة الواحد ، و إن كان مثنى أو مجموعا فكما تقول :

(اجتهَد التّلميذُ) فكذلك تقول: (اجتهَد التلميذان) و (اجتهد التلاميذُ) إلّا على لغة ضعيفة لبعض العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعل، فيقال على هذه اللغة، أكرماني صاحباك وأَكْرموني أصحابك، و من قول الشاعر:

نُبِّئْتُ الرّبيعَ محَاسِنًا ألْقَطْنَاهَا غُرُّ السّحَائِبِ

و قول الآخر :

تَوَلَّى قتال المارقينَ بنفسه و قَدْ أسلَمَاهُ مُبْعَدٌ و حَمِيمُ

[1] أي : خلقنا الله.

[2] أي : يسبحه رجال ، فكأنه قيل : من يسبحه؟.

[3] و من قرأ يسبح له معلوما فرجال فاعل.

[4] أي : يبكيه ضارع ، تقدير الاستفهام : (من يبكيه؟) فقيل : ضارع ، أي: ذليل . والمختبط : من يسأل المعروف من غير سابق معرفة أو وسيلة أو وساطة . و تطيح: تهلك. الطوائح : المهلكات و المعنى : ليبك يزيد رجلان : مظلوم و طالب حاجة أو معروف.

و ما ورد من ذلك من فصيح الكلام ، فيُعربُ الظاهر بدلا من المضمر بَدَلاً من المضمر، و عليه قوله تعالى: "وأسّروا النّجوى، الذيَن ظَلَموا" أو يعرب الظاهر مبتدأ.و الجملة قبله خبر مقدم، أو يُعرب فاعلا لفعل محذوف، فكأنه قيل – بعد قوله : " و أَسّروا النَّجْوى" – من أسّرها؟ فيقال: أَسَّرها الذيَن ظَلَموا وهو الحقُّ[1]، و أما على تلك اللغة فيعرب الظاهر فاعلا، و تكون الألف و الواو و النون أحرفا للدلالة على التثنية أو الجمع ، فلا محل لها منا الإعراب ، فحكمها حكم تاء التأنيث مع الفعل المؤنّث.

7)أن الأصل اتصال الفاعل بفعله، ثم يأتي بعده المفعول و قد يُعكَسُ الأمر فيتَقَدَّمُ المفعول و يتأخُّر الفاعل ، نحو : (أكَرَمَ المجتهِدَ أستاذُه) [وسيأتي الكلام على ذلك في باب المفعول به).

8)أنه إذا كان مؤنّثا أُنِّثَ فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، و بتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: "جاءت فاطمةُ، وتذهب خديجةُ" .

و للفعل مع الفاعل من حيث التذكير و التأنيث ثلاث حالات وجوب التذكير، ووجوب التأنيث و جواز الأمرين .

2- متى يجب تذكير الفعل مع الفاعل ؟

يجب تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين:

1) أن يكون الفاعل مذكّرا، مفردا، مثنى أو جمع مذكر سالما، سواء أكان تذكيره معنى أو لفظا، نحو، (ينجحُ التلميذُ أو المجتهدان أو المجتهدون) أو معنى لا لفظا، نحو:جاءَ حمزةُ). وسواء أكان ظاهرا كما مُثِّل أم ضميرا، نحو : (المجتهدُ ينجحُ والمجتهدان ينجحان ، و المجتهدون ينجحون، و إنما نجح هو، أو أنت، أو هما، أو أنتم).

[فان كان جمع تكسير: كرجال أو مذكّرا مجموعا بالألف و التاء، كطلحات و حمزات، أو ملحقا بجمع المذكر السالم : كبنين ، جاز في فعله الوجهان : تذكيره و تأنيثه كما سيأتي، أما إذا كان الفاعل جمع مذكر السالم ، فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه. و أجاز الكوفيون تأنيثه، وهو ضعيف فقد جازوا أن يقال : (أفلح المجتهدون و أفلحت المجتهدون).

[1] و هذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي ، كما ترى في اللآية الكريمة.

2) أن يفصل بينه و بين فاعله المؤنث الظاهر بإلا: نحو: (ما قام إلاّ فاطمةُ) [و ذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: عاى أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فإن كان الفاعل ضميرا منفصلا مفصولا بينه و بين فعله بإلا ، جاَز في الفعل الوجهان كما ستعلم].

و قد يؤنّث مع الفصل بها ، و الفاعل اسم ظاهر ، وهو قليل و خَصَّه جمهور النحاة بالشعر كقوله:

ما برِئْتُ ريبة و ذَمٍ في حَربنا غلاّ بناتُ العَمِّ

3- متى يجب تأنيث الفعل مع الفاعل؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

1) أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا ظاهرا متصلا بفعله، مفردا أو مثنى أو جمع مؤنث سالما، نحو : (جاءت فاطمةُ ، أو الفاطمتان أو الفاطمات) .

[فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثا مجازيا ، كشمس، أو جمع تكسير، كفواطم، أو ضميرا منفصلا، نحو: (إنّما قَام هي) أو ملحقا بجمع المؤنث السالم، كبنات أو مفصولا بينه و بين فعله بفاعل ، جاز فيه الوجهان كما سيذكر ، أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه، و أجاز الكوفيون و بعض البصريين تذكيره، فيقولون: (جاءت الفاطمات ، وجاء الفاطمات)][1] .

2) أن يكون الفاعل ضميرا مستترا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي ، نحو: (خديجةُ ذهبت ، و الشمسُ تطلُع).

3) أن يكون الفاعل ضميرا يعود إلى جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر غير عاقل ، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو:الّ(بِنُ بات جاءت، أو جئَن و تَجيءُ أو يَجِئْن) و (الفواطم أقبلت أو أقبلن) و (الجمال تسير أو يَسِرْنَ) .

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ج 2 ، ص 229 – 340.

4- متى يجوز الأمران : تذكير الفعل و تأنيثه

يجوز الأمران : تذكير الفعل و تأنيه في تسعة أمور:

1) أن يكون الفاعل مؤنثا مجازيا ظاهرا (أي : ليس بضمير) نحو: (طلعت الشمسُ و طلع الشمسُ) و التأنيث أفصح.

2) أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه و بين فعله بفاصل غير (إلا) نحو: (حَضَرَتْ أو حَضَرَ المجلس امرأةٌ) و قول الشاعر:

إن امرءً غَرَّهُ منكنَّ واحدةٌ بعدي و بَعلَكِ في الدنيا لمَغرُور.

و التأنيث أفصح.

3) أن يكون ضميرا منفصلا لمؤنث، نحو: (إنّما قَامَ أو قامت هي) و نحو : (ما قَامَ أو ما قامت إلاّ هي) ، و الأحسن ترك التأنيث.

4) أن يكون الفاعل مؤنثا ظاهرا و الفعل (نِعْم) أو (بِئْسَ) أو (سَاءَ) التي للذّمِّ [1] نحو: (نِعْمَتْ أو نِعْمَ أو بِئْسَتْ أو بِئْسَ، و ساءت أو ساء المرأةُ هِنْدٌ) والتأنيث أجود .

5) أن يكون الفاعل مذكورا مجموعا بالألف و التاء نحو: (جاء، جاءت الطلحات) و التذكير أحسن.

6) أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكور، نحو: (جاء ، أو جاءت الفواطُم، أو الرجالُ) و الأفضل التذكي مع المذكر، و التأنيث مع المؤنث.

7) أن يكون الفاعل ضميرا يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل، نحو: (الرجال جاءوا أو جاءت) والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصح.

8) أن يكون الفاعل ملحقا بجمع المذكر السالم، أو بجمع المؤنث السالم فالأول ،نحو: (جاء أو جاءت البنونَ)و من التّأنيث قوله تعالى : "آَمَنْتُ أَنَّهُ لا إله إلاّ الذي آَمَنَتْ بِه بنو اسرائيل" و الثاني نحو: (قامت أو قام البنات) و من تذكيره قول الشاعر (و هو عبدة بن الطبيب) :

---

[1] ساء، إن كانت الذّم فهي فعل جامد لا يتصرف، لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال، و إن كانت من المساءة نحو: (ساءني ما فعلت) فهي فعل متصرف، تقول منه (ساءني و تسوءني و يسوء فلانا، فإن كانت بمعنى المساءة تؤنث لتأنيث الفاعل و تذكر لتذكيره وجوبا نحو: (ساءَ ني فلان، تسوءني فلانة)

فبكي بناتي شَجْوُهُنَّ و زَوْجَتي و الظّاعنون إلّي، ثُمَّ تَصَدّعوا[1]

9) أن يكون الفاعل اسم جمع أو اسم جنس جميعا[2] فالأول، نحو: (جاء أو جاءت النساء، أو القوم، أو الرهط أو الإبل) و الثاني نحو: (قال أو قالت العرب أو الروم أو الفرس أو الترك) و نحو: (أوراق أو أورقِ الشّجر).

[و هناك حالة يحوز فيها تذكير الفعل أو تأنيثه ، و ذلك إذا كان الفاعل المذكور مضافا إلى مؤنث على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف تقول: (مر أو مرت علينا كرور الأيام) أو (جاء أو جاءت كل الكاتبات)، بتذكير الفعل و تأنيثه، لأنه يصح إسقاط المضاف المذكور و إقامة المضاف إليه المؤنث مقامه ، فيقال: (مّر الأيام) و (جاءت الكاتبات) و عليه قول الشاعر:

(كما شرقت صدر القناة من الدّم) غير أن تذكير الفعل هو الفصيح و الكثير و إن تأنيثه في ذلك ضعيف، و كثير من الكتاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال الضعيف.

أما إذا كان لا يصح إسقاط المضاف المذكور و إقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، بحيث يختل أصل المعنى فيجب التذكير ، نحو:" جاء غلام سعاد" فلا يصح أبدا أن يقال: (جاءت غلام سعاد) لأنه لا يصح إسقاط المضاف هنا كما صح هناك ، فلا يقال: (جاءت سعاد) و أنت تعني غلامها .

أقسام الفاعل :

الفاعل ثلاثة أنواع: صريح و ضمير مؤّول

فالصريح: مثل : (فاز الحقُّ)

و الضمير، إما متصل كالتاء من (قمتَ) و الواو من (قاموا) و الألف من (قاما) و الياء (تقومين) وإما منفصل: كأنا و نحن من قولك (ما قام إلا أنا، و إنما قام نحن) و إما مستتر، نحو:أقومُ ، وتقومُ ، ونقومُ ، وسعيد يقومُ ، وسعادُ تقومُ). و المستتر على ضربين: مستتر جوزا، و يكون في الماضي و المضارع المسندين إلى الواحد الغائب و الواحدة الغائبة، و مستتر وجوبا، و يكون في المضارع المسندين إلى الواحد المخاطب، و في المضارع المسند إلى المتكلم ، مفردا أو جمعا. و في اسم الفعل المسند إلى متكلم: كأُفّ

[1] شجوهن: منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : بكين لشجوهن أي حزنهن، و الظاعنون: الراحلون ، و تصدّعوا: تفرقوا، و في البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل (زوجة) بالتاء و زعم يونس أنه ليس من كلام العرب ، و البيت حجة عليه، نعم الكثير من الفصيح أن يقال: (زوج) للرجل و المرأة، قال تعالى:قُلْنا يا آدم اسكن أنت و زوجُكَ الجَنّة ".

[2] راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

أو مخاطب: (ك صه) و في فعل التعّجب، الذي على وزن (ما أفعَل) نحو: ما أحسنَ العلَم[1]. و في أفعال الاستثناء: كخلا، عدا، و حاشا، نحو:(جاء القوم ما خلا سعيداً).

[و الضمير المستتر في أفعال الاستثناء، يعود إلى البعض المفهوم من كلام، فتقدير قولك جاء القوم ما خلا سعيداً: (جاءوا ما خَلا البعض سعيداً) و (ما) إما مصدرية ظرفية، و ما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها، و التقدير: (جاؤوا) زمن خلوها من سعيد و التقدير: (جاؤوا خالين من سعيد)[2] .

و الفاعل المؤّول : هو أن يأتي الفعل و يكون فاعله مصدرا مفهوما من الفعل بعده، نحو: (يحُسُن أن تجتهِدْ) . [فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد ، و لما كان الفعل الذي بعد "أن" في تأويل المصدر الذي هو الفاعل ، سمي الفعل مسؤولا) .

و يتأول مثل: (يعجبني أن تجتهدَ) و التقدير: (يعجبني اجتهادك).

و الثاني مثل: (يبلغني أنّك فاضل ٌ) و التقدير: (بلغني فضلك).

و الثالث مثل:(أعجبني ما تجتهد) و التقدير: (أعجبني اجتهادك).

و الرابع مثل: (جئت لكي أتعلّم) و التقدير: (جئت للتّعلّم) و "كي" لا يتأول الفعل بعدها إلا بمصدر مجرور بالاّم.

و الخامس مثل: (وِددتُ لو تجتهدُ) و التقدير: (وِددتُ اجتهادك) ، "لو" لا يتأول الفعل بعدها إلاّ بالمفعول كما رأيت.

و الثلاثة الأول يتأّول الفعل بعدها بالمرفوع و المنصوب و المجرور.

و الجملة المؤلفة من الفاعل و مرفوعة تدعى جملة فعلية [3].

---

[1] ما : اسم نكرة معناه التعجب ، و هو في محل رفع لأنه مبتدأ، و أحسن : فعل ماض فعل تعجب أول و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره (هو) يعود إلى (ما) التعجبية و العلم مفعول به لأحسن، و الجملة من الفعل و الفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

[2] ستعلم في باب الاستثناء عند الكلام على (خلا) (عدا) و (حاشا) أن الحق فيها أفعال لا فاعل: لها أو أنها أحرف للاستثناء منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء.

[3] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ج 2 ، ص 343

فائدتان

1) إن وقع بعد "لو" كلمة "أن" فهناك فعل محذوف بينهما تقديره (ثبت) فإن قلت: (لو أنك اجتهدت لكان خيرا لك) فالتقدير: (لو ثبت اجتهادك) فيكون المصدر المؤّول فاعلا لفعل محذوف تقديره (ثبت) .

2) الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) تسمى همزة تسوية ، و ما بعدها مؤّول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ، (سواء) قبله خبره مقدما عليه. فتقدير قوله تعالى: " سَواء عَلَيهم أ أنذرتَهم أم لم تُنذِرْهم": (و عدم انذارك سواء عليهم) أي (الأمران سيان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية، التي يتأّول الفعل بعدها بمصدر فتكون الأحرف المصدرية على هذا ستة أحرف.

أسباب حذف الفاعل:

يحذف الفاعل أما للعلم به فلا حاجة إلى ذكره، لأنه معروف نحو: "و خُلِق الإنسانُ ضَعيفا".

و إما للجهل به، فلا يمكنك تعيينه، نحو: (سُرِقَ البيتُ) إذا لم تعرف السارق .

و إما للرغبة في إخفائه للإبهام، نحو: (رُكِبَ الحصان) ، إذا عرفت الّراكب غير أنك لم تُرِدْ إظهاره.

و إما للخوف عليه نحو: (ضُرِبَ فلان) إذا عرفت الضارب غير أنّك خفت عليه، فلم تذكره.

و إما للخوف منه، نحو: (سُرِقَ الحصان)، إذا عرفت السارق فلم تذكره خوفا منه، لأنه شّرير مثلا.

و إما لشرفه نحو: (عُمل عَمل منكَر) إذا عرفت العامل فلم تذكره ، حفظا لشرفه.

و إما لأنه لا يتعلق بذكره فائدة ، نحو:" فإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو رُدُّوها "فذكر يُحيّي لا فائدة منه، و إنما لغرض وجوب ردّ التحية لكل من يُحيّي.

الأشياء التي تنوب عن الفاعل:

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة أشياء:

1) المفعول به ، نحو(يُكرَمُ المجتهدُ) [1].

و إذا وجد في الكلام، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة، لكون الفعل أشدّ طلبا له من سواه، فيرتفع هو على النائبية، و ينتصب غيره نحو: (أُكرِمَ زهير يوم الجمعة أمام

[1] و الأصل : يكرم الأستاذ المجتهد

التلاميذ بجائزة سنية إكرامًا عظيمًا) و قد ينوب المجرور بحرف الجر مع وجود المفعول به الصريح و ذلك قليل نادر، كقول الشاعر:

لَم يُعْنَ بالعَلياءِ إلاّ سيّداً [1] و لا شَفَى ذا الغَيِّ إلاّ ذو هُدَى

و قول آخر:

و إنّما يرضي المنيبُ ما دامَ معنيّا بِكرٍ قَلبَهُ [2]

و قراءة من قرأ: "لِيَجْزِيَ قَوماً بما كَسَبوا " [3]

و إذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة، أقيم المفعول الأول مقام الفاعل، فيرتفع على النائبية و ينتصب غيره، نحو: (أُعطِيَ الفقيرُ درهما، و ظُنَّ زهيرٌ مجتهداً ،و أُرِيَ وفيّاً بالعَهدِ و أُعلِمتَ الأمر واقعا)

و قد تجوز نيابة المفعول الثاني في باب أعطى إن لم يقع لبسٌ نحو: (كُسِيَ الفقير ثوبٌ، و أُعطِيَ المسكينَ دينارٌ).

[فإن لم يؤمن الالتباس ، لم يجز إلاّ إنابة الأول نحو: (أعطي سعيد سعدا) و لا يقال: (أعطي سعيدا سعد) إذا أردت أن الأخذ سعد و المأخوذ سعيد فإن أردت ذلك قدمته فقلت : (أعطي سعد سعيدا) ليتبين الأخذ من المأخوذ، لأن كلا منهما صالح لذلك، فلا يتعين الأخذ إلاّ بتقديمه و إنابته عن الفاعل].

2) المجرور بحرف الجر نحو: نُظِرَ في الأمر[4] و منه قوله تعالى: " و لما سُقِطَ[5] في أيديهم "على شرط أن يكون حرف الجّر للتعليل، فلا يُقال: (وُقِفَ لك ، و لا من أجلكَ) إلاّ إذا جعلت نائب الفاعل ضمير الوقوف المفهوم من (وُقِفَ) فيكون التقدير: (وُقِفَ الوقوفُ الذي تعّهد، لك أو من أجلك).

---

[1] بالعلياء، ب: حرف جر متعلق بيعن و العلياء مجرور مجرور بالباء لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل ليعن، و سيدا مفعول به له، و قد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح، و حقه أن يقول: (لم يعنبالعلياء إلاّ سيّد)، يرفع سيد.

[2] بذكر : متعلق بمعنيا، و هو مرفوع محلا على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول : وهو (معنيا) فإنه اسم مفعول ، و قلبه مفعوله ، و حقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل و لكنه أناب المجرور.

[3] بما : متعلق بيجزي و هو في محل رفع نائب فاعل و قوما مفعوله ، و القراءة المعول عليها إما هي يرفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة.

[4] و الأصل : نظر الناس في الأمر.

[5] سقط في يده : زلّ و تحير و ندم .

[و إذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل ، يقال في إعرابه أنه مجرور لفظا بحرف الجر مرفوع محلا على أنه نائب فاعل غير أنه إن كان مؤنثا لا يؤنّث فعله، بل يجب أن يبقى مذكّرا: تقول: (ذُهب بفاطمة) و لا يقال: (ذهبت بفاطمة)].

3) الظروف المتصرّف المختص، نحو: (مُشِي يومٌ كاملٌ ، وصِيم رمضان) و المتصرف من الظروف ما يصحّ وقوعه مسندا إليه، كيوم و ليلة و دهر و دهر و أمام و وراء و مجلس و جهة و نحو ذلك. و غير المتصرف منها ما لا يقع مسندا إليه، فلا يكون إلا ظرفا، كحيث و عوض و قط و الآن و مع و إذا، أو ظرفا و مجرورا بمن، كعند و لدى و لدنّ و قبل و بعد و ثم(بفتح التّاء): أو بإلى، كمتى أو بمن و إلى، كأين و ما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل، لأنه لا يسند إليه إذ لا يجوز فيه الرفع، كما تصح أن تسند إلى يوم و شهر و رمضان، فتقول: (جاء يوم الجمعة، و مضى على الأمر شهر و رمضان شهر مبارك).

و الظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلاّ إذا كان مع تصرفه مختصا، و المراد باختصاصه أن يكون مفيدا غير مبهم، و هو يختص بالوصف، نحو: (جلس مجلس مفيد) أو بالإضافة نحو: (سهرت ليلة القدر) أو بالعلمية، نحو: (صيم رمضان) فلا تنوب عن الفاعل مثل: (زمان و وقت و مكان) و نحوها من الظروف المبهمة غير المختصة، فلا يقال: (وقف زمان) و لا (انتظر الوقت) و لا (جلس مكان) فإن اختصت بقيد يقيّدها، جازت نيابتها، نحو: (وقف زمان طويل، و انتظر وقت قصير، و جلس مكان رحب).

4) المصدر المتصرف المختص نحو: (حتُفل احتفالٌ عظيمٌ)

[والمتصرف من المصادر : ما يقع مسندا إليه كإكرام و احتفال و إعطاء و فتح و نصر و نحوها، و غير المتصرف منها ما لا يصح أ، يقع مسندا إليه، لأنه لا يكون إلا منصوبا على المصدرية أي: على المفعولية المطلقة،نحو: (معاذ الله و سبحان الله) فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه، كما يصح الإسناد إلى إكرام و فتح و نصر نحو: (إكرام الضيف سنة العرب)، نحو"إذا جاء نَصْرُ اللهِ و الفَتح"].

و المصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصا و المراد باختصاصه أن يكون مفيدا غير مبهم، و يختص بالوصف نحو: (وقف وقوف طويل) أو بيان العدد، نحو: (نظر في الأمر نظرتان أو نظرات) أو بيان النوع، نحو: سير سير الصالحين).

و قد ينوب عن الفاعل ضمير المصدر المتصرف المختص، كأن تقول: (هل كتبت كتابةٌ حسنةٌ؟) فتقول: (كُتِبَتْ) فنائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الكتابة ، و قد يعود الضمير على مصدر الفعل، و إن لم يذكر لكونه مفهوما معهودا للسامه، كقوله تعالى: "وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ"أي حيل الحؤول[1]المعهود ذهنا ، فنائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الكلام و منه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَياءً ، و يُغضى من مَهابته فَما يُكَلَّمُ إلاَّ حين يبتسِم

أي: يُغْضى الإغضاء الذي تعّهد، و هو إغظاء الإجلال مهابة له، فنائب الفاعل ضمير الإغضاء المفهوم من (يُغْضى).

[ولا يجوز أن يكون من (مهابته) في موضع الرفع على النائبية لأن حرف الجر هنا للتعليل فالمجرور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله و إذا كان حرف الجر للتعليل، ينوب المجرور به عن الفاعل، كما علمت لأنه يكون، و الحالة هذه من جملة لأخرى، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر ، فإذا قلت: (وقف الناس) فكأن واقفا سأل: لماذا وقف الناس؟ فقلت: إجلالا للعلماء، أي وقفوا إجلالا لهم... فإجلال: مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور فكذلك هنا، في بيت الفرزدق. إذ التقدير: يغضي إغضاء الإجلال، أي: يغضي الناس إغضاء إجلال ... و إنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته، أي: مهابة له و إجلالا لمقامه].

و إذا فُقِدَ المفعول به من الكلام جازت نيابة كل واحد من المجرور و المصدر و الظرف المختصين على السواء، فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى: "فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نفخةٌ واحدةٌ " ومن نيابة المجرور أن تقول: يُشَادُ بذكر العاملين إشادةً عظيمةً " و من نيابة الظرف قولك:يُصَلَّى يومُ الجمعةِ صلاتها) .

[1] حال بينهم يحول حولا (بفتخ فسكون) و حؤولا و حيلولة أي حجر بينهم و منع اتصال أحدهم بالآخر و حال بينه و بين ما يشتهي ، أو دونه ما يريد أي: كان حائلا و حاجزا و مانعا من وصوله إلى ذلك.

المطلب الثالث : المفعول به

المفعول به :هو اسم دلّ على شيء وقع عليه الفاعل إثباتا أو نفيا ، و لا تُغيّر لأجله صورة الفعل ، فالأول ، نحو :"بريتُ القلَم"، والثاني ، نحو "ما بريتُ القَلَم".

و قد يتعدّد ، المفعول به ، في الكلام ، إن كان الفعل متعدّيا لأكثر من مفعول به واحد ، نحو : " أعطيتُ الفقيرَ درهماً ، ظننت الأمَر واقعا ، أعلمتُ سعيدًا الأمَر جليًا " .

(و قد سبق الكلام على الفعل المتعدّي بأقسامه و أحكامه في الجزء الأول كم هذا الكتاب فراجعه).

و يتعلّق بالمفعول به أحد عشَر مبحثًا : [1]

1- أقسام المفعول به :

المفعول به قسمان : صريح و غير صريح .

و الصريح قسمان: ظاهر ، نحو: "فتَح خالدٌ الحِيرةَ "، وضمير متصل، نحو: "أكرمتُكَ و أكرمتهم"، أو منفصل نحو إيَّاكَ نَعبُدُ وإيَّاكَ نَستَعِينُ" [الفاتحة : 5] و نحو إيّاهُ أُريدُ " .

و غير الصريخ ثلاثة أقسام ، مُؤوَّل بمصدر بعد حرفٍ مصدريٍّ ، نحو : " علمتُ أنّك مجتهدٌ " ، و جملة مُؤوَّلَةٌ بمفرد، نحو: " ظننتك تجتهد "، و جارٍ و مجرور، نحو : " أمسكتُ بيدِكَ ". و قد يسقط حرف الجّر فينتصب المجرور على أنه مفعول به ، و يسّمى : " المنصوب على نزعِ الخافضِ " فهو يرجه إلى أصله من النصب ، كقول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ، و لم تَعُوجُوا كَلَامُكُم عليَّ إذًا حَرامُ

(و قد تقدّم لهذا البحث فضل بيان في الجزء الأول من هذا الكتاب ، في الكلام على الفعل اللازم فراجعه).

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ج3 ، ص 411 – 418

2- أحكام المفعول به

للمفعول به أربعة أحكام :

1) أنه يجب نصبُه

2) أنه يجوز حذفه لدليل ، نحو : " رَعَت الماشيةُ " ، و يقال : "هل رأيت خليلاً " ، فتقول : " رأيتُ " ، قال تعالى : " مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى " [الضحى : 3] ، و قال : " مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلاَّ تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى " [طه : 2 ، 3] .

و قد يُنزَّلُ المتعدي منزلة اللّازم لعدم تعلق غرض بالمفعول به ، فلا يذكر له مفعول و لا يقدّر ، كقوله تعالى : "هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " [الزمر : 9] .

و ما نصب مفعولين من أفعال القلوب ، جاز فيه حذف مفعولَيه معا ، حذف أحدهما لدليل ، فمن حذف أحدهما قولُ عَنترةُ :

و لقد نَزلتِ، فَلا تَظُنِّي غَيرَهُ مِنّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكرَمِ

أي : فلا تظني غيره واقعا و من حذفهما معا قوله تعالى: " أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ "[القصص : 62]

أي تزعمونهم شركائي ، و من ذلك قولهم : " من يَسْمَعْ يَخَلْ" أي يَخَلْ ما يسمعُه حقاً

(و قد تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب مزيد إيضاح لهذا البحث في الكلام على أفعال القلوب ، فارجع إليه)

3) أنه يجوز أن يحذف فعله لدليل ، كقوله تعالى : " مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا " [النحل : 30]

أي أنزل خيرا ، و يُقالُ لك : "من أُكرِمُ ؟ " فتقول : "العلماءَ " أي أُكرِمُ العلماءَ .

و يجب حذفه في الأمثال و نحوها ممّا اشتهر بحذف الفعل ، نحو : " الكلابَ على البقرِ " أي : أرسل الكلابَ ، و نحو : " أَمَرُ مِكياتِلكَ " ، لا أَمَرُ ضحكاتكَ " أي ألْزَمُ و أقبَلُ ، و نحو: " كلّ شيءٍ و لا شتيمةُ حرٍّ " ، أي : أئتِ كل شيءٍ و لا تأتِ شتيمةَ حرٍّ ، و نحو : "أهلاً و سهلاً " ، أي جئتَ أهلاً و نزلتَ سهلاً " .

و من ذلك حذفه في أبواب التحذير و الإغراء و الاختصاص و الاشتغال و النعت المقطوع ، وسيأتي بيان ذلك في مواضعه

4) أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل و الفاعل و قد يتقدَّمُ على الفاعلِ ، أو على الفعل و الفاعل معا ، كما سيأتي .

3- تقديم المفعول به و تأخيرُه

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ، لأنه كالجزء منه ، ثم يأتي بعده المفعول ، وقد يُعكَسُ الأمر . و قد يتقدّم المفعول على الفعل و الفاعل معا . و كلّ ذلك إما جائزٌ و إمّا واجبٌ ، و إمّا ممتنع .

تقديم الفاعل و المفعول أحدهما على الآخر :

يجوز تقديم المفعول به على الفاعل و تأخيره عنه في نحو: "كتبَ زُهيرٌ الدرسَ ،وكتبَ الدّرسَ زهيرٌ ".

و يجب تقديم أحدهما على الآخر في خمس مسائل :

1) إذا خشي الالتباس و الوقوع في الشكّ ، بسبب خفاء الإعراب مع عدم القرينة ، فلا يُعلَم الفاعل من المفعول ، فيجب تقديم الفاعل ، نحو : " علَّم موسى عيسى. و أكرَم ابني أخي . و غلب هذا ذاك ". فإن أُمِن اللبس لقرينة دالة، جاز تقديم المفعول، نحو: " أكرمت موسى سلمى ، و أضنت سُعدى الحّمى "

2) أن يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ، فيجب تأخير الفاعل و تقديم المفعول ، نحو : " أكرَم سعيداً غُلامُهُ " . و منه قوله تعالى : "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ " [البقرة : 124]

و قوله : "يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ" [غافر : 52]

و لا يجوز أن يقول: "أكرم غلامُهُ سعيداً " ، لئلاّ يلزَم عَودُ الضمير على متأخّر لفظا و رتبة، و ذلك محظور . و أما قول الشاعر :

و لَو أَنَّ مجداً أَخلَدَ الدَّهرَ واحِدًا ... مِنَ النَّاسِ أَبقَى مَجدُهُ الدَّهرَ مُطعِمًا

و قول الآخر :

كَسا حِلمُهُ ذا الحِلمِ أَثوابَ سُؤدُدٍ ... وَرَقَّى نَداهُ النَّدى في ذُرى المَجدِ

و قول غيره :

جَزى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ ... جَزاءَ الكِلابِيِّ العَوِيّاتِ وَقدْ فَعَلْ

و قول آخر :

جَزِيَنَّوه أَبَا الْغُلَان عَنْكَ بِرِ و حُسْنِ فِعلٍ كَما يُجْزَى سِنِمَّار

فضرورة ، إن جازت في الشعر ، على قبحها لم تجز في النثر .

فإن اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعلجاز تقديمه و تأخيرُه فتقول: "أكرم الأستاذُ تلميذَه. و أكرَم تلميذَه ُ الأستاذُ "لأن الفاعل رتبته التقديم ، سواءٌ أتقدّم أم تأخّر .

3)أن يكون الفاعل و المفعول ضميرين ، و لا حصر في أحدهما ، فيجب تقديم الفاعل و تأخير المفعول به ، نحو :أكرمتُه ُ "

4) أن يكون أحدهما ضميرا متصلا ، و الآخر اسما ظاهرا ، فيجب تقديم الضمير منهما ، فيقدَّم الفاعل في ، نحو : " أكرمتُ علياّ "و يقدّم ُ المفعول في ، نحو : " أكرمني علّي " ، وجوبا .

(و لك في المثال الأول تقديم المفعول على الفعل و الفاعل معا ، نحو : " عليا أكرمتُ " و لك في في المثال الآخر تقديم " علّي " على الفعل و المفعول به ، نحو :" علّي أكرمني " ، غير أنه يكون حينئذ مبتدأ ، على رأي البصريين ، و يكون الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه . فلا يكون الكلام ، و الحالة هذه من هذا الباب ، بل يكون من المسألة الثالثة ، لأن الفاعل و المفعول كليهما حينئذٍ ضميران) .

أن يكون أحدهما محصورا فيه الفعل بإلاّ أو إنّما ، فيجب تأخير ما حُصِر فيه الفعل ن مفعولا أو فاعلا ، فالمفعول المحصور ، نحو " ما أكرَم سعيدٌ إلاّ خالداً "و الفاعل المحصور نحو " ما أكرَم سعيداً خالدٌ".

(و معنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره . و ذلك يكون ردّا على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره ، أو عليه و على غيره . و معنى الحصر في الفاعل أم الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون ردا على من اعتقد أن الفاعل غيره، أو هو غيره)

و قد أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما و تأخير الآخر ، أياً كان المحصور فيه الفعل ، إذا كان الحصر بإلاّ ، تمسّكا بما ورد من ذلك . فمن تقديم المفعول المحصور بإلاّ قول الشاعر :

و لم ّ ا أبى إلَّا جَمَاحا فُؤَادُه و لم يسْلُ ُ عن لَيلَى بمَالٍ و لَا أَهلٍ

و قول آخر :

تَوَدَّدتُ من لَيلَى بتَكليمِ ساعةٍ فما زاد إلاّ ضِعفَ ما بي كَلاُمها

و من تقديم الفاعل المحصور بها قول الشاعر :

ما عابَ إلاَّ لَئِيمٌ فعلَ ذي كَرَمٍ و لاجفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا

و قول آخر :

نُبِّئْتُهم عَذَّبوا بالنَّارِ جارَهُم ! و هَلْ يُعَذِّبُ إلاَّ اللَّهُ بالنَّارِ ؟ !

و قول غيره :

فَلَم يَدْرِ إلاَّ اللَّهُ ما هيَّجَتْ لنَا ، عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيارِ ، وشُأَمُها

و الحق أن ذلك كله ضرورة سوّغها ظهور المعنى المراد وُضوحُه ، و سهَّلَها الالتباس .

وأعلم أنه متى وجب تقديم أحدهما ، وجب تأخير الآخر بالضرورة .

تقديم المفعول على الفعل و الفاعل معا

يجوز تقديم المفعول به على الفعل و الفاعل معا في نحو :"عليّا أكرمتُ .و أكرمتُ عليّا " و منه قوله تعالى : " فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وفَرِيقًا تَقْتُلُونَ " [البقرة 87] .

و يجب تقديمه عليهما في أربعة مسائل :

1)أن يكون اسم شرط ، كقوله تعالى : "وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَما لَهُ مِنْ هادٍ" [الرعد : 33] ، نحو: أيُّهم تُكرِمْ أُكْرِمْ" ، أو مضافا لاسم شرط ، نحو هذا الذي من تَتبع يَتبع بَنوك "

2) أن يكون اسم استفهام ، كقوله تعالى فَأَيَّ آياتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ " [غافر : 81] ، و نحو: " من أَكرمتَ ؟ و ما فَعلتَ ؟ و كم كتابا اشتريتَ ؟ " أو مضافا لاسم استفهام ، نحو : كتاب من أَخذتَ ؟ " .

و أجاز بعض العلماء تأخير اسم الاستفهام ، إذا لم يكن الاستفهام ابتداءً ، بل قُصِدَ الاستثباتُ من الأمرِ ، كأن يقال : " فعلتُ كذا و كذا " فتستثبت الأمر بقولكَ : " فعلتَ ماذا ؟ " ، و ما قولهم ببعيد عن الصّواب .

3) أن يكون "كم" أو " كأيِّن" الخبريتين ، نحو : " كم كتابٍ ملكتُ ! " ، و نحو : " كأيِّن من علمٍ حَوَيْتَ ؟ " ، أو مضافا إلى "كم" الخبرية ، نحو : "ذَنبَ كم مذنبٍ غفرتَ ! ".

(أما "كأين"فلا تضاف و لا يُضاف إليها . و إنّما وجب تقديم المفعول به إن كان واحدا مما تقدّم ، لأن هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوبا ، فلا يجوز تأخيرها) .

4) أن يُنصب جواب " أما" و ليس لجوابها منصوب مقدّم غيرُه ، كقوله تعالى فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ " [الضحى 8 – 9]

(و إنما وجي تقديمه ، و الحالة هذه ، ليكون فاصلا بين " أما " و جوابها ، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه ، نحو : " أما اليوم فافعل ما بدا لك " .

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعددت المفاعيل في الكلام ، فلبعضها الأصالة في التقدّم على الآخر ، إمّا بكونه مبتدأ في الأصل كما في باب " ظنَّ" ، و إمّا بكونه فاعلا في المعنى ، كما في باب " أعطى" .

(فمفعولا "ظنَّ" و أخواتها أصلها مبتدأ و خبر ، فإذا قلت :" علمت اللّه رحيمًا " . فالأصل " اللّه رحيمٌ" و مفعولا " أعطى" ليس أصلهما مبتدأ و خبر ظن غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى ، فإذا قلت : "ألبستُ الفقير ثوبًا " . فالفقير : فاعل في المعنى لأنه ليس الثوب).

فإذا كان الفعل ناصبا لمفعولين، فالأصل تقديم المفعول الأول، لأن أصله المبتدأ، في باب "ظنَّ"، و لأنّه فاعل في باب " أعطى"، نحو: " ظننتُ البدَر طالعًا "، و نحو: "أعطيتُ سعيدا الكتابَ ". و يجوز العكس إمَن اللّبسُ، نحو : " ظننتُ طالعا البدَر"، و نحو: " أعطيتُ الكتابَ سعيدًا ".

و يجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائل :

1) أن لا يُؤمَن اللّبسُ، فيجب تقديم ما حقَّهُ التقديمُ ، و هو المفعول الأول ، نحو: "أعطيتُكَ أخاكَ"، إن كان المخاطَبُ هو المعطى الآخذ ، و أخوه هو المعطى المأخوذ ، نحو : "ظننت سعيداً خالداً"، إن كان سعيد هو المظنون أنه خالدٌ . و إلاَّ عكستَ .

2) أن يكون أحدهما اسما ظاهرا ، و الآخر ضميرا ، فيجب تقديم ما هو ضمير ، و تأخير ما هو ظاهر، نحو : "أعطيتُكَ درهماً" و " الدرهمَ أعطيتُهُ سعيداً " .

3) أن يكون أحدهما محصورا فيه الفعل ، فيجب تأخير المحصور ، سواءٌ أكان المفعول أم الثاني ، نحو : "ما أعطيتُ سعيداً إلاَّ درهماً "و ما أعطيت الدرهَمَ إلاَّ سعيداً .

4) أن يكون المفعول الأول مشتملا على ضمير يعود إلى المفعول الثاني ، فيجب تأخير الأول و تقديم الثاني ، نحو : " أعطِ القوسَ باريها " .

(فلو قُدّم المفعول الأول لعاد الضمير على متأخر لفظا و رتبة ، لأن المفعول الثاني رتبته التأخير عن المفعول الأول . أما إن كان المفعول الثاني مشتملا على ضمير يعود إلى المفعول الأول ، نحو : أعطيتُ التلميذَ كتابه " ، فيجوز تقديمه على المفعول الأول ، نحو : " أعطيتُ كتابه التلميذَ " لأن المفعول الأول ، و إن تأخّر لفظا ، فهو متقدم رتبة) .

4- المشبّه بالمفعول به

إن كان معمول الصفة المشبّهة معّرفة ، فحقُّهُ الّرفع ، لأنه فاعل لها ، نحو : علّي حَسَنٌ خُلُقُهُ " . غير أنهم إذا قصدوا المبالغة حّولوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرستَتِرُ فيها يعود إلى ما قبلها، و نصبوا ما كان فاعلا، تشبيها له بالمفعول به. و ليس مفعولا بهلأن الصفة المشبّهة قاصرة غير متعدّية ، و لا تمييزا لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، و التمييز لا يكون إلا نكرة .

المطلب الرابع: المبتدأ أو الخبر

المبتدأ أو الخبر اسمان تتألف منهما جملة مفيدة ، نحو: "الحُق منصوٌر" و " الإستقلالُ ضامٌن سعادةَ الأمة".

يتميز المبتدأ عن الخبر بأن المبتدأ مخبرٌ عنه،والخبر مخبرٌ به. والمبتدأ: هو المسند إليه، الذي لم يسبقه عاملٌ .

والخبر: ُ ما أسندَ إلى المبتدأ، وهو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة و الجملة المؤلفة من المبتدأ و الخبر تدعى جملة إسمية . ويتعلق بالمبتدأ و الخبر ثمانية مباحث :[1]

1- أحكام المبتدأ: للمبتدأ خمسة أحكام:

الأول: وجوب رفعه، وقد يُجر بلباء او من الزائدتين، أوبربِ التي هي حرف جر شبيه بالزائد،فالأول نحو بحَسبِك الله" [2]. والثاني نحو: " هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيرُ اللهِ يرزقكُم؟!" [3].والثالث نحو:" يَا لَرُبَ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة".[4]

الثاني:وجوب كونه معرفةً نحو:"محمد رسول الله "، أو نكرة مفيدةً نحو: " مجلسُ علمٍ ينتفُع بِه خيرٌ من عبادة سبعين سنة".وتكون نكرة مفيدة بأحد أربعةَ عشر شرطا:

1- بالاضافة لفظا نحو:" خَمسُ صلواتٍ كتبَهن اللهُ " أو معًنى نحو:كلٌ يموتُ" ونحو:"قُلْ كلٌ يعَملُ على شاكلتِه" أي كلُ واحد.

2- بالوصف لفظا نحو:" لَعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ منْ مشرك"،أو تقديرا نحو:" شٌر أهَر ذانَاب" ونحو: "أمٌر أتى بك"، أي: شٌر عظيٌم و أمٌر عظيٌم: أو معنى: بأن تكونُ صغَرةً ، نحو:"أُرَيْجِلٌ عندنا" أي: رُجلٌ حقيرٌ ، لأن التصغير فيه معنى الوصف.

3-بأن يكون خبرها ظرفًا أو جارًا و مجروراً مقدما عليهما ، نحو:" وفوقَ كلِ ذي علمٍ عليٌم ولكلِ أجلٍ كتاب" .

---

[1] جامع الدروس العربية،مصطفى الغلاييني، ج2، ص348-359.

[2] بحسبكالباء حرف جر زائد وحسب مجرور لفظا بالباء الزائدة، مرفوع محلا على أنهُ مبتدأ،والله خبره.

[3] من: حرف جر زائد، وخالق مجرور لفظا بمن الزائدة مرفوع محلا على انه مبتدأ.

[4] رُبَ: حرف جر شبيه بالزائد وكاسية مجرور لفظا برب، مرفوع محلا على انه مبتدأ وعارية خبره .

4- بأن تقع بعد نفي أو استفهام أو "لولا" أو "إذا" الفجائية . فالاول نحو: "ما أحدٌ عندنا" والثاني نحو: "أ إلهٌ مع الله ؟" والثالث كقول الشاعر:

لَولا إصْطِبارٌ لأوذي كُلُّ ذي مِقَةٍ لَما استقلتْ مَطاياهُن للظعنِ .

والرابع نحو:" خرجتُ فإذا أسدٌ رابضٌ"

5- بأن تكون عاملة نحو:إعْطاءُ قِرْشاً في سبيل العلم ينهض بالأمة " ونحو: "أُمر بمَعروفٍ صدقةٌ ، ونُهي عن منكر صدقةٌ ". [فإعطاء، عمل النصب في "قرشا" على أنه مفعول به، و امر ونهي: يتعلق بهما حرف الجر و المجرور مفعول لهما غير صريح].

6- بأن تكون مبهمة، كأسماء الشرط و الاستفهام و'ما' التعجبية و'كم' الخبرية، فالاول نحو: "من يجتهدْ يُفلِحْ" [1]. والثاني نحو: "من مجتهد[2] ؟ وكم علما في صدرك" [3]. والثالث نحو:" ما أحسَن العلَم !"[4] والرابع نحو:"كم مأثرةٍ لك !"[5].

7- بأن تكون مقيدة للدعاء بخير أو شرٍ ، فالأول نحو: "سلامٌ عليكُم" و الثاني نحو"وَيْلٌ للمطففين"[6] .

8- بان تكون خلفا عن موصوف نحو:عالمٌ خَيرٌ من جاهل" أي: رجل عالم ومن المثل: " ضعيفٌ عاذَ بقَرملة" [7].

9- بأن تقع صدر جملة حالية مرتبطة بالواو أو بدونها : فالأول كقول الشاعر:

سَرَينَا و نجْمٌ قدْ أضاءَ ، فُمذْ بَدَا مُحْياك أخفى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِقِ

---

[1] من: إم شرط جازم في محل رفع المبتدا، وجملة الشرط مع الجواب خبره.

[2] من: إسم إستفهام في محل رفع المبتدأ، ومجتهد : خبره .

[3] كم: إسم إستفهام في محل رفع مبتدأ، وعلما: تمييز منصوب ،وفي صدرك : متعلق بالخبر المحذوف .

[4] ما: تعجبية في محل رفع المبتدأ ، و الجملة بعده خبره .

[5] كم خبرية في محل رفع مبتدا،وهي مضافة إلى مأثرة و لك متعلق بخبرها .

[6] المطففون: الذين لا يوفون بالكيل و الوزن .

[7] القرملة: واحدة القرمل، وهو شجر ضعيف لا شوك له و ينفضح إذا وطئ، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله.

والثاني كقول الشاعر:

الذئبُ يَطْرُقُها في الدهرِ واحدةً وكَل يوم تراني مُديَةٌ بيدي[1]

10- بأن يراد بها التنويع، أي التفصيل و التقسيم كقول إمرئ القيس:

فأقْبلْتُ زَحْفًا على الرُكْبتينِ فثوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أُجرّ[2]

وقول الآخر :

فيَومٌ علينا و يومٌ لنا و يومٌ نُساءُ ، ويومٌ نُسُر.

11- بأن تعطف على معرفة،أو يعطف عليهما معرفة ، فالأول نحو: "خالدٌ و رجلٌ يتعلمانِ النحو" والثاني نحو: "رجلٌ و خالدٌ يتعلمان البيان"

12- بأن تعطف على نكرة موصوفة، أو يُعطَف عليها نكرةٌ موصوفة فالأول نحو:" قولٌ معروفٌ ومغفِرةٌ خير من صدقةٍ يَتبعُها أذى" والثاني نحو: " طاعةٌ و قولٌ معروفٌ "[3].

13- بأن يراد بها حقيقة الجنس لا فرد واحد منه، نحو:"تمرةٌ خيرٌ من جرادة" و "رجلٌ أقوى من إمرأة" .

14- بأن تقع جوابا نحو:"رجلٌ " في جواب من قال: " مَنْ عندك؟"

فائدة:

[ولم يشترط سيبويه و المتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة فكلٌ أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ ، ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار و مجرور مقدمان عليها: إن لم تفد فلا قال:" رجُلٌ من الناس عندنا" ولا " عند رجل مال" ولا " لإنسان ثوب" لعدم الفائدة لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يفيدا التخصيص، لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة و عمومها" .

[1] مدية: مبتدأ، وبيدي:خبره وجملة المبتدأ و الخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني.

[2] ثوب: مبتدأ وجملة لبست خبرها. وثوب الثاني: مبتدأ و جملة أجر خبره و المفعول محذوف و التقدير فثوب لبسته و ثوب أجره، ويروي"فثوبا" في الموضعين فيكون مفعولا مقدما للفعل بعده.

[3] طاعة: مبتدأ و قول : معطوف عليه فهو مبتدأ مثله. والخبر محذوف و التقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما.

الثالث[1]: جواز حذفه إن دل عليه دليل، تقول:" كيف سعيدٌ؟" فيقال في الجواب: "مجتهِدٌ" أي هو: مجتهدٌ ومنه قوله تعالى: {مَنْ عمِلَ صالحًا فلنفسه، ومنْ ساء فعليها}وقوله:{سُورةٌ أنزلناها}. والتقدير في الآية الأولى:' فعمله لنفسه و إساءته عليها"، فيكون المبتدأ، وهو العمل و الإساءة محذوفا و الجار متعلق بخبره المحذوف و التقدير في الآية الثانية :"هذه سورة"

الرابع: وجوب حذفه وذلك في أربعة مواضع:

1- إن دل عليه وجوب القسم، نحو:" في نفسي لأَفْعلَنّ كذا" أي في ذمتي عَهدٌ أو ميثاق .

2- إن كان خبره مصدرا نائبا عن فعله نحو:"صَبْرٌ جميلٌ" و" سَمْعٌ و طاعةٌ " أيصْبري صبرٌ جميلٌ ، وأمري سمع و طاعة .

3- إن كان الخبر مخصوصا بالمدح و الذم بعد " نِعْمَ و بِئْسَ"، مؤخرا عنهما نحو: "نِعْمَ الرَّجلُ أبو طالبٍ،و بئسَ الرَّجلُ أبو لَهَبٍ". فأبو في المثالين خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هُو".

4- إن كان في الأصل نعتا قُطع عن النعتية في معرض مدحٍ أو ذم أو ترحم نحو:" خُذْ بيدِ زهيرٍ الكريمُ" و " عُدْ مجالسةَ فلانٍ اللئيمُ" و " أَحْسِنْ ! فلانٌ المسكينُ" .

[فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوبا و التقدير : هو الكريم و هو اللئيم وهو المسكين ، ويجوز أن تقطعه عند الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف وتقديره في الأول : أمدح و في الثاني: أذم ، وفي الثالث: أرحم].

الخامس[2]: إن الاصل فيه أن يتقدم على الخبر وقد يجب تقديم الخبر عليه وقد يجوز الأمران. (وسيأتي الكلام على ذلك)

2- أقسام المبتدأ :

المبتدأ ثلاثة أقسام: صريح، نحو:"الكريمُ محبوبٌ"، وضمير نحو:" أنتَ مجتهِدٌ" ومؤول نحو"وأن تصوموا خَيرٌ لكم"[3].

---

[1] أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ.

[2] أي الحكم الخامس من أحكام المبتدأ .

[3] والتأويل:"وصومكم خير لكم"، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدا.

ونحو :"سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لَمْ تنذرهم" [1] ومنه المثل " تسَمعُ بالمَعيدي خيرٌ من أن تراه" [2].

3- أحكام خبر المبتدأ :

لخبر المبتدأ سبعة أحكام:

الاول: وجوب رفعه.

الثاني : أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة ، وقد يكون جامدا نحو:"هذا احجٌر" .

الثالث : وجوب مطابقة للمبتدأ إفرادا و تثنية وجمعا و تذكيرا و تأنيثا .

الرابع: جواز حذفه إن دل عليه دليل نحو: " خَرجْتُ فإذا الأسد" أي فإذا الأسد حاضٌر، وتقول "مَنْ مُجْتَهِدٌ؟" فيقال في الجواب:" زَيدٌ" أي زيدٌ مجتهدٌ ،ومنه قوله تعالى:{أَكلُها دَائمٌ وظِلُّها} أي وظلها كذلك.

الخامس: وجوب حذفه في أربعة مواضع:

1- أن يدل على صفة مطلقة، أي دالة على وجود عامٌ [3]، وذلك في مسألتين. الأولى: ان يتعلق بها ظرف أو جار و مجرور نحو:"الجنةُ تحتَ أَقدامِ الامهات" و" العلُم في الصدورِ"[4] . والثانية: أي أن تقع بعد لَولا أو لَوما، نحو:" لَولا الدِينُ لهلكَ الناسُ" و لَوما الكتابةُ لَضاعَ أكثُر العلمِ"[5]

[فإن كان صفة مفيدة "أي دالة على وجود خاص:كالمشي و القعود و الركوب و الأكل و الشرب و نحوها' وجب ذكره إن لم يدل عليه، نحو: "لولا العدو سالمنا ما سلم" ونحو:"خالد يكتب في داره، والعصفور مغرد فوق الغصن" ومنه حديث:"لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم" ، فإن دل عليه دليل جاز حذفه و ذكره، نحو:"لَولا أنصاره لهلك" أو" لولا أنصاره حموه لهلك" ونحو:" علي على فرسه" أو "علي راكب على فرسه"]

---

[1] والتأويل: "انذارك وعدم إنذارك سواء" فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ وسواء قبله خبره، وهمزة التسوية سبق الكلام عليهما في آخر مبحث الفاعل.

[2] والتأويل: "سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه" فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدا وخير : خبره والفعل المؤول بمصدر على تقدير أن ، و الأصل أن تسمع ، وقد روي ' تسمع" بالرفع ، بالنصب بأن مقدرة ، كما روي "أن تسمع" بإثبات 'أن' .

[3] وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل .

[4] أي: الجنة كائنة او موجودة، العلم كائن أو موجود.

[5] أي: لولا الدين موجود ، ولولا الكتابة موجودة .

2- أن يكون خبر لمبتدأ صريح في القسم، نحو:" لَعمُرُكَ لأفعلَن"[1] ونحو: " أَيمُن الله لأجتهدَن "[2]، قال الشاعر :

لَعمُرك ما الإنسان إلا إبن يَومه على ما تَجلى يَومُه لا إبُن أمس.
وما الفَخر بالعَظم الرميم ، وإنَما فَخَارُ الذي يبغي الفَخارَ بِنَفْسِه

فان كان المبتدأ غير صريح في القسم 'بمعنى أنه يستعمل للقسم و غيره' جاز حذف خبره وإثباته، تقول " عهد الله لأقولن الحق، وعهدَ الله علي لأقولن الحق"

3- أن يكون المبتدأ مصدرا، أو اسم تفضيل مضافا إلى مصدر و بعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرا، وإنما تصلح أن تسد مسدَ الخبر في الدلالة عليه، فالأول نحو:"تأديبي الغلامَ مسيئاً "[3] والثاني نحو:"أحسن ما تعملُ الخير مستتراً "[4]وكذلك لا فرق بين أن تكون الحال مفردة، كما ذُكر، أو جملة:كحديث: " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" [5] وقول الشاعر، وقد اجتمعت فيه الحالان: (المفردة و المركبة) :

خيرٌ اقترابي مِن المولى [6] حليفَ رضاً وشُر بُعْدِي عَنْهُ وَ هو غضبانُ

فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف "وهو حاصل" سادة مسده، لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ، إذ لا معنى لقولك:""تأديبي الغلام مسيء، أفضل صلاتك خال مما يشغلك" ، وهلم جراً.

فإن صح الإخبار بالحال، وجب رفعها لعدم مباينتها حينئذٍ للمبتدأ نحو : " تأديبي الغلامَ شديدٌ" و شذَ قولهم: " حُكمكَ مُسمطًا" ، أي مثبتا نافذا إذ يصح أن تقول : " حُكْمُكَ مُسَمطًا".

---

[1] التقدير: لعمرك قسمي، أي حياتك هي قسمي .

[2] التقدير: أيمن الله قسمي، و أيمن كلمة موضوعة للقسم.

[3] التقدير: تأديبي الغلام حاصل عند اسائته.

[4] أحسن: مضاف وما بعد "ما" المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة، والتأويل: أحسن عملك، والخبر: محذوف والتقدير: أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك.

[5] جملة وهو ساجد: في محل نصب على الحال من العبد و التقدير: أقرب كون العبد من ربه حاصل في حال سجوده، و"تكون" هنا تامة لا ناقصة، فهي ترفع الفاعل .

[6] المولى: إبن العم .

4- أن يكون بعد واوٍ متعينٍ أنتكون بمعنى 'مع'، نحو"كُلُّ امرِئَ ومافعَل" [1] أي:مع فعله فان لم يتعين كونها بمعنى 'مع' جاز إثباته كقول الشاعر:

تَمنوا لي الموتَ يَشْعُبُ الفتَى [2] وَكلُّ امرئ و الموتُ يلتَقيانِ

السادس[3]:جواز تعدده، والمبتدأ واحد نحو:" خليلٌ كاتبٌ، شاعرٌ، خطيب"

السابع: أن الأصل فيه إن يتأخر عن المبتدأ وقد يتقدم عليه جوازا أو وجوبا (وسيأتي الكلام على ذلك)

4- الخبر المفردُ

خبر المبتدأ قسمان: مفردٌ و جملة

فالخبر المفرد:ماكان غير جملة، وان كان مثنى أو مجموعا، نحو:" المجتهدَ محمودٌ والمجتهدان محمودانِ، والمجتهدون محمودونَ" وهو إما جامد أو مشتقٌ.

والمراد بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو:"هذا حجرٌ" وهو لا يتضمن ضميرا يعود إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فيتضمنه نحو:" علٌي أسدٌ" فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميرا مستترا تقديره 'هو' يعود إلى علي وهو ضمير الفاعل، وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم المستعار، يرفع الفاعل كالفعل لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أن للخبر جامد يحتمل ضميرا يعود إلى المبتدأ وان لم يكن في معنى المشتق، فان قلت "هذا حجر" فحجر يحمل ضميرا يعود إلى اسم الإشارة "تقديره هو"، أي "هذا حجر هو"، وما قولهم ببعيد من الصواب، لأنه لابد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضا .

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصف، نحو:"زُهيرٌ مجتهدٌ" وهو يتحمل ضميرا يعود إلى المبتدأ إلا إذا رع الظاهر فلا يتحمله، نحو:" زُهيرٌ مُجتهِدٌ أخواه" فمجتهد في المثال الأول فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل، أما في المثال الثاني فقد رفع 'أخواه' على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ. ومتى تحمل الخبر ضمير المبتدأ لزمت مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و تأنيثا، نحو " علٌي

[1] الخبر محذوف، والتقدير كل امرئ وفعله مقترنان.

[2] يشعب: يغتال و يهلك .

[3] أي الحكم السادس من أحكام خبر المبتدأ .

مجتهدُ، وفاطمةُ مجتهدةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذاتُ مجتهدات".

فان لم يتضمن ضميرا يعود إلى المبتدأ فيجوز أن يطابقه، نحو:" الشَمسُ و القمُر آيتان من آيات اللهِ" ويجوز أن لا يطابقه، نحو:" الناس قسمان:عالمٌ ومتعلُم ولا خير فيما بينهما" .

5- الخبر جملة

الخبر جملة: ما كان جملة فعلية أو اسمية، فالأول نحو :"الخُلُق الحَسَنُ يُعلي قدَر صاحبِه"[1]، والثاني نحو:" العاقلُ خُلُقُهُ حسنٌ" [2] . ويشترط في الجملة الواقعة خبرا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط إما الضمير بارزا، نحو:"الظُلُم مرتعهُ وخيم" أو مستترا يعود إلى المبتدآ نحو: " الحق يعلو" أو مقدرا، نحو "الفضةَ ، الدرهم بقرشٍ"[3]، أي الدرهم منها ، وإما إشارة إلى المبتدأ ، نحو: " ولباسُ التقوى ذلك خير"[4]، وأما إعادة المبتدأ بلفظه نحو :" الحاقة[5] ما الحاقة ؟".

أو بلفظ أعم منه، نحو:"سعيد نِعم الرجل " . فالرجل يعم سعيدا وغيره، فسعيد داخل في عموم الرجل، والعموم مستفاذ من "ال" الدالة على الجنس .

وقد تكون الجملة الواقعة خبرا نفس المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج إلى رابط لأنها ليست أجنبية عنه فتحتاج إلى متا يربطها به ، نحو:"قُل هو اللهُ أحدٌ" ونحو"نطقي اللهُ حسبي" . فهو:ضمير الشأن والجملة بعده هي عينية كما تقول: "هو علي مجتهد" وكذلك قولك: "نطقي الله حسبي" فالمنطوق به "وهو اله حسبي" هو عين المبتدأ، وهو "نطقي" وأما في سبق فإنما احتيج إلى الربط لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ فلا بد له من رابط يربطه به.

قد يقع الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا، فالا ول نحو، "المجد تحت علم العلم" و الثاني نحو" العلم في الصدور لا في السطور" . والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف و حرف الجر، ولك أن تقدر هذا

---

[1] الخلق: مبتدأ و الحسن: صفة، وجملة يعلي: جملة فعلية خبرية .

[2] العاقل: مبتدأ أول، وخلقه مبتدأتان، وحسن: خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره : جملة اسمية ، خبر المبتدأ الأول.

[3] الفضة مبتدأ أول، والدرهم بقرش: مبتدأ ثان وخبره ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول والرابط هو الضمير المحذوف ، والتقدير: الدرهم منها بقرش .

[4] لباس: مبتدأ أول ، وذلك مبتدأ ثان وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: و الرابط اسم إشارة .

[5] الحاقة: مبتدأ أول، و'ما' اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقة خبره و الجملة خبر المبتدأ الأول .

المتعلق فعلا كاستقر و كان، فيكون من قبيل الجملة واسم فاعل، فيكون من باب الخبر المفرد وهو الأولى لان الأصل في الخبر أن يكون مفردا.

ويخبر بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان ، فالأول نحو: "الخير أمامك" و الثاني نحو:"الجنةُ تحتَ أقدام الأمهات" ، وأما ظروف الزمان فلا يخبر بها إلا عن أسماء المعاني، نحو:" السفُر غدًا، والوصول بعد غدٍ" إلا لإذا حصلت الفائدة بالأخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوز نحو:"الليلةَ الهلالُ" و "نحن في شهر كذا" و "الوردُ في أيار" ومن: " اليومَ خمرٌ، وغدًا أمرٌ" .

6- وجوب تقديم المبتدأ

الأصل في المبتدأ أن يتقدم ، والأصل في الخبر أن يتأخر، وقد يتقدم أحدهما وجوبا، فيتأخر الآخر وجوبا. ويجب تقديم المبتدأ في ستة مواضع:

الأول: أن يكون من الأسماء التي لها صدر الكلام، كأسماء الشرط نحو:"مَنْ يَتَقِ الله يُفلح" وأسماء الاستفهام نحو:"مَنْ جاءَ ؟"، و"ما" التعجبية، نحو:" ما أحسَنَ الفضيلةَ !" وكم الخبرية نحو :"كم كتاب عندي".

الثاني: أن يكون مشتبها باسم الشرط ، نحو:"الذي يجتهدُ فله جائزةٌ" و " كُل تلميذٍ يجتهد فهو على هدًى". فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومه، واستقبال الفعل بعده وكونه سببا لما بعده، فهو في قوة ان تقول:"من يجتهد فله جائزة" و "أي تلميذ يجتهد فهو على هدى" و لهذا أدخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط.

الثالث: أن يضاف إلى اسم له صدر الكلام، نحو:"غُلامُ من مجتهدٌ؟" و"زمامُ كم أمر في يدك"[1]

الرابع:أن يكون مقترنا بلام التأكيد " وهي التي يسمونها لام الابتداء" نحو"لعبد مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ".

الخامس: أن يكون كل من المبتدأ و الخبر معرفة أو نكرة، وليس هناك قرينة تعين أحدهما، فيتقدم المبتدأ خشية التباس المسند بالمسند إليه، نحو:" أخوك علي" إن أردت الإخبار عن الأخ، و" علٌي أخوك"، إن أردت الإخبار عمن هو أسن من مخاطبك " وأسن من أسن منك" ، وان أردت الإخبار عمن هو أسُن منك نفسك فان كان هناك قرينة تمييز المبتدأ أو الخبر، جاز التقديم و التأخير نحو: "رجل صالح حاضر،

[1] كم : هنا خبرية بمعنى كثير، وامر مضاف اليها، فان جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزا .

وحاضر رجل صالح" ونحو " بنو أبنائنا بنونا"، بتقديم المبتدأ و "بنونا بنو أبنائنا" بتقديم الخبر ، لأنه سوءا تقدم أحدهما أم تأخر فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا"

السادس: أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر، وذلك بأن يقترن الخبر إلا لفظا نحو:" وما محمدٌ الا رسولٌ" أو معنى ، نحو:" إنما أنت نذيرٌ" . اذا المعنى ما آنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ " وهو محمد في المثال الأول" منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل:"مارسول إلا محمد" بتقديم الخبر، فسد المعنى لان المعنى يكون حينئذ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع إنها ليست منحصرة فيه، بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات عليهم، وهكذا الشأن في المثال الثاني .

7- وجوب تقديم الخبر

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول: اذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبرا عنها بظرف أو جار و مجرورا ، نحو في"الدار رجلٌ " و"عندك ضيفٌ" ومنه قوله تعالى:" ولدينا مزيدٌ" و "على أبصارهم غشاوةٌ" . وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره، يوهم أنه صفة و ان الخبر منتظر فان كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى:"وأجل مسمى عنده" لأن النكرة وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

الثاني: اذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافا إلى اسم استفهام، فالأول نحو:" كيف حالك؟" [1] والثاني نحو:" ابن من أنتَ؟" [2]. و"صبيحة" أي يوم سفرك؟[3] . وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام.

الثالث: اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر نحو:" في الدار صاحبها" ومنه قوله تعالى:" أم على قلوبٍ أقفالها"وقول نُصيب:

أهابك إجْلالا، وَما بِكِ قُدرَةٌ علَيَ، وَلكن ملء عينٍ حبيبها.

---

[1] كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مؤخر .

[2] ابن: خبر مقدر ، وهو مضاف الى 'من' الاستفهامية، وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع.

[3] صبيحة : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم: وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر .

وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة، وذلك ضعيف ، قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب).

الرابع: أن يكون الخبر محصورا بالمبتدأ وذلك بأن يقترن المبتدأ بالا لفظا، نحو:"ما خالقٌ إلا اللهُ"، أو معنى،نحو:' إنما محمودٌ من يجتهدُ" .إذا المعنى :"ما محمود إلا من يجتهدُ" ومعنى الحصر هنا أن الخبر"وهو خالق في المثال" منحصر في الله، فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل:"ما الله إلا خالق" بتقديم المبتدأ، فسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق،وهو ظاهر الفساد، وهكذا الحال في المثال الثاني .

المطلب الخامس : أسماء الإشارة :

اسم الإشارة: يدُلُّ على معيّن بواسطة إشارة حسية باليد و نحوها ، إن كان المُشار إليه حاضرا ، أو إشارة معنوية إذا المُشار إليه معنى ، أو ذاتا غيرَ حاضرةً[1] .

و أسماء الإشارة هي : " ذا " : للمفرد المذكّر ، و "ذانِ و ذَيْنِ" : للمثنّى المذكّر ، و "هذه و تِه " للمفرد المؤنثة ، و "تانِ و ذَيْنِ ":للمثنى المؤنّث ، و " أولاء و أولى" (بالمد و القصر ، و المدُّ أفصُح) للجمع المذكّر و المؤنث ، سواءٌ أكان الجمعُ لعقلاء ، كقوله تعالى : " أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " [لقمان : 05] ، أم لغيرهم : كقوله : " إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا " [الإسراء : 36] . و قول الشاعر :

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللِّوى و العيشَ بعد أولئكَ الأيَّامِ

لكن الأكثر أن يُشار بها إلى العقلاء ، و يستعمل لغيرهم : " تلك " ، قال الله تعالى : "وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ " [آل عمران : 140] .

و يجوز تشديد النون في مثنى " ذا و تا " سواءً كان بالألف أو بالياء ، فتقول :"ذانِّ و ذَيْنِّ و تَيْنِّ " . و قد قُرِئ : "فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ " [القصص : 32] ، كما قُرِئ : " إحدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ "[القصص : 27]بتشديد النّون فيهما .

و من أسماء الإشارة ما هو خاص بالمكان ، فيشار إلى المكان القريب بهنا و إلى المتوسط بهُناك و إلى البعيد بهناك و ثمَّ .

و تسبق أسماء الإشارة كثيرا " ها" التي هي حرف للتنبيه ، فيقال : " هذا و هذه و هاتان و هؤلاء ".

و قد تُلحقُ" ذا و تي " الكاف ، التي هي حرف للخطاب ، فيقال : " ذاك و تيكَ " و قد تلحقهما هذه الكاف مع اللّام فيقال : " ذلك و تلك " .

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى ، ج1 ، ص 95

و قد تُلحقُ "ذانِ و ذَيْنِ و تانِ و تينِ و ألاء " كاف الخطاب وحدها ، فيقال : "ذانكَ و تَانِكَ و أُولئِكَ " .

و يجوز أن يُفصَل بين (اللتين) الهيهية و اسم إشارة الضمير بضمير المُشار إليه ، مثل : " ها أنا ذا ، و ها أنت ذي ، و ها أنتما ذان ، و ها نحن تان ، و ها نحن أولاء " . و هو أولى و أفصُح ، و هو الكثير الوارد في بليغ الكلام ، قال تعالى : "هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ" [آل عمران 119] .

و الفصل بغيره قليل ، مثل : " ها إنَّ ذا الوقت قد حان " و الفصل بكاف التشبيه في نحو : (هكذا) كثير شائع .

مراتب المشار إليه

للُمشار إليه ثلاثة مراتب: قريبة و بعيدة و متوسطة .فيشار لذي القربى بما ليس فيه كافٌ و لا لامُ : كأكرِمْ هذا الرجَل أو هذه المرأةَ و لذي الوسطى بما فيه الكاف وحدها : كأركبْ ذاك الحصانَ ، أو تيكَ الناّقةَ ، و لذي البُعدى بما فيه الكاف و اللاّم معا ، كخذْ ذلكَ القلَم، أو تلك الدواة .

فوائد ثلاث

1- " ذان و تان " يستعملان في حالة الرفع ، مثل : " جاء هذان الرجلان ، و هاتان المرأتان " و ذين و تين " : يستعملان في حالتي النصب و الجر ، مثل : " أكرم هذين الرجلين و هاتين المرأتين " ، و مررت بهذين الرجلين و هاتين المرأتين " . و هما في حالة الرفع مبنيان على الألف ، و في حالتي النصب و الجر مبنيان على الياء . و ليسا معربين بالألف رفعا – و بالياء نصبا و جرا ، كالمثنى، لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة فمن العلماء من يعربها ، إعراب المثنى ، فلم يُخطئ محجة الصواب ، أما قوله تعالى : " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ " [طه : 63] في قراءة من قرأ (أنَّ)مشددة فقالوا إنّه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع و النصب و الجر .

2- (ذه و ته): هما بسكون الهاء و كسرها: و إن كسرت فلك أن تختلس الكسرة، و أن تشبعها فتمدها .

3- كاف الخطاب: حرف ، و هو ككاف الضمير في حركتها و ما يلحق بها من العلامات ، تقول: " ذاك كتابك يا تلميذ ، و ذاك كتابك يا تلميذة ، و ذلكما كتابكما يا تلميذان ، و يا تلميذتان ، و ذلكم كتابكم يا تلاميذ ، و ذلكنّ كتابكنّ يا تلميذات " .

المطلب السادس : الأسماء الموصولة

الاسم الموصول ما يَدلّ على مُعين بواسطة جملة تذكر بعده . و تسمى هذه الجملة : (صلة الموصول) . و الأسماء الموصولة قسمان : خاصة و مشتركة .[1]

الموصول الخاص :

الأسماء الموصولة الخاصة ، هي التي تُفرَدُ و تُثنَّى و تُجَمع و تُذكَّر و تُؤنَّثُ ، حسبَ مقتضى الكلام .

و هي : (الذي) للمفرد المذكر ، و (اللّذان و اللّذين) للمثنّى المذكّر ، و (الّذين) : للجمع المذكر العاقل / و (التي) للمفردة المؤنثة ، و (اللّتان و اللّتين) ، للمثنى المؤنث ، و (اللاّتي و اللّواتي و اللاّئي) – باثبات الياء و حذفها – للجمع المؤنث ، و (الأُلى) للجمع مطلقا ، سواءٌ أكان مذكرا أم مؤنثا ، و عاقلا أو غيرَه ، تقول : "يُفلُح الذي يجتهدُ ، و اللّذان يجتهدان و الّذين يجتهدون . و تفلُح التي تجتهدُ ، و اللّتان تجتهدان ، و اللاّتي ، أو اللّواتي ، أو اللاّئي ، يجتهدن . و يُفلُح الألى يجتهدون و تُفلح الألى يجتهدن . و اقرأ من الكتبِ الألى تنفع" .

و " اللّذان و اللّتان " تستعملان في حالة الرفع، مثل : "جاء اللّذان سافرا و اللّتان سافرتا " . و اللّذين و اللّتين: تستعملان في حالتي النصب و الجر، مثل:"أكرمت اللّذين اجتهدا، و اللّتين اجتهدتا، و أحسنت إلى اللّذين تعلّما و اللّتين تعلّمتا" و هما في حالتي الرفع مبنيان على الألف ، و في حالتي

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ج 1 ، ص 97 – 104

النصب و الجّر مبنيتان على الياء . و ليستا معربتين بالألف رفعا ، و بالياء نصبا و جّرا ، كالمثنى ، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة ، و من العلماء من يعربها إعراب المثنى . و ليس ببعيد عن الصواب .

و يجوُز تشديد النون في مثنى (الذي و التي) سواءً أكان بالألف أو بالياء . و قد قُرِئ : " و اللّذانِّ يأتيانها منكم" ، كما قُرِئ : "ربَّنا أرنا اللّذينِّ" ، بتشديد النون فيهما .

و أكثر ما يستعمل (الأُلى) لجمع الذكور و العقلاء ، و من استعماله للعاقل و غيره قول الشاعر :

و تُلبي الأُلى يستلئمون على الأُلى تَراهُنَّ يومَ الرَّوعِ كالحَدَإِ القُلِ

و من استعماله في جمع المؤنث قول الآخر :

مَحا حُبُّها حُبَّ الأولى كُنَّ قبلها و حلَّت مكانا لم يكُن حُلَّ من قُلِ

و كذلك "اللاّئي" ، تستعمل لجماعة الذكور العقلاء نادرا كقول الشاعر :

هُم اللاّئي أُصيبوا يومَ فَلْجٍ بداهيةٍ تَميدُ لها الجِبَال

و قول آخر :

فَما آباؤُنا بأمنَّ مِنهُ عَلَينا ، اللاّءِ قد مَهدوا الحجورا

الموصول المشترك

الأسماء الموصولة المشتركة، هي التي تكون بلفظ واحد للجميع ، فيشترك فيها المفرد و المثنى و الجمع و المذكّر و المؤنّث .

و هي : " من و ما و ذا و أيُّ و ذو " غير أن " من " للعاقل و " ما " لغيره ، " ذا و أيُّ و ذو " فتكزن للعاقل و غيره . تقول : " نجَح من اجتهد ، و من اجتهدتْ ، و منِ اجتهدا ، و من اجتهدتا ، و من اجتهدوا ، و من اجتهدن " . و تقول : " اركبْ ما شئتَ من الخيلِ، و اقرأ من الكتب ما يفيدك نفعاً ". و تقول :" من ذا فتح الشامَ؟ " أي " من الذي فتحها " ؟ و "ماذا فتح أبو عبيدةَ؟" .

و تقول : "أكرم أيّهم أكثُر اجتهاداً " . أي : "الذي هو أكثر اجتهاداً " . و "اركب من الخيلِ أيّها هو أقوى ". و تقول: "أكرم ذو اجتهدَ، و ذو اجتهدتْ"، أي: " أكرم الذي اجتهد و التي اجتهدت ".

(من و ما) الموصوليتان

قد تُستعملُ " من" لغير العقلاء ، و ذلك في ثلاث مسائل :

الأولى : أن ينّزلَ غير العاقل منزلةَ العاقل : كقوله تعالى : " وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ " [الأحقاف : 05] و قول امرئ القَيس :

أَلا عِمْ صباحا ، أَيُّها الطّلَلُ البالي و هل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي

و قولِ العباس بن الأحنف :

بكَيْتُ على سِرْبِ القَطا إِذْ مَرَرْنَ بي فقُلتُ ، و مِثْلي بالبُكَاءِ جَدِير

أسرِبَ القَطا ، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جناحَهُ لَعلّي إِلى من قَد هَويتُ أَطِيرُ

(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة ، و نداء القَطا و الطّلل في البيتين سّوغا تنزيلها منزلة العاقل إذ لا ينادى إلا العقلاء) .

الثانية: أن يندمج غير العاقل مع العاقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : " أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ" [النحل : 17]. وقوله:"أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ"[الحج : 18].

(فعدم الخلق يشمل الآدميين و الملائكة و الأصنام من المعبودات من دون الله . و السجود لله يشمل العاقل و غيره ممن في السماوات و الأرض).

الثالثة: أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم مفصّل ب " مِنْ" كقوله عّز شأنه: "وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ" [النور: 45]

(فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض . و قد فصلها على ثلاثة أنواع : الزاحف على بطنه و الماشي على رجلين ، و الماشي على أربع) .

و قد تستعمل (ما) للعاقل، كقوله تعالى: " فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ"[النساء : 3] و كقولهم: " سبحان ما سخّرَكُنَّ لنا " ، و قولهم : "سبحان ما يسبِّح الرَّعدُ بحَمدِه ". و ذلك قليل. و أكثر ما تكون (ما) للعاقل ، إذا اقترن العاقل بغير العاقل في حكم واحد ، كقوله سبحانه : "يُسبِّحُ لله ما فِي السّماواتِ وما فِي الْأَرْضِ " [الجمعة : 1 ، التغابن : 1]

(فإن ما فيهما ممن يعقل و ما لا يعقل في حكم واحد و هو التسبيح ، كما قال تعالى : " وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ" [الإسراء : 44]

(ذا) الموصولية

لا تكون (ذا) اسم موصول إلا بشرط أن تقع بعد (من) أو (ما) الاستفهاميَّتين ، و أن لا يراد بها الإشارة ، و أن لا تُجعَل مع " من" أو "ما" كلمة واحدة للاستفهام . فإن أُريد بها الإشارة مثل : " ماذا التواني؟ من ذا القائم ؟ أي : ما هذا التواني ؟ من هذا القائم ؟ فهي اسم إشارة . و إن جُعلت مع "من" أو "ما" كلمة واحدة للاستفهام ، مثل : " لماذا أتيتَ "؟ ، أي :لِمَ أتيتَ ؟ و قوله تعالى : " من ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ" [البقرة : 255] . أي : من الذي يشفع عندَه؟ كانت مع ما قبلها اسم استفهام .

و قد تقع "ذا" في تركيب تحتمل أن تكون فيه موصوليَّة و ما قبلها استفهاما، و أن تكون مع " من" أو "ما" كلمة واحدة للاستفهام ، نحو : " ماذا أنفقتَ؟" إذ يجوز أن يكون المعنى : " ما أنفقتَ "؟ و أن يكون:ما الذي أَنفقتَهُ " ؟ .

ويظهر أثر ذلك في التابع ، فان جعلت "ذا" مَع "مَنْ" أَو "ما" كلمة واحدة للاستفهام ، قلت: "ماذا أَنْفقتَ؟ أَدرهماً أَم ديناراً" ؟ و "مَنْ ذا أكرمتَ؟ أُزهيراً أَم أَخاه" ؟ ، بالنصب . وان جعلتَ

"ما" أَو "مَنْ" للاستفهام، و "ذا" موصولية َة ، قلتَ: " ماذا أنفقتَ؟ أدرهمٌ أم دينارٌ" و " مَنْ ذا أَكرمتَ؟ أَزهيرٌ أَم أخوه بالرفع " .

ومِن جَعلِ "ما" للاستفهام و "ذا"موصولية َة قولُ لبيد:

ألا تسْأَلانِ المرءَ: مالِيَ حاوِلُ أنحَبٌّ فيقضى ؟ أَم ضَلالٌ و باطِلُ

(أي) الموصولية

"أُي" الموصولية تكون بلفظٍ واحدٍ للمذكر و المؤنث و المفرد و المثنى و الجمع. وتستعمل للعاقل و غيره. والأسماء الموصولية كلها مبنيةٌ ، إلا (أَيا) هذه ، فهي معربة بالحركات الثلاث مثل : " يُفلحُ أَيٌّ مجتهدٌ ، وَ أكرمتُ أيا هي مجتهدةٌ ، و أحسنتُ إلى أيٍّ هم مجتهدون ".

ويجوز أن تبنى على الضمِ (وهو الأفصحُ) ، إذا أُضيفت و حذفَ صدرُ صلتها ،مثل:"أكرِمْ أيُّهُمْ أحسنُ أخلاقاً"، قال تعالى:" ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا" [مريم:69]

وقول الشاعر :

إِذا لَقِيتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّم عَلى أَيُّهُم أَفضَلُ

كما يجوز في هذه الحالة إعرابها بالحركات الثلاث أيضا، تقول:" أَكرِمْ أَيهم أحسنُ أخلاقاً ". وقد روي الشعُر بجرِ "أي" بالكسرة أيضا ، كما قرئ "أَيهِمْ" بنصب "أي"في الآية الكريمة .

فان لم تُضف أو أضيفت و ذُكَر صدرُ صلتها ،كانت معربةً بالحركاتِ الثلاث لا غيرُ ، فالأولُ مثل : أَكرِمْ أيَا مُجتهدٌ، و أيًا هو مُجتهدٌ"، الثاني مثل : "أكرِمْ أيَ هم هو مجتهدٌ".

(ذو) الموصولية

تكون (ذو) اسَم موصول بلفظٍ واحدٍ لمفرد و المثنى و الجمع و المذكر و المؤنث، وذلك في لغة طَيِئٍ من العرب ، ولذلك يُسمُونها (ذو الطائية) ، تقول: "جاء ذُو اجتهَد، و ذُو اجتهدتْ، و ذُو اجتهدا ،وذُو اجتهدتا ، وذُو اجتهدوا ، وذو اجتهدْنَ" ، قال الشاعر :

فإنَ ماءُ أبي و جَدي وبِئري ذُو حَفَرْتُ و ذو طَوَيْتُ .

أي : بْئري التي حفرتها و التي طويتها ، أي :بنيتُها . وقول الآخر :

فإما كرامٌ مُوسِرونَ لَقيتُهم فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدُهم ما كفانِيا

أي: من الذي عندهم .

صلة الموصول

يحتاج الاسُم الموصول إلى صلةٍ و عائد و محل من الإعراب .

فالصلة: الجملة التي تُذكُر بعدهُ فتُتَمِم معناهُ ، و تسمى : (صِلةَ الموصولِ)، مثل :" جاء الذي أكرمتُهُ". و لا محل لهذه الجملة من الإعراب .

والعائد : ضمير يعود إلى الموصول و تشتمل عليه هذه الجملة، فإن قلتَ:" تعلْم ما تنتفُع به"، فالعائد الهاءُ ، لأنها تعود إلى ((ما)). وإن قلتَ: "تعلْم ما ينفعكَ"فالعائد الضمير المستترُ في "ينفُع" العائد إلى " ما".

ويُشترطُ في الضمير العائد إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقا لهُ إفرادًا وتثنيةً وجمعا و تذكيرا و تأنيثا، تقول :" أَكرِم الذي كتبَ، و اللذَينِ كتبا ، و اللتين كتبتا ، و الذيَن كتبوا ، و اللاتي كتَبْنَ ".

أما الضمير العائد إلى الموصول المشترك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول ، فتُفرُده و تذكُره مع الجميع، وهو الأكثُر، ومراعاةُ معناهُ فتطابقُه إفراداً وتثنيةً وجمعا و تذكيرا و تأنيثا، تقول: " كُرِّم من هدَّبكَ "، للجميع ، إن راعيتَ لفظَ الموصول ، وتقول : " كُرِّم من هدَّبكَ ، ومن هذَباك ، ومن هذَبَتاكَ ، ومن هذبوك، ومن هذَبْنك إن راعيت معناهُ .

وإن عاد عليه ضميران جاز في الأول اعتبارُ اللفظ ، وفي الآخر اعتبار المعنى . وهو كثير . ومنه قوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ " [البقرة:8]فقد أعاد الضمير في " يقول "على " من "مُفرداً ، ثُم أعاد عليه الضمير في قوله :{وما هُم بمُؤمنين}[البقرة:8]جمعا .

وقد يعتبر فيه اللفظُ، ثم المعنى ، ثم اللفظ . ومنه قوله تعالى "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ " [لقمان :6]، فأفرد الضمير . ثم قال: " وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ " [لقمان :6]، فجمع اسم الإشارة . ثم قال" وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا " [الأحقاف:7]، فأفرد الضمير .

ومحل الموصول من الإعراب يكون على حسب موقعه في الكلام. فتارة يكون في محل رفع مثل: "قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ "[الأعلى:14]. وتارة يكون في محل نصب مثل: ((أحبِب من يُحبُ الخير)) . وتارة يكون في محل جر ، مثل: ((جُدْ بما تَجِدُ)).

ويشترط في صلة الموصول أن تكون جملة خبرية مشتملةً على ضمير بارز أو مستتر يعود إلى الموصول. ويسمى هذا الضمير (عائداً)، لعوده على الموصول. فمثال الضمير البارز:" لا تُعاشر الذين يُحسنونَ المنكَر " ومثال الضمير المستتر : " صاحبْ من يُلك على الخير" .

والمراد بالجملة الخبرية : مالا يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها. فإذا قلت:" أكرمت المجتهد أو سأكرمه" فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبار به.فما كان كذلك من الجمل صح وقوعه صلةً للموصول ،إما الجمل الإنشائية و هي :ما يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلة للموصول، كجمل الأمر و النهي و التمني و الترجي و الاستفهام، فإن قلت: (خذ الكتاب) ، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به. أما الجملتان: الشرطية و القسمية ، فهما إنشائيتان، إن كان جوابهما إنشائيا مثل:" إن المجتهد علي فأكرمه، وبالله أكرم المجتهد" ، وخبريتان إن كان جوابهما خبريا، مثل : " إن اجتهد علي كَرمته ، وبالله لأكرمَن المجتهد" .

فوائد ثلاث

1- يجب أن تقع صلة الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه. وكذلك لا يجوز تقديم شيءٍ منها عليه أيضا. فلا يقال: "اليوَم الذيَن اجتهدوا يُكَرمون غداً". بل يقال: " الذين اجتهدوا اليوم يكرمون غدا". بل يقال: " الذين اجتهدوا اليوَم" ، لأن الظرف هنا من متممات الصلة .

2- تقع صلة الموصول ظرفاً و جاراً و مجروراً ، مثل: " أكرمَ مَنْ عندهُ أدبٌ، و أحسن إلى مَنْ في دار العجزة"، لأنهما شبيهتان بالجملة، فإن التقدير: " من استقر أو وُجدَ عنده أدبٌ، ومن استقر أو وجد في دار العجزة " . و الصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة، وحرف الجر و الظرفُ متعلقان بفعلها .

3- يجوز أن يُحذفَ الضميرُ العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباسٌ كقوله تعالى :" ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا "[المدثر:11]، أي: خلقتهُ ، وقوله: "فَاقْضِ ما أَنتَ قَاضٍ " [طه:72]، أي قاضيه ، وقولهم: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءً ا)، أي: بالذي هو قائلٌ .

المطلب السابع : التوكيد

التّوكيد (أو التّأكيد) :تكرير يُراد به تثبيت أمر المكّرر في نفس السّامع ، نحو :جاءَ عليٌّ نفسُهُ " ، و نحو : " جاء عليٌّ عليٌّ " .

و في التوكيد ثلاثة مباحث[1] :

1- التوكِيدُ اللَّفْظِيُّ

[1] جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ج3 ، ص 567 – 569

التوكيد قسمان : لفظيٌّ و معنويٌّ .

فاللفظي يكون بإعادة المؤكّد بلفظه أو بمرادفه ، سواءٌ أكان اسما ظاهرا ، أم ضميرا ، أم فعلا ، أم حرفا، أم جملة. فالظاهر نحو: " جاء عليٌّ عليٌّ ". و الضمير نحو: " جئتَ أنتَ. و قمنا نحُن". و منع قوله تعالى : "يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ " [البقرة : 35] و الفعل نحو :"جاءَ جاءَ عليٌّ " . و الحرف نحو : " لا ، لا أبوح بالسّر" . و الجملة نحو:"جاءَ عليٌّ ، جاءَ عليٌّ ، و عليٌّ مجتهدٌ، عليٌّ مجتهدٌ". والمرادف نحو : "أتى جاءَ عليٌّ " .

و فائدة التوكيد اللّفظي تقرير المؤكِد في نفس السامع و تمكينُه في قلبه، و إزالة ما في نفسه من الشُّبهة فيه .

(فإنك إن قلت: " جاء علي " . فإن اعتقَد المخاطب أن الجاني هو لا غيره اكتفيت بذلك . و إن أنكَر ، أو ظهرت عليه دلائل الإنكار ، كررت لفظ " علي" فإنما تقول ذلك إذا أنكر السامع مجيئه، أو لاحت عليه شبهةً فيه ، فتثبت ذلك في قلبه و تميط عنه الشبهة) .

2- التوكيد المعنَوِيُّ

التوكيد المعنوي : يكون بذكرِ " النفس أو العين أو جميع أو عامة أو كلا أو كلتا ، على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسِبُ المؤكَّد ، نحو:"جاءَ الرجلُ عينهُ ، و الرجلان أنفسُهما . رأيتُ القوَم كلّهم . أَحسنت إلى فقراءِ القريةِ عامّتِهم جاءَ الرجلان كلاهما ، و المرأتانِ كلتاهما ".

و فائدة التوكيد بالنفس و العين رفع احتمال أن يكون في الكلام مجاز أو سهو أو نسيان .

(فإن قلت :)جاءَ الأميرُ " فربما يتوهم السامع أن إسناد المجيء إليه هو على سبيل التجّوز أو النسيان أو السهو ، تؤكده بذكر النفس أو العين ، رفعا لهذا الاحتمال ، فيعتقد السامع حينئذ أن الجاني هو لا جيشه و لا خدمه و لا حاشيته و لا شيء من الأشياء المتعلقة به) .

وفائدة التوكيد بكل و جميع و عامة الدلالة على الاحاطة و الشمول.

(فان قلت :" جاء القوم"، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء و البعض الآخر قد تخلف عن المجيء. فتقول: " جاء القوم كلهم"، دفعا لهذا التوهم. لذلك لا يقال:" جاء علي كله"، لأنه لا يتجزأ. فاذا قلت : " اشتريت الفرس كله" صح ، لأنه يتجزأ من حيث المبيع) .

وفائدة التوكيد بكِلا و كِلتا اثباتُ الحُكم للاثنين المؤكدَين معاً.

(فاذا قلت: " جاء الرجلان"، و أنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنين معاً، أو توهم ذلك، فتقول: " جاء الرجلان كلاهما"، دفعا لانكاره ، أو دفعا لتوهمه أن الجاني أحدهما لا كلاهما. لذلك يمتنع أن يقال: " اختصم الرجلان كلاهما، وتعاهد سليم و خالد كلاهما" ، بل يجب أن تحذف كلمة "كلاهما" ، لأن فعل المخاصمة و المعاهدة لا يقع الا من اثنين فأكثر ، فلا حاجة الى توكيد ذلك ، لأن السامع لا يعتقد و لا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر)

3- تتمة

1- اذا أريد تقوية التوكيد يؤتى بعد كلمة "كله" بكلمة "أجمع"، وبعد كلمة "كلهما" بكلمة "جمعاء" ، وبعد كلمة "كلهم" بكلمة "أجمعين"، وبعد كلمة " كلهن" بكلمة "جُمَع" ، تقول: جاء الصيف كلُه أجمُع" و "جاءت القبيلةُ كلها جمعاءُ" ، قال تعالى :فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ" [الحجر: 30، ص 73] وتقول: " جاء النساء كلهن جُمَع".

وقد يؤكد بأجمَع و جمعاء و أجمعيَن و جُمَع وإن لم يتقدْمهَن لفظ "كل" ومنه قوله تعالى : " لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ " [الحجر: 39]

2- لا يجوز تثنية " أجمع و جمعاء"استغناءً عن ذلك بلفظْي" كلا و كلتا " فيقال: " جاء جمعانِ" و لا جاءَتا جمعوانِ" كما استغنوا بتثنية "سِي" عن تثنية "سواءٍ" ، فقالوا: " زيدٌ و عمْر و سِيانِ في الفضيلة" ولم يقولوا: "سواءَانِ" .

3- لا يجوز توكيد النكرة، الا اذا كان توكيدها مفيداً ، بحيث تكون النكرة المؤكدة محدودةً ، و التوكيدُ من ألفاظ الاحاطة و الشمول نحو : "اعتكفتُ أُسبوعاً كلَه"، ولا يقال:" صُمتُ دهراً كلَه" ولا سِرتُ شهراً نفسَه " ، لأن الأولُ مبهمٌ والثاني مؤكدٌ بما لا يفيدُ الشمولَ .

4- اذا أريد توكيد الضمير المرفوع ، المتصل أو المستتر ، بالنفس أو العين، وجب توكيدُه أولا بالضمير المنفصلِ، نحو :" جئتُ أنا نفسي. ذهبوا هم أنفسهم. علٌي سافَر هو نفسُه" . أما إن كان الضمير منصوبا أو مجروراً ، فلا يجبُ فيه ذلك، نحو: " أكرمتهم أنفسَهم، ومررتُ بهم أنفسِهم"."وكذا إن كان التوكيد غير النفس و العين"، نحو: " قاموا كلهم. وسافرنا كلنا "

5- الضمير المرفوع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل ، مرفوعا كان، نحو: " قمتَ أنت"، أو منصوبا، نحو: "أكرمتكَ أنتَ"، أو مجروراً ، نحو: " مررتُ بكَ أنتَ". ويكون في محل رفع ، إن أكدَ به الضميرُ المرفوعُ ، وفي محل نصبٍ، إن أكبَه الضميرُ المنصوب، وفي محل جرٍإن أكدَ به الضميرُ المجرُور.

6- يؤكد المظهر بمثله ، لا بالضمير، فيقال: "جاءَ علٌي نفسُه". ولا يقالُ: "جاءَ علٌي هَو".

والمضمر يؤكدُ بمثله وبالمظهر ايضاً. فالأولُ نحو: " جئتَ أنتَ نَفسُكَ" و الثاني نحو: " أحسنتُ إليهم أنفسِهم".

7-ان كان المؤَكدُ بالنفسِ أو العين مجموعاً جمعتَ هما ، فتقولُ :"جاءَ التلاميذُ أنفُسهم ،أو أعينُهم" . وإن كان مثنًى فالأحسنُ أن تجمعهما ، نحو :" جاء الرجلان نفساهما ، او اعينهما". وقد يجوز ان يثنيا تبعا للفظ المؤكد ، فتقولُ:"جاءَ الرجلانِ نفساهما أو عيناهما " وهذا أسلوبٌ ضعيفٌ في العربية .

8- يجوُز أن تجَر" النفسُ" أو " العينُ "بالباءِ الزائدةِ ، نحو: "جاءَ علٌي بنفسِهِ" الأصلُ : " جاءَ علٌي نفسُه" ، فتكونُ "النفس"مجرورة لفظاً بالباءِ الزائدة ، مرفوعةً محلاً ، لأنها توكيد المرفوع، وهو "علٌي"

المبحث الثالث: مواقفه من بعض القضايا النحوية:

يرى الشيخ مصطفى الغلاييني أوجه الاختلاف من بعض القضايا التي اخترتها في بحثي هذا و منها: الإعراب التقديري و المحلي، الفاعل، المفعول به، المبتدأ و الخبر فاعتمدت في هذا البحث على وضع النقاط الأهم للمقارنة بين المحدثين و القدامى و ما يراه مصطفى الغلاييني.

إن الإعراب التقديري في نظر مصطفى الغلاييني أُثر غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدرة لأنها غير ملحوظة، و هو يطون من الكلمات المعربة المعتلة نحو: " يهوى الفتى الهدى للعُلى" [1]. أما إعراب المضاف إلى ياء المتكلم هو ما رآه جماعة من المحققين و من بينهم ابن مالك على أنه معرب في حالة الجّر أيضا فلم يتفق معه الغلاييني و دعا بأنه تكلّف، أما الأعراب المحلي هو تغّير اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهرا و لا مقدّرا، و هو يكون في الكلمات المبنية، مثل: (جاء هؤلاء التلاميذُ، أكرمتُه من تعلّم)، أما المحدثون و بعض من القدامى دعوا إلى إلغاء الإعرابين التقديري و المحلي فمنهم شوقي ضيف وقف ضدّ الإعرابين التقديري و المحلي و دعا إلى ضرورة إلغائهما تأثّرا بآراء ابن مضاء القرطبي، إذ يرى أنه لا داعي للقول في مثل: (جاء الفتى): الفتى: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منعمن ظهورها التّعذّر، و لا في مثل قولنا: (جاء القاضي) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، ببل يكفي إعراب من كلمة (الفتى) و (القاضي) فاعلا فحسب [2] أي دون اللجوء تلك الإضافات لا جدوى منها في المراحل التعليمية الأولى للطفل و ترك تلك التفسيرات و التعليلات و التقديرات للمختصين في مرحلة الجامعة.

إلغاء تقدير متعلق للظرف و الجار و مجرور: يرى شوقي ضيف ضرورة إلغاء تقدير متعلق للظرف الجار و مجرورة، ففي مثل: (هذا زيد أمام الدار) و (هذا زيد على الدار) يقول: "الجار و مجرورة في هذين المثالين في موقع الحال من زيد، و النحاة يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره (حال) و هذا

[1] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج1 ، ص 23-28.

[2] شوقي ضيف، تجديد النحو، ط4، ص 20-23 (بتصرف).

التكليف[1] لأنّ هذا التقدير يصعب مهمة الفهم عند المتعلّم و نرى أن الجار و المجرور في هذين المثالين متعلقان بخبر محذوف تقديره (موجود).

أما آراء القدماء في الإعراب التقديري و المحلي، ما زعم إليه قطرب محمد ابن المستنير أنه لا أثر للحركة الإعرابية في الدّلالة على المعنى لأننا نجد في كلام العرب أسماء متفقة المعاني مختلفة الإعراب، و أسماء مختلفة المعاني متفقة الإعراب، فما اتفق إعرابه و اختلف معناه قولك:"إن زيد أخوك" و " لعلَّ زيدَ أخوك" و "كأنَّ زيدا أخوك".

وممّا اختلف إعرابه و اتفق معناه قولك: "ما زيد قائما"و ما زيد قائما فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للتفريق بين المعاني لوجب أن يكون لكّل معنى إعراب يدلّ عليه، و قد أعربت العرب كلامها ليجعلوا حركات التحريك معاقبة للإسكان عند الوقف.

فقال قطرب في الحركات الإعرابية الفرعية [الواو، الألف، و الياء] في نحو قولنا: " وصل المسافرون، و ذَهَبَ المحّمدان، و رّحبت بالزائرين، و حيّ يت أباك...إلخ" إذ هي علامات إعراب لا دخل لها في تسهيل النطق، أما ما ذهب إليه قطرب من اتفاق الإعراب و اختلاف في المعنى في إنّ و أخواتها، لأن الحركة الإعرابية ليس في شأنها تفسير في المعنى المعجمي للكلمة، و كّل ما يمكن أن تؤديه الحركة الإعرابية في مجال التفريق بين الأسماء و الأفعال من وظائف هو توجيه المعنى العام للكلام لأن أصل دخول الإعراب على الأسماء التي تذكر بعد الأفعال أن يذكر بعدها اسمان، أحدهما فاعل و الآخر مفعول، فموجب التفريق بينهما[2].

أما رأي الأخفش الأوسط في الإعراب الفرعي مفاذه ليس في الإثنين و لا في الجميع و وافقه فيه أبو العباس المبرد و غيره من النحاة و أنها تدل على الإعراب و ليست بإعراب و لا حروف الإعراب، و ذهب أبو عمر الجزمي إلى أن انقلابهما هو الإعراب، وذهب قطرب و الّزيادي إلى أنه هي الإعراب.[3]

---

[1] شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 24-25 (بتصرف).

[2] الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص81 .

[3] أسرار العربية، ابن الأنباري، ط1، ص67.

قال ابن هشام: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة و أنواعه أربعة، و لهذه الأنواع الأربعة علامات أصول و هي الضمة للرفع و الفتحة للنصب و الكسرة للجّر و حذف الحركة للجزم و علامات فروع عن هذه العلامات.[1]

أما في نظر مصطفى الغلاييني الفاعل هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شِبهِه، نحو: "فاز المجتهدُ" و"السابق فرُسه ُ فائزٌ" [2].

أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه، فأجازوا أن يكون (زهير) في قولك: (زهير قادم) فاعلا لجاء مقدما عليه، و منع البصريون ذلك. فكان رأي مصطفى الغلاييني على رأي البصريين، عندما أوجبوا في قولهم: (الرجال جاءوا) على أن الرجال مبتدأ، خبره جملة جاءوا، من الفعل و فاعله الضمير البارز. أما المحدثون منهم الدكتور راجحي الأسمر عرفه على أنه اسم مرفوع يقع بعد فعل تامّ معلوم و يدل على من يقوم بعمل الفعل. أو يتصف بالحالة التي يعبر عنها هذا الفعل.[3]

أما الكوفيون فقد نحا منهجهم نحو العلة اللغوية الصرفية، إذ يعكس الاستعمال و يوافق ما جاء به التركيب القرآني الذي قدّم لنا شواهد كثيرة تقدّم فيها الفاعل من الفعل منها:

لقوله تعالى: "و إذا النُّجومُ انْكَدَرتْ" [4].

أما القدماء في نظرهم هو الأصل و هو المقيس عليه و فرع (المقيس) و علة و حكم فاتفق النحاة بعد استقراء النصوص المعتمدة كأصل التنظير النحوي على رفع الفاعل و تأخيره عن الفعل، و نصب المفعول و جر مضاف إليه، و كذلك الأمر: إذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولا وجب وصله و تأخير الفاعل ك(ضربني زيد) فإن كان فاعلا وجب وصله و تأخير المفعول أو تقديمه على الفعل ك ضربت زيدا و زيدا ضربت.[5]

---

[1] أوضح المسالك إلى الألفية، ابن مالك، ط5، ج1، ص39 .

[2] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج2، ص235 .

[3] علم النحو، راجحي الأسمر، ص34.

[4] سورة التكوير: الآية 02.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط5، ص242.

أجاز ابن جني أن تكون الهاء في قوله: "جزى ربُّه عنّي عدّي"عائدة على (عدي) خلافا على الجماعة فإن قيل:ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدّم والمفعول رتبته التّأخر فقد وقع كل منهما موقع الذي هو أولى به.

كذلك رأي مصطفى الغلاييني في المفعول به هو اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل، اثباتا أو نفيا و لا تغيّر لأجله صورة الفعل فالأول نحو: (بريتُ القَلَم) و الثاني نحو: (ما بريْتُ القَلَم).[1]

فكذلك أجاز تقديم المفعول به و تأخيره، و أجاز أن يُحذف فعله لدليل كقوله تعالى: " ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُم قالوا خَيْراً " [النحل:30] أما رأي المحدثين منهم شوقي ضيف هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه العامل إيجابا و سلبا كقولك: (كتب عليٌّ الدَّرْسَ)[2]. كما قدّم المفعول به على الفاعل شعرا و نثرا يقدم على الفعل نفسه إذا أريد القصر مثل:(إيّاكَ نَعْبُدُ)، فذكر كذلك في كتاب (تجديد النحو) عن مفعولات مجرورة لفظا و محلّها النصب مثل: (ما كتبت من سطر- هل رأيت من أحدٍ) تكون بعد نفي و استفهام، فسطر، واحد مجروران لفظا و محلها النصب.

أما رأي القدماء فالأخفش أجاز تأخير المفعول به و إن كان الفاعل ضميرا عائدا على المفعول به نحو:ضرب غلامُهُ زَيدا.

وخالفه المبرد و البصريون فأوجبوا تقديم المفعول به، و تأخير الفاعل [3]كذلك أجاز الأخفش في قول آخر أن تكون اللام زائدة و المفعول به محل للفعل و خاصة نحو: ضربت زيدا، فزيد محل للضّرب محّل للفعل و الفاعل نحو: قمت خلفك، فالخلف محّل للقائم و قيامه.[4]

أما المبتدأ أو الخبر في نظر الغلاييني هو اسمان تتألف منهما جملة مفيدة، نحو: (الحق منصوب).[5] فمن حكم المبتدأ ما اشترط فيه سيبويه و المتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة، و لهذا لم يجز

---

[1] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج3، ص411.

[2] تجديد النحو، شوقي ضيف، ط6، ص123.

[3] المقتضب، المبرد، ج2، ص 69، مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص 545.

[4] معاني القرآن، الأخفش، ج2 ، ص 136-188.

[5] أوضح المسالك، ج1، ص 237- 238.

الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف. كذلك في موضع آخر جواز حذفه إن دلّ عليه دليل تقول: (كيف سعيدٌ؟) .

أما من المحدثون فمنهم شوقي ضيف و أن يكون حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت، كذلك الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم و جملته الخبرية أجاز أن تكون الفاء رابطة بين الجملة الخبرية و المبتدأ.

أما عن القدامى أن الكوفيين رفضوا عمل العوامل المعنوية في المبتدأ و الخبر، بينما يعد البصريون هذه العوامل المعنوية، أما الناظم و ابنه أجاز كون الوصف خبر مقدّما، إنّما صح الإخبار به عن الجمع،فأجاز الأخفش تأخير الخبير إن كان أداة استفهام نحو: زيد كيف؟ و عمرو أين؟ [1] .

كما ذكر الرضى أن الأخفش منع تقدم الحال على المبتدأ و الخبر، بينما ذكر السيوطي أنه (رأي: الأخفش) أجاز ذلك.[2]

[1] ارتشاف الطرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج2 ، ص 43.

[2] همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص 234.

الخاتمة

الخاتمة

أحمد الله- عز وجل –أن أعانني على انجاز ما عزمت عليه، وحقق لي ما تُقت إليه، وبعد .

لقد قصدت من خلال هذا البحث الوقوف على أعمال المحدثين في قضية تسيير النحو التي لا تزال شائكة إلى حد الآن. وتبين آرائهم وجهودهم فيها، فكان النموذج الاختيار الشيخ مصطفى الغلاييني وذلك من خلال الوقوف على المقترحات التيسيرية في أبرز القضايا النحوية التي تناولها، ومناقشة تلك القضايا ومقارنتها مع قضايا القدماء لبيان موقعها بين التيسير و التعسير، ولعل من المفيد أن أجمل هذه المنجزات هذا البحث ونتائجه على النحو التالي:

1- كشف البحث عن مواقف القدماء لبعض القضايا النحوية وهي ما تبدوا عسيرة على ما يسره المحدثون في الدرس النحوي.

2- عالج البحث كيفية تجديد المحدثين للدرس النحوي و تحفظهم على بعض التأويلات النحوية.

3- تناول ملامح المنهج الغلاييني في تيسير النحو و التي تقوم على مجموعة من الأسس من أهمها:

أ- البعد عن التكلف واختيار الرأي الأسهل و الأيسر سواء أكان صادرا عن جمهور النحاة أو عن جماعة منهج أو عن عدد قليل.

ب- التحفظ على بعض التأويلات النحوية، والاقتصار على ما هو ضروري من التعليلات

ت- المحافظة على أصول النحو وأركانه التي أرساها القدماء.

وبذلك يمكننا القول: إن الغلاييني كان محافظا، ومجددا في الوقت ذاته، فقد التزم في معظم ما أثاره من قضايا تيسيريه بتراثنا النحوي، كما جدد في طريقة عرضه للمادة بأسلوب سهب يسير، خال من التعقيد و الغموض.

4- إن الدعوات المختلفة لتيسير النحو التي سبقت عصر الغلاييني، بالإضافة إلى الكثير من الآراء التيسيرية للنحاة القدامى بصريين و كوفيين وغيرهم، التي كان لها أثر واضح في آرائه واختياراته ومقترحاته، وقد أبان البحث عن أمانة الغلاييني العلمية في نقل الآراء وردها إلى أصحابها.

أفادنا منهج مصطفى الغلاييني وكذلك عامة المحدثين في تيسير النحو الذي يقوم بالدرجة الأولى على التيسير في طريقة عرض المادة وتقديمها بلغة واضحة سهلة تمهد الوصول إلى الغاية المنشودة، ومن جهة أخرى يعتمد على التيسير في المادة من خلال اختيار الرأي الأسهل و الواضح.

والله أسأل من الفضل أعذبه، ومن اللطف أقربه، ومن العلم أنفعه، ومن العمل أصلحه، ومن الخاتمة أحسنها إن شاء الله تعالى ... و الحمد لله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

1.ابن عقيل تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، مصر، ط2، 1424هـ- 2003م .

2.احياء النحو، ابراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة.

3.أخبار النحويين البصريين، السيرافي ، تحق: الأستاذين الزيني و خفاجة، مطبعة الحلبي، (د،ت).

4.ارتشاق الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي، تحق، مصطفى احمد النماس، ط1، ج2.

5.أسرار العربية، ابن الانباري، تحق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1.

6.أسرار اللغة، ابراهيم انيس، ط3، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1966م.

7.الاحاطة في النحو، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

8.الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1.

9.الاعراب في جدول الاعراب : لأبي البركات الأنباري.

10. الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحق مها مازون المبارك، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا.

11. البيان و التبيين، الجاحظ، دار إحياء الثرات العربي، بيروت(د.ت)، ج1.

12. الخصائص، ابن جني، تحق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت، ط2.

13. الرد على النحاة، إبن مضاء، تحق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947م .

14. العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، د،ط. الاسكندرية: 1996م، دار المعارف الجامعية.

15. القرآن الكريم، رواية ورش.

16. الكتاب سيبويه، تحق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، ط1، ج1.

17. المدخل النحوي تطبيق وتدريب في النحو العربي، الدكتور علي بهاء الدين بوخدو، في كلية الآداب ، الجامعة اللبنانية.

18. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط3، ج1 .

19. المقرب لإبن عصفور ، تحق: عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج1.

20. المنصف عاشور، دروس في أصول النحوية العربية من السمات الى المقولات، أولوية الوسم الموضعي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005م .

21. النحو و تطبيقاته، محمود مطرجي، ط1، 2000م، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.
22. الهمع، الهوامع، السيوطي، تحق: عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، ط1، ج1.
23. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، 1979م، ط5، ج1.
24. تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف 1119م، دار المعارف، النيل، القاهرة (ج.م.ع)، ط6.
25. تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف1119م. كورنيش القاهرة، النيل.
26. تيسير النحو،سعد كريم الفقهي، دار اليقين للنشر و التوزيع، ط1، 1422هـ_2001م، بدار الكتب المصرية.
27. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، بيروت، ط1، ج3.
28. حاشية الصبان علي شرح الأشموني، القاهرة، مطبعة الحلبي (د،ت)، ج1.
29. حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ابراهيم عمر سليمان، دار تحليلية تقويمية، ط1، ليبيا: 2004. دار الكتب الوطنية.
30. دلائل الاعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق عبدالمنعم خفاجي، القاهرة 1929م.
31. شرح الكافية، ابن الحاجب، تحق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ج1.
32. شرح الكافية، الرضى الاستراباذي، ابن الحاجب، تحق، محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، ج1.
33. شرح المقرب، ابن النحاس، تحقيق: خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ- 2005م، ج1.
34. عبد الستار الجواري، نحو التيسير: دراسة و نقد منهجي، ط2، بغداد: 1984م، مطبعة المجمع العراقي.

35. علم النحو، راجي الأسمر، دار الجيل، بيروت، 1420هـ، 1999م، ط1.
36. في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، لبنان، ط2، 1986م.
37. فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق، محمود يوسف فجال دار البحوث للدراسات الاسلامية و احياء الثراث، الامارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 1421هـ، 2000م، ج1.
38. كتاب الجمل في النحو، الزجاجي.
39. مجلة الازهر، عدد يونيو 1961م مقالا للاستاذ محمد غنيم في رأي الأزهر في تيسير النحوودراسات في العربية، القاهرة، مجموعة القرارات في خمسين عاما، الهيئة العامة لشؤؤون المطابع الاميرية.
40. معاني القرآن ، الأخفش، تحق: عبد الأمير الور، عالم الكتب، ط1: 1405هـ، 1985م الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري، قدم له ووضح حواشيه وفهارسه حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1.
41. معنى اللبيب من كتب الأعاريب، ابن هشام، تحق: مازن مبارك و زميله، دار الكتب، ج1.

الملخص:

يعرض هذا لبحث لجهود المحدثين عامة، الشيخ مصطفى الغلاييني خاصة في تيسير الدرس النحوي لخدمة اللغة العربية مع بيان أهم القضايا النحوية للقارئ، فالهدف منها تقريب المادة النحوية و تيسير الدرس للمتعلم و كطلك مقاربة جهودات و إسهامات المحدثين من أجل تبسيط و تجديد و تيسير المادة النحوية لغرض تعليم الناشئة و ضبط القواعد النحوية.

Summary :

this research presents the efforts of the modernists in general and Sheikh Mostafa Al-Ghalayni al chaplain in particular in facilitating the grammatical lesson to serve the Arabic language with the grammatical material close and facilitate the lesson for the learners as well as to approach the efforts and contributions of modernists to simplify adjust grammar rules.

Résumé:

Ce travail exposé les efforts des modernistes en général, et Sheikh Mostafa Al-Ghalayni en particulier pour faciliter d'usage de cette noble langue grammaire, pour servir la langue arabe avec les questions grammaticales les plus importantes.
Le but est d'arrondir le matériel grammatical, et facilité la leçon pour l'apprenant et d'approcher les efforts pour renouvellement le matériel grammatical, dans le but d'adjuster les règles grammaticales.

الفهرس

1- مقدمة أ

- المدخل 1

2- الفصل الأول: موقف القدماء من بعض القضايا النحوية 6

أ- المبحث الأول: الإعراب التقديري و المحلي 6

ب- المبحث الثاني: الفاعل 20

ت- المبحث الثالث: المفعول به 30

ث- المبحث الرابع: المبتدأ و الخبر 35

3- الفصل الثاني: جهود المحدثين في تيسير الدرس النحوي 46

أ- المبحث الأول: الإعراب التقديري و المحلي 46

ب- المبحث الثاني: الفاعل 53

ت- المبحث الثالث: المفعول به 62

ث- المبحث الرابع: المبتدأ و الخبر 70

4- الفصل الثالث: جهود مصطفى الغلاييني في تيسير الدرس النحوي 76

أ- المبحث الأول: جوانب من حياة مصطفى الغلاييني 76

ب- المبحث الثاني: جهود مصطفى الغلاييني في تيسير الدرس النحوي 82

- المطلب الأول: الإعراب التقديري و المحلي 82
- المطلب الثاني: الفاعل 86
- المطلب الثالث: المفعول به 100
- المطلب الرابع: المبتدأ و الخبر 107
- المطلب الخامس: أسماء الإشارة 118
- المطلب السادس: الأسماء الموصولة 120
- المطلب السابع: التوكيد 127

ت- المبحث الثالث: مواقفه من بعض القضايا النحوية 131

5- الخاتمة 136

6- قائمة المصادر و المراجع 138